

## الفصل الأول

### آليات تحقيق التعاون الاقتصادي

### داخل جامعة الدول العربية

#### - تمهيد وتقسيم :

نتناول في هذا الفصل الآليات القانونية والهيكلية لتحقيق التعاون الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية ، ذلك التعاون الذى يطلق عليه بالعمل العربى المشترك ، ولكن هذا المسمى الأخير هو مسمى متسع يشمل جميع مجالات التعاون العربى السياسى والوظيفى داخل المنظمة العربية .

لذا فسوف نقتصر فقط فى هذه الدراسة على الشق الاقتصادى للعمل العربى المشترك ذلك باعتباره من أقدم التجارب الإقليمية داخل المنظمة العربية .

كما يواجه العديد من التحديات التى من أهمها ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالاقتصاديات الغربية ، والذى بدأ منذ حصول الدول العربية على استقلالها وخوف الدول الغربية من تكتل تلك الدول فتصبح فى معزل عنها ، خاصة أن الدول العربية غنية بالمواد الأولية والخام والبتروى مما يجعلها قوة لا يستهان بها فى المنطقة .

لذلك فقد سعت الدول الغربية الرأسمالية إلى ربط اقتصادياتها باقتصاد الدول العربية ، مما أدى إلى تجزئة السوق العربية إلى أسواق متعددة (١) ، وتعرض الاقتصاديات العربية لأزمات الاقتصاديات الغربية كما حدث فى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ م ، وأزمة اليورو عام ٢٠١١ م - ٢٠١٢ م .

---

(١) انظر ، د. عائشة الراتب ، ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

كما أن التغيرات التي فرضتها العولمة خلال السنوات الماضية جعلت الدول العربية تدرك جيداً أنه لا مفر من ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي المشترك فيما بينهم وبكافه جوانبه من أجل تحقيق تكتلهم حتى يصل بهم إلى أعلى درجات هذا التكتل وهو التكامل ، وذلك حتى يستطيعوا الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي كتلة واحدة من أجل تجنب سلبيات العولمة (١) .

وأخيراً فإن العمل الاقتصادي العربي المشترك قد ثبت ارتباطه الوثيق بتحقيق الأمن القومي العربي في منطقتنا العربية ، مما جعله ذات أهمية جوهريه للبحث في إطار هذه الدراسة .

ويقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

- **المبحث الأول :** دور ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقات المكملة له في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي .

- **المبحث الثاني :** الآليات الهيكلية لتحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق داخل جامعة الدول العربية .

---

(١) انظر ،

- Robert W. Macdonald , op .cit , p.192.

حيث أشار إلى أن التعاون الإقليمي الاقتصادي داخل الجامعة العربية قد احتل الأولوية الأولى في خطط الجامعة في المستقبل ، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان حجم الانجازات التي تمت في هذا المجال محدوداً نسبياً .

- كذلك انظر ، د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك ، د. إبراهيم خليفة ، التنظيم الدولي ، ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ - .

وقد أشار سيادته إلى أن الواقع يدل على حاجة الدول العربية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينهم لعدة أسباب منها أنها لا تملك بمفردها من الموارد والإمكانات ، وتكامل عناصر الإنتاج بحدودها الراهنة ما تمكنها من أن تحقق لسكانها رخاء حقيقياً مستمراً أو قوه اقتصادية كبيره على الصعيد العالمي .

## المبحث الأول

### دور ميثاق جامعة الدول العربية

### والاتفاقات المكملة له فى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى

نتناول فى هذا المبحث الآليات القانونية لتحقيق التعاون الاقتصادى العربى فى إطار جامعة الدول العربية والمتمثلة فى ميثاق الجامعة ، ومعاهده الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى ، وذلك باعتبار كلتا الوثيقتين الأساس القانونى لبداية لتحقيق هذا التعاون داخل المنظمة العربية .

#### - أولاً : ميثاق جامعة الدول العربية :

منذ قبول بروتوكول الإسكندرية ، ثم الموافقة على توقيع ميثاق الجامعة العربية سعت الدول العربية إلى الاهتمام بتحقيق التعاون الاقتصادى فيما بينهم ، والذى تجلى بالنص عليه فى تلك الوثائق وخاصة بعد قيام المنظمة العربية ، حيث أوضحت بأنه من الصعب تحقيقها لوحده سياسيه كاملة بين أعضائها فى الوقت الحالى ، لذا فإنها سوف تسعى إلى المضى قدما نحو تحقيق الأنشطة غير السياسية حيث كان ذلك نابعا من الظروف التى أحيطت بقيام تلك المنظمة ، وأيضا بمحاولات التقريب بين الدول الأعضاء بها (١) .

وهو ما دفع البعض إلى القول بأن جامعة الدول العربية ليست منظمة سياسية ، وإنما هى منظمة تقوم على تحقيق التعاون غير السياسى بين أعضائها ، وإن كانت تضى بعض الاعتبارات السياسية على هذا التعاون والذى نجد صداه فى المبادئ الحاكمة لعمل ونشاط تلك المنظمة .

وتعتبر أولى الوثائق التى اهتمت بالجانب الوظيفى للجامعة العربية هو بروتوكول الإسكندرية والذى اهتم بهذا الجانب على درجه التعاون الوثيق ، والتى يمكن اعتبارها كما ذكرنا من قبل أنها إحدى الدرجات الأولى للتكامل الوظيفى .

فالتعاون الوثيق هو أكثر من مجرد تعاون عادى يسعى إلى توثيق الروابط والصلات لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

---

(١) يرى د. بطرس بطرس غالى أن ميثاق الجامعة العربية لم يول الاهتمام بالتعاون الاقتصادى والمالى ما يستحقه من العناية والاهتمام ، حيث كانت مجهوداته منصبه على مكافحة الاستعمار الصهيونى وإن بداية الاهتمام بهذا المجال كان فى إطار معاهده الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .  
- د. بطرس بطرس غالى ، العمل العربى المشترك فى إطار الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ - .

وقد جاء هذا التعاون ليشمل جميع المجالات الآتية :

الشئون الاقتصادية والمالية (ويشمل التبادل التجارى والجمركى والعمله وأمور الزراعة والصناعة) ، شئون المواصلات (ويشمل السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة البريدية) ، شئون الثقافة ، شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتسليم المجرمين (التعاون القضائى) ، الشئون الاجتماعية ، الشئون الصحية .

وقد أظهر البرتوكول من خلال عباراته أنه لا يكتفى بمجرد تحقيق التعاون الوثيق فى تلك المجالات ، وإنما يطمح إلى أبعد من ذلك (١) . ويعنى ذلك أن البرتوكول قد أولى اهتماماً كبيراً بالتعاون الاقتصادى وفتح الباب أمام تحقيق مختلف درجات الاندماج والتكامل الوظيفى .

أما ميثاق الجامعة العربية فقد ذكر التعاون الاقتصادى من ضمن الأهداف غير السياسية ، والتى جاء ذكرها فى نص المادة الثانية فى الشق الثانى منها والمتعلقة بتعاون الدول الأعضاء فى المجالات غير السياسية تعاوناً وثيقاً فى المجالات والشئون السابق ذكرها فى بروتوكول الإسكندرية ، وقد ذكرت تلك المجالات على سبيل المثال وليس الحصر ، ذلك لعدم إمكانية حصر جميع المجالات غير السياسية .

وقد أرجع الفقه السبب من وراء تفصيل أغراض الجامعة فى الشق الثانى من المادة الثانية إلى أهمية المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات الوظيفية للمنظمة العربية ، وذلك لاعتبارها العنصر الأساسى والجوهرى للعمل العربى المشترك وقاعدة راسخة للتنمية وللحفاظ على الأمن القومى العربى .

كما وضع الميثاق الآليات الهيكلية فى إطار النص المادة الرابعة لتحقيق الأغراض المنصوص عليها فى الميثاق وهى إنشاء لجان فنية دائمة لتحقيق هذا التعاون .

ويمكن القول : إن اهتمام الميثاق بمجالات التعاون الاقتصادى لم يكن على الوجه المطلوب ، حيث ذكرت هذه المجالات كتفصيل للأهداف غير السياسية للجامعة العربية دون تنظيم محدد لكيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى أى درجة مطلوبة ، لذا كان لابد من الاهتمام بهذه المجالات بطريقة أكثر دقة وأكثر تفصيلاً .

وهو ما سوف نتعرض له بمزيد من التفصيل فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

---

(١) حيث أشار البروتوكول من خلال عباراته "أنه ما تم الاتفاق عليه فى البرتوكول من أحكام هى خطوه مباركة فى الاتجاه الصحيح ، إلا أنه يرى من الضرورة تدعيم تلك الخطوة بخطوات مستقبلية لتدعيم تلك الروابط". وقد أرجع د. محمد طلعت الغنيمى السبب من وراء وضع المؤتمرين لهذا البند هو شعورهم بالخزي لما تم التوصل إليه من تنظيم لا يحقق آمال الشعوب العربية فى تحقيق وحدتهم .  
- د. محمد طلعت الغنيمى ، جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠ - .

## - ثانياً : معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :

نظراً لعدم شمول الميثاق على أوجه تنظيم التعاون الاقتصادي العربي المشترك ، فقد أبرمت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عام ١٩٥٠م معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. حيث اهتمت هذه الاتفاقية في شقها الثاني بالمجالات الاقتصادية على اعتبار أن تحقيق التعاون في هذه المجالات سوف يساعد بشكل مؤثر وكبير في حماية الأمن القومي العربي (١) ، كما أنه يعد استكمالاً لأغراض الميثاق .

وقد اعتبرت هذه المعاهدة أولى الوثائق الرسمية المكتملة للجامعة العربية التي ألقت الضوء وخطت خطوات عملية نحو الاهتمام بالجانب الاقتصادي للعمل العربي المشترك .

حيث نصت في المادة السابعة منها "على أن تعاون الدول المتعاقدة في المجالات الاقتصادية ينصب على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية ، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه بجانب إبرام الاتفاقات الخاصة لتحقيق هذه الأهداف " .

والملاحظ أن هذه المادة قد جاءت معبرة عن أهداف المعاهدة والمتمثلة في الآتي : (٢)

---

(١) طلب مجلس الجامعة في الدورة (٩٨) بقراره رقم (٥٢١٥) في سبتمبر عام ١٩٩٢م من الأمانة العامة إعداد دراسة حول الأمن القومي العربي ، وقد أعدت تلك الدراسة بالفعل وقدمت لمجلس الجامعة في الدورة رقم (١٠٠) ، وقد أبرزت تلك الدراسة أن التكامل الاقتصادي العربي هو أحد أهم الدعائم الرئيسية للأمن القومي العربي في عالم يزداد فيه دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية .

- د. محمد نعمان جلال ، نظرة عامه على مدى فاعلية جامعة الدول العربية في مجال العمل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، يناير ١٩٩٥م) ، ص ١١٥ -

- انظر كذلك ، د. مصطفى محمد العبد الله الكفري ، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، أبحاث المؤتمر السنوي الثاني للسوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي (القاهرة : جامعة أسسوط ، مركز دراسات المستقبل ، عام ١٩٩٧م) ، ص ١٠٥ - .

حيث أشار سيادته إلى أن التقاء الهدف الأمنى مع الحاجة الاقتصادية في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي راجع إلى ضرورة التضامن السياسى والعسكرى والاقتصادى لدرء الخطر الإسرائيلى ، بجانب محاوله بناء اقتصاد متكامل يقف فى مواجهة الاقتصاديات المجزأة التى أقيمت فى المنطقة العربية .

(٢) انظر فى هذه الأهداف :

- د. مجدي حماد ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ - .

- الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، تاريخ الدخول ١-٧-٢٠١٠م .

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي / [http : //www.lasportal.org/treaties](http://www.lasportal.org/treaties) -

- (١) النهوض باقتصاديات الدولة المتعاقدة ، وذلك عن طريق زيادة معدل النمو الاقتصادى وعلاج لمشكلات الاقتصادية سواء فى الموارد أو المتعلقة بالبطالة أو بتوزيع الناتج المحلى أو الأسواق ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة التى تؤدى إلى رفع معدل الأداء والنمو وتحسين الدخول
- (٢) استثمار المرافق الطبيعية وتحسين أدائها واستخداماتها .
- (٣) تسهيل تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء سواء الزراعية أو الصناعية .
- (٤) تنظيم النشاط الاقتصادى بوجه عام ، وذلك تمهيدا لتنسيقه وهو ما يعتبر أولى خطوات التكامل الاقتصادى .
- (٥) إبرام الاتفاقات الخاصة لتحقيق هذه الأهداف سواء تمثلت فى اتفاقات إنشاء منطقة تفضيل جمركى أو منطقة تجاره حرة أو اتحادا جمركى .
- وقد اعتبرت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وميثاق الجامعة هما البداية العملية لإرساء العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وهو ما بين معه مدى اتجاه إرادة الدول الأعضاء فى إطار الجامعة العربية نحو تحقيق هذا العمل من خلال التعاون الوثيق ، والذى يمكن تطويره ليصبح فى المستقبل وحدة اقتصادية ونقدية إذا ما أرادت الدول الأعضاء تحقيق ذلك .

## المبحث الثانى

### الآليات الهيكلية

#### لتحقيق التعاون الاقتصادى العربى الوثيق داخل جامعة الدول العربية

يقصد بتلك الآليات ، الأجهزة التى تم إنشاؤها داخل المنظمة العربية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى وثائق تلك المنظمة سواء نص على هذه الأجهزة فى الميثاق ، والتى أنشأها مجلس الجامعة أو فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وحتى إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧م والتى تعتبر البداية الحقيقية لاتجاه إرادته بعض الدول الأعضاء فى الجامعة العربية لإقرار التكامل الاقتصادى فيما بينهم .

حيث اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة منعطف تاريخى لمسيرة عمل الجامعة العربية فى الاتجاه نحو تحقيق هذا التكامل .

ويتم فى هذا المبحث عرض لآليات التعاون الاقتصادى العربى داخل جامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى عرض إنجازات تلك الآليات لتحقيق وتعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك .

- أولاً : الأجهزة المختصة بالتعاون الاقتصادى فى ميثاق جامعة الدول العربية :

#### ١- اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية والمالية :

سبق الإشارة إلى النظام القانونى الخاص بتلك اللجان بصفة عامة فى الفصل التمهيدى من هذا الباب سواء فى إطار نصوص الميثاق أو فى النظام الداخلى لتلك اللجان .

وكما أشرنا من قبل فإن السند القانونى لهذه اللجان نجده فى نص المادة الرابعة من الميثاق وذلك لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى نص المادة الثانية منه من خلال قيام هذه اللجان بوضع قواعد لهذا التعاون وتحديد مداه ونطاقه وطرق صياغته فى شكل مشروعات .

وقد اعتبرت تلك اللجان هي أولى الخطوات العملية للجامعة العربية في الاهتمام بمجالات التعاون الوظيفي مما جعلها الآلية الهيكلية الأولى للجامعة في هذا المجال (١) .

وتعد اللجنة الفنية الدائمة العاملة في القطاع الاقتصادي هي اللجنة الاقتصادية والمالية التي بدأت أعمالها في يوليو عام ١٩٤٥ م ، وكانت أولى الموضوعات التي اهتمت بها أعمال هذه اللجنة هو توحيد النقد العربي (٢) .

وقد قامت هذه اللجنة الدائمة بوضع أسس وقواعد التعاون الاقتصادي العربي الذي هدف إلى تحقيق الآتي (٣) :

(١) تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون ، وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن .

---

(١) اعتبرت اللجان الفنية الدائمة بمثابة المحور الأساسي لنشاط الجامعة خلال السنوات الأولى من نشأتها ، حيث كانت تتولى الأعمال الفنية التحضيرية لقواعد التعاون بين الدول الأعضاء ، وتقوم بصياغة نتائج دراستها في شكل مشروعات قرارات أو توصيات أو اتفاقيات يتم عرضها على مجلس الجامعة لإقرارها .

- انظر ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ١٦ - .

- كذلك انظر ، د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٨ م) ، ص ٤٩ - .

يجب التفرقة بين اللجان الفنية الدائمة العاملة في القطاع الاقتصادي عن تلك اللجان التي يقرر تشكيلها مجلس الجامعة وفقا لنص المادة التاسعة من النظام الداخلي له والمتعلقة باللجان المتفرعة من المجلس في انعقاد كل دورة عادية على المستوى الوزاري مثل ؛ لجنة الشؤون الاقتصادية ، حيث تنشأ هذه اللجان بموجب السلطة التقديرية لمجلس الجامعة طالما كان إنشاؤها ضروريا لسير أعمال الدورة ، وذلك من أجل إعداد الدراسة الوافية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال الخاصة به .

- أخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية بعد تعديله ووفقا لأحدث التعديلات ، تاريخ الدخول ١٢-٥-٢٠١٣ م .

النظام الداخلي لمجلس الجامعة / <http://www.lasportal.org./treaties> -

(٢) هناك من رأى أن الاعتبارات السياسية قد طغت على أعمال هذه اللجنة منذ الوهلة الأولى ، حيث كان يجب عليها أولا تحديد مجالات التعاون الاقتصادي لكي تقوم الدول باتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها من أجل تحقيق هذا التعاون ، ثم يجيء التفكير بعد ذلك في اتخاذ خطوات نحو الجانب النقدي .

- انظر في ذلك ، د. محمد محمود الأمام - وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص ٤٩ - .

(٣) انظر في هذه الأسس ، د. مصطفى محمد عبد الله الكفري ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ - .

(٢) تطوير أشكال التبادل التجارى فيما بين أقطار الوطن العربى ، وزيادة مساهمة الدول العربية فى حجم التجارة الدولية ، والتخلص من تبعية الدول العربية وارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى عن طريق التصدير والاستيراد ، ويتم هذا عن طريق زيادة حجم المبادلات التجارية بين أقطار الوطن العربى أو مع بقية الدول النامية .

(٣) ضرورة عقد اتفاقيات فيما بين أقطار الوطن العربى لتنظيم طرق وأشكال التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى فى مختلف المجالات الاقتصادية .

(٤) لابد من تأسيس الهيئات والمؤسسات التى تعمل على تحقيق هذه الأهداف والتى تسعى لأجلها أقطار الوطن العربى فى تحقيق موضوع الوحدة الاقتصادية .

## ٢- قطاع الشؤون الاقتصادية فى الأمانة العامة :

لم تعد الأمانة العامة فى جامعة الدول العربية جهازاً إدارياً بحتاً بل إن هذا الجهاز قد اتسع نطاقه الوظيفى ، بحيث شمل الإشراف على أمور ذات طابع سياسى واقتصادى فلم يعد دوره إدارياً فقط بل شمل قطاعات أخرى مثل :

قطاع الأمن القومى العربى ، قطاع الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وغيرها من القطاعات - كما أشرنا - وهو ما جعل الأمانة العامة فى جامعة الدول العربية جهازاً مميزاً عن غيره فى أى منظمة إقليمية أخرى .

ويعد قطاع الشؤون الاقتصادية من أقدم القطاعات الأساسية بالأمانة العامة ، وتم وضعه لاهتمام الدول الأعضاء بالجامعة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك ، وقد اهتم هذا القطاع منذ نشأته بإدارة الشؤون الاقتصادية والمالية والزراعية وقد حظي بمساندة المجلس الاقتصادى ومجلس الجامعة ويهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف منها : (١)

- ربط البنية الأساسية (النقل - الاتصالات - شبكات الربط الكهربائى) للدول العربية بما يعزز علاقات التجارة والاستثمار والصناعة والسياحة فيما بعد .

- الوصول إلى مراحل متقدمة فى التكامل الاقتصادى العربى .

- المحافظة على استدامة البيئة النظيفة والمياه ووضع السياسات التى تضمن إيجاد المسكن المناسب للمواطن فى البلاد العربية .

---

(١) كما يهدف هذا القطاع أيضاً إلى : توفير وإتاحة الإحصاءات والمعلومات والدراسات عن الاقتصاديات العربية بصورة إجمالية وتفصيلية لتيسير اتخاذ القرارات الصحيحة ، وإعداد إطار الخطة القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك وقد تم إعطاء هذا القطاع تلك المهمة بناء على استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك الموضوعة عام ١٩٨٠ م .

- أخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ٢-٤-٢٠١٢ م .

القطاع الاقتصادى/ قطاعات الأمانة العام/ <http://www.lasportal.org.online> -

- مواكبة الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية التي تحكم الأنشطة العابرة للحدود مثل النقل البحري والطيران المدني وما يتعلق بشئون البيئة وتقنيات المعلومات .

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف فقد أنشئت الآليات الآتية :

المجالس الوزارية العربية المتخصصة مثل ؛ مجلس وزراء الصحة العرب ، ومجلس وزراء الداخلية العرب ...إلخ ، واللجان وفرق العمل الخاص بها عن طريق عقد اجتماعاتها الفنية وتنظيم المؤتمرات العامة والمتخصصة في مختلف المجالات الاقتصادية (١) .

ويرتبط القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الأمانة الفنية له ، والذي يقوم بإرفاق التقارير عن أعمال اجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة والمؤتمرات في جدول أعماله وتنظيمه لها .

#### - ثانيا : المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

إذا كان الفقه الدولي اعتبر اللجنة الاقتصادية والمالية الدائمة التي أنشأها مجلس الجامعة أولى الآليات الهيكلية لتحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك ؛ فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر الآلية الرئيسية وصاحب الاختصاص الأصيل في تحقيق هذا الهدف .

حيث لا يقتصر دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢) على تحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، بل أصبح له دور هام وأساسي في إرساء أسس التكامل الاقتصادي العربي .

حيث ظهر ذلك عندما أسندت إليه مهمة تأسيس منطقة تجارة عربية حرة ، بجانب قيامه باتخاذ العديد من خطوات التكامل الاقتصادي العربي ، والتي سوف يتم بحثها في إطار الفصل الثاني من هذا الباب .

---

(١) جاء الأمين العام للجامعة العربية وأصدر قراره رقم (٩٥٥) بتاريخ ٨ أغسطس من عام ١٩٨٣م بتقسيم الإدارات الفرعية لقطاع الشؤون الاقتصادية إلى : إدارة العلاقات الاقتصادية والعمل العربي المشترك ، إدارة القطاعات الإنتاجية والبيئة ، إدارة المال والتجارة والاستثمار ، إدارة النقل والمواصلات ، إدارة الإحصاءات ، إدارة المجالس والمنظمات وأجهزة العمل الاقتصادي المشترك ، إدارة التنسيق والمتابعة .

- لمزيد من المعلومات عن تلك الإدارات ، انظر ، د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص ٥١:٥٤ .

(٢) لجأت الدول العربية في الجامعة إلى إنشاء هذا المجلس عندما تبين لهم أن أداء وفعالية اللجنة الاقتصادية الدائمة في تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي الوثيق ليست كافية ، وأن هذه اللجنة ما هي إلا بداية نحو إرساء هذا التعاون وأن هذا الأخير يحتاج إلى آليات كثيرة ومتعددة من أجل تحقيقه وفقا لما جاء في الميثاق .

ومن أجل ذلك أبرمت الدول الأعضاء في الجامعة العربية في ١٣ إبريل عام ١٩٥٠م معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي قامت بوضع أهم آليات تحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق داخل الجامعة العربية ألا وهو **المجلس الاقتصادي العربي** بناء على نص المادة الثامنة من المعاهدة ، والذي تحول اسمه إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** بعد تعديل هذه المادة في المرة الأولى (١) .

ويطلق على هذا الجهاز اختصاراً **بالمجلس** وفقاً لنظامه الداخلي ، وترجع أهمية إنشائه إلى اعتباره الجهاز الرئيسي والمخول بتحقيق أهداف الجامعة العربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي بعد اتساع اختصاصه عند تعديل المادة الثامنة من المعاهدة (٢) ، واعتباره كيان ذاتي مستقل بناء على البروتوكول الصادر عام ١٩٥٩م .

### - النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي :

تعرض المجلس للعديد من المشكلات أثناء أدائه لمهامه (٣) بسبب الازدواجية وعدم التنسيق وعدم تنظيم العلاقة بينه وبين باقي مؤسسات الجامعة العربية ، بجانب الرغبة في إزالة معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك واتجاه الجامعة العربية إلى إعادة هيكلة العمل العربي المشترك .

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن نص المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي قد عدلت مرتين الأولى : كان تعديلاً كاملاً في ٢٩ مارس من عام ١٩٧٧م بقرار من مجلس الجامعة رقم (٣٥٥٢) بالموافقة على تعديل نص هذه المادة ، حيث تغير اسم المجلس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مما يشير إلى توسيع نطاق اختصاصاته وأيضاً اختصاصه بإنشاء المنظمات العربية المتخصصة والإشراف عليها ، أما التعديل الثاني كان جزئياً في نص الفقرة الأولى فكان بناء على قرار قمة تونس رقم (٢٨٠ د.ع ١٦) بتاريخ ٢٣ مايو من عام ٢٠٠٤م بشأن التمثيل داخل المجلس حيث أصبح التمثيل لوزراء الدول الأعضاء المختصين بالشؤون الاقتصادية والمالية .

- أخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١٨-٦-٢٠١٢م .  
- معاهدة الدفاع المشترك/ [www.lasportal.online/treaties](http://www.lasportal.online/treaties)

(٢) تم التوقيع على هذه المعاهدة من جانب سبع دول أعضاء أصليين في الجامعة العربية وهم مصر ، السعودية ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، اليمن ، العراق ، ثم توالى باقى الدول العربية التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين حتى وصل عدد الأعضاء اثنتا عشرة دولة عربية . وقد سمح المجلس منذ نشأته باشتراك الدول العربية غير الأعضاء في جلساته وكان ذلك بناء على البروتوكول الذي تم التوقيع عليه في ٢٦ مارس عام ١٩٥٩م ، وهو البروتوكول الذي أضيف على المجلس الاقتصادي الكيان الذاتي .

- انظر ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ١٨ ، ١٩ .-

(٣) واجه المجلس الاقتصادي العربي في أوائل السبعينيات من القرن العشرين العديد من الانتقادات ، كما أثرت فيه الخلافات السياسية مما أدى إلى تعطيل فعاليته ، حيث اتهم مندوب السعودية المجلس عام ١٩٦٩م بأنه لا يعرف مسؤولياته تجاه العرب ، كما اتهم ممثل الكويت المجلس بأنه لا يحسم مهامه ولا يصلح بهذه الهيكلة ، كما قررت ليبيا عدم المشاركة في اجتماعاته في القاهرة في فبراير عام ١٩٧٠م لعدم جدواها ، مما أدى إلى التفكير نحو ضرورة إعادة هيكلة المجلس ووضع نظام داخلي له .

- د. على الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .-

الأمر الذي أدى إلى قيام مجلس الجامعة على مستوى القمة التي عقدت بتونس عام ٢٠٠٤م بتعديل النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد وافق المجلس على ذلك في دورته غير العادية خلال الفترة ٢- ٦ يناير عام ٢٠٠٥م بقراره رقم (١٥٤١) (١) وقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة المرحلة الأولى لتعديل وتطوير عمل المجلس .

#### ١- تشكيل المجلس :

وفقا لنص المادة الثانية من النظام الداخلي للمجلس فإن المجلس يتكون من :

الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية والمالية ، والذين تحددتهم حكومات الدول الأعضاء أخذه في الاعتبار طبيعة مهام المجلس وأهمية استمرار التمثيل وفعاليتها .

وهو ما يجعل التمثيل هنا من الوزراء ذوى الخبرة فى المجالات الاقتصادية والمالية ، حيث إن خبراتهم المميزة يحتاجها المجلس نظرا للمهام الموكلة له .

ويكون للمجلس لجنتان رئيسيتان على مستوى الخبراء والفنيين وهى ؛ لجنة الشؤون الاقتصادية ، ولجنة الشؤون الاجتماعية (٢) . ويكون للمجلس لجنة متابعة لنشاط المنظمات والتنسيق مع الأمانة العامة ، وتسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة .

---

(١) النظام الداخلى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الأمانة العامة - القطاع الاقتصادى - أمانة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، عام ٢٠٠٥م) ، ص٢- .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١٥-٦-٢٠١٠م .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى/ <http://www.lasportalonline> -

- انظر كذلك ، السفير محمد الخليشي ، مرجع سابق ، ص٩٣- .

حيث أشار إلى أنه بناء على اقتراح الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية السيد/ عمرو موسى عام ٢٠٠٢م بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية العربية تم تشكيل لجنة وزارية سداسية لدراسة مشروعات تطوير هذا المجلس ، وقد اعتمدت قمة تونس عام ٢٠٠٤م خطة تطوير عمل المجلس بناء على تلك المشروعات .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن هاتين اللجنتين هما تابعتان للمجلس وخاصتان به فقط ، وبحق للمجلس أن يشكل لجاناً متخصصة أخرى فى بداية كل انعقاد دوره عادية تختص بالشؤون الاقتصادية (زراعة- صناعة- تجارة- مواصلات- سياحة --- إلخ) أو متعلقة بالشؤون المالية ، وذلك لإعداد التقارير بشأنها وإحالتها إلى المجلس لدراستها وإعداد المشروعات بشأنها . ويجوز وفقا لنص المادة الخامسة من النظام الداخلى للمجلس أن يشترك فى اجتماعاته ممثلون عن المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة لشرح الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال والتي تتصل بمجالات نشاطها وشئونها ، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني وذلك بصفة مراقب ووفقا للضوابط والمعايير التى يقرها المجلس .

- انظر ، د. خليل حسين ، د. محمد المجذوب ، التنظيم الدولى - المجلد الثانى (المنظمات الإقليمية) ، (لبنان : دار المنهل اللبنانى ، ط١ ، عام ٢٠١٠م) ، ص ١٠٥ ، ١٠٦- .

## ٢- انعقاد المجلس : (١)

ينعقد المجلس في دورتين انعقاد عادياً عادة في شهرى فبراير وسبتمبر من كل عام ، وله أن يعقد دورات غير عادية استثنائية إذا ما اقتضت الضرورة لذلك بناء على طلب دولتين أعضاء في المجلس .

ويعقد المجلس اجتماعاً تحضيرياً مباشرة قبل موعد الاجتماع التحضيرى لوزراء الخارجية العرب للقمه العربية ، وذلك لإعداد الملف الاقتصادى والاجتماعى الذى يعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة .

وتكون رئاسة المجلس وفقاً لنص المادة الحادية عشر من النظام الداخلى عند افتتاح كل دور انعقاد عادى على أساس الترتيب الهجائى لأسماء الدول الأعضاء ، ويكون انعقاد المجلس صحيحاً وفقاً لنص المادة الثامنة من النظام الداخلى له إذا حضره ممثلون أغلبية الدول الأعضاء ويصدر قرارات المجلس بأغلبية الدول الأعضاء الحاضرين بموجب أن لكل دولة صوتاً واحداً وتكون ملزمة لمن يقبلها . (٢)

ويعقد المجلس اجتماعاته فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة وله أن يعقد اجتماعاته خارج مقر المنظمة فى أى دولة من الدول الأعضاء ، ويكون اجتماعات المجلس غير علنية إلا فى الحالات التى يقرر فيها المجلس علنية جلساته .

وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى أمانة فنية (٣) وهى القطاع الاقتصادى التابع للأمانة العامة كما أشرنا من قبل ، وتختص وفقاً لنص المادة السابعة من النظام الداخلى بالآتي:

- تعد أمانة المجلس مشروع جدول أعماله فى دور انعقاده العادى وتبلغه للدول الأعضاء مع الدعوة للاجتماع قبل شهر من بدء الدورة ، كما تعد مشروع جدول الأعمال للدورات غير العادية .

- تتلقى أمانة المجلس مقترحات الموضوعات التى تطلب الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ، والمنظمات العربية المتخصصة إدراجها على جدول أعمال المجلس .

---

(١) النظام الداخلى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٦ ، ٧ -  
- من الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١٥-٦-٢٠١٠ م .  
- المجلس الاقتصادى والاجتماعى/ <http://www.lasportalonline>

(٢) انظر فى ذلك ، المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ٢٤-٥-٢٠١٠ م .  
- مجلس الاقتصادى والاجتماعى/ <http://www.lasportal.online/treaties>

(٣) أخذت هذه المعلومات من النظام الداخلى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ص ٦ ، ٧ -  
- الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١٥-٦-٢٠١٠ م .  
- مجلس الاقتصادى والاجتماعى/ <http://www.lasportal.online/treaties>

- يمكن لمؤسسات المجتمع المدني العربية اقتراح موضوعات على جدول أعمال المجلس ذات علاقة بأعماله والأمانة العامة بعد استيفاء هذه الموضوعات لمتطلبات العرض اقتراح إدراجها على جدول الأعمال .

- تدرج أمانة المجلس الموضوعات المستوفية لمتطلبات العرض على جدول أعمال المجلس وترفق بجدول الأعمال المذكرات المفصلة للموضوعات المعروضة والتقارير المقدمة من لجان المجلس أو غيرها .

ويعين الأمين العام لجامعة الدول العربية أمين المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

### ٣- مهام واختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

وفقا لنص المادة الثالثة من النظام الداخلي للمجلس يقوم المجلس بتحقيق هدف عام ؛ ألا وهو تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية المبينة في ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والاتفاقات المعقودة في إطار الجامعة ، كما يقوم المجلس بتحقيق أهداف خاصة تتمثل في : (١)

- الإشراف على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في العمل العربي المشترك والأجهزة العاملة في إطارها .

- رسم السياسة العامة للتكامل والتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها .

- وضع الاستراتيجيات المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي لتكون أساسا لتخطيط وتنفيذ ومتابعة مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك .

- إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة .

- الإشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها المبينة في موائيقها ودعوتها للقيام بمشروعات مشتركة وفقا للشروط التي يقرها المجلس .

ومن أجل متابعة أداء عمل تلك المنظمات فقد انشأ المجلس وفقا لنص المادة الثانية من نظامه الداخلي لجنة المتابعة وهي لجنة تعمل على متابعة نشاط المنظمات المتخصصة والتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية في هذا الأمر ، وسميت بلجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة .

---

(١) انظر في هذه الأهداف ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ - .

- تقديم توجيهات ملزمة للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازنتها وأنظمتها .
- الموافقة على إنشاء أى منظمه عربية متخصصة جديدة أو إلغائها أو دمجها .
- الإشراف على لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك ودراسة التقارير التى يقدمها الأمين العام إلى المجلس بشأن نشاط هذه اللجنة وسائر العمل بها .
- تنفيذ المهام التى يقررها مجلس الجامعة على مستوى القمة فى مجال العمل الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك (١)
- وقد منح اختصاص للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لم يذكر فى إطار نظامه الداخلى ، وإنما ذكر فى نص المادة الخامسة من اتفاقية تيسير التبادل التجارى والتنمية بين الدول العربية وهو اختصاصه بتوقيع عقوبات اقتصاديه على أى دولة عربية عضو مخالفة للالتزامات المقررة عليها و من أجل المصلحة العربية العليا .
- هذا الاختصاص قد منح للمجلس لأول مرة عندما طلب مجلس الجامعة من المجلس الاقتصادى والاجتماعى توقيع عقوبات اقتصادية على سوريا عام ٢٠١٢م بسبب ما يرتكبه النظام السورى من أعمال قمع وعنف ضد المتظاهرين ، وعدم امتثال النظام السورى لدعوات الجامعة العربية بوقف إراقة الدماء السورية ، وعدم موافقته على المبادرة العربية لإنهاء الأزمة مما أدى إلى قيام المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتوقيع عقوبات اقتصادية على سوريا .
- وقد تم مناقشة عدة اقتراحات بشأن تطوير عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٢) وكانت من ضمن هذه المقترحات :

---

(١) تتولى لجنة الشؤون الاقتصادية ولجنة الشؤون الاجتماعية متابعة تنفيذ القرارات والسياسات التى يقرها المجلس واقتراح بنود جدول أعماله ومشاريع القرارات والتوصيات المتعلقة بنشاط كل منهما والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة المنطوية تحت كل من اللجنتين لعرضها على الاجتماع التحضيرى للمجلس .

- انظر ، د. منى محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) كان الاتجاه نحو تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ضرورى من أجل تعزيز ودفع مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وبموجب الاتجاه نحو إعادة هيكلة مؤسسات جامعة الدول العربية لتعزيز وتوثيق التعاون بين أعضائها من أجل إزالة العقبات التى تواجه عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمتمثلة فى الالتباس وعدم وضوح علاقة المجلس بالمجالس الوزارية المتخصصة واللجان المنطوية تحت القطاعين الاقتصادى والاجتماعى ، بجانب محاولات بعض المنظمات المتخصصة عدم التقيد فى أنظمتها بالإجراءات المعمول بها .

- أخذت هذه المعلومات من ملف الوثائق الخاص بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، ص ١٢ ، ١٣- ، تاريخ الدخول ٢٢-١٢-٢٠١٢م .

- الملف الوثائقي حول تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى / <http://www.lasportal.online>

- صدور قرار رقم (١٧٦٧) بتاريخ ١٢ فبراير بتاريخ عام ٢٠٠٩م عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية رقم (٨٣) بشأن تطوير عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وقد طلب المجلس من الأمين العام اعداد ورقة حول تطوير عمل المجلس متضمنة إعادة هيكلته وأساليب عمله ولجانه الاقتصادية والاجتماعية وعلاقة المجلس بتلك اللجان وبالمجالس والمنظمات المتخصصة والاتحادات النوعية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى على أن تعرض هذه الورقة على الدورة الاستثنائية للمجلس .

- كما قدمت المملكة العربية السعودية ورقة عمل لتطوير عمل المجلس إلى الأمانة العامة فى ١١ يونيو عام ٢٠٠٩م ، وبناء على ذلك أعدت الأمانة العامة تلك الورقة وتلقت ملاحظات عليها من ست دول عربية هي ؛

الأردن ، تونس ، السودان ، العراق ، الكويت ، اليمن ، ثم عممت هذه الورقة على المندوبيات الدائمة ، وفى ١٠ - ٢٣ أغسطس عام ٢٠٠٩م وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تم عقد الدورة الاستثنائية للمجلس على المستوى الوزارى فى ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٩م لبحث هذه الورقة وأصدر المجلس قراره رقم (١٧٧٦) بشأن تطوير عمل المجلس (١) .

#### (١) تضمن قرار المجلس رقم (١٧٧٦) الآتى :

- تشكيل فريق العمل وتحديد مهامه برئاسة دولة الكويت وعضوية الدول الآتية : " الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، ليبيا ، مصر ، اليمن " ، على أن يكون التمثيل على مستوى وكلاء الوزارات المعنية فى الدول الأعضاء أو من فى مستواهم ، وتفتح عضوية الفريق لمن يرغب من الدول الأعضاء على أن يتم الالتزام بمستوى التمثيل الوارد فى الفقرة الأولى من هذا القرار . ويناط بفريق العمل اعداد تصور شامل لتطوير عمل المجلس بما فى ذلك هياكله وآلياته وفقا لما جاء به ورقتى عمل الأمين العام والمملكة السعودية وملاحظات وآراء الدول الاعضاء على الورقتين وبما يودى إلى تفعيل عمل المجلس والالتزام بتنفيذ قراراته. تضمن القرار أيضا دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة لموافاة الأمانة العامة بملاحظاتها فيما يتعلق بتطوير عمل المجلس فى موعد أقصاه آخر سبتمبر عام ٢٠٠٩م على أن يتم عقد دوره استثنائية للمجلس فى النصف الثانى من ديسمبر عام ٢٠٠٩م لدراسة تقرير هذا الفريق واتخاذ القرار المناسب له . وتنفيذا لهذا القرار عقد فريق العمل اجتماعاته الأولى فى ٢٠ - ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٩م والثانى فى ٤ - ٥ يناير عام ٢٠١٠م وبعد مناقشات طويلة توصل فريق العمل إلى مشروع وثيقة تطوير عمل المجلس ، وبدعوة من الأمانة العامة للجامعة تم عقد الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى على المستوى الوزارى فى دولة الكويت بتاريخ ١١ فبراير عام ٢٠١٠م وتناولت الدورة بالبحث تطوير عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

- انظر ، تقرير الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى والوزارى ، ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٩م ، (القاهرة الأمانة العامة - أمانة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، عام ٢٠٠٩م) ، ص ١ : ٥ - .

- انظر ايضا ، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الدورة الاستثنائية ، الكويت - ١١ فبراير عام ٢٠١٠م ، (القاهرة : الأمانة العامة ، أمانة المجلس الاقتصادى والاجتماعى) ، ص ٢ ، ٥ - .

وقد اعتبرت هذه الورقة هي المرحلة الثانية من تطوير عمل المجلس ، حيث تم التأكيد على أن للمجلس دورا هاما وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ، وأن المسئوليات الملقاة على عاتقه تتطلب ضرورة تطويره لأنه بالوضع الحالي لن يستطيع القيام بالمهام المنوطة به .

وتجدر الإشارة إلى أن المقترحات السابقة وغيرها قد تطلبت من أجل إنجاح محاولات تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضرورة توافر إجراءات وسياسات محددة منها ؛ (١)

ارتباط نجاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحقيق مهامه بالإرادة السياسية للدول الأعضاء من حيث التزامهم بتفعيل عمل المجلس والالتزام بقراراته .

ضرورة تحديد القرارات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة حاسمه عن الخلافات السياسية العربية ، النظر إلى القرارات الصادرة والاتفاقات المعقودة في إطار المجلس بمنظور المصلحة العربية العليا وإزالة أى تناقض بينهما وبين المصالح الوطنية للدول الأعضاء ، النظر في إنهاء تحفظ بعض الدول العربية على القرارات وزيادة الشفافية والإفصاح عن المواقف بالنسبة للقرارات التي تتخذ ... إلخ .

ويلاحظ أن تلك السياسات والإجراءات المقترحة جاءت تضم عناصر هامة في إعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي انبثقت من دراسة دقيقة لوضع هذا الجهاز مثل :

ضرورة ابتعاده عن الاعتبارات والخلافات السياسية للدول الأعضاء ، وأن إرادة تلك الدول تلعب دورا هاما في تطوير هذا الجهاز والالتزام بالقرارات والاتفاقات المعقودة والدفع بالخبراء والمتخصصين وزيادة ميزانية المجلس لإتمام المشروعات .

وقد كانت أهم نقطة من النقاط السابقة هي تغليب المصلحة العربية العليا والتي ذكرت لأول مرة في تلك المقترحات على المصالح الوطنية ، وهو ما يعنى ضرورة تغليب العمل الجماعي المشترك على الأعمال الفردية الخاصة ، والذي أصبح ضرورة ملحة خاصة بعد أحداث ثورات الربيع العربي ، وما تتطلبه من ضرورة تفعيل هياكل العمل العربي المشترك على جميع مستويات خاصة جهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما نادى به الأمين العام الحالي للجامعة العربية السيد/ نبيل العربي عند توليه منصب الأمانة العامة أثناء افتتاح الدورة رقم (٨٨) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء الاقتصاد والمال والشئون الاجتماعية .

---

(١) انظر الملف الوثائقي حول تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ص ١٤ ، ١٥ -  
الملف الوثائقي حول تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي / <http://www.lasportal.online> -

## - إنجازات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مجال توثيق التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء :

تنقسم إنجازات المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى قسمين : (١)

- القسم الأول : خاص بإنجازاته على صعيد مجال تحقيق التعاون الاقتصادى الوثيق بين أعضاء جامعة الدول العربية .

- القسم الثانى : خاص بإنجازاته فى مجال التكامل الاقتصادى العربى ، وذلك باعتباره المختص برسم السياسة العامة لعمليتي التكامل والتعاون الوثيق وسوف نتناول هذا القسم من الإنجازات فى الفصل الثانى من هذا الباب .

ويمكن تقسيم إنجازات المجلس فى مجال توثيق التعاون الاقتصادى داخل جامعة الدول العربية إلى نوعين :

(١) إنجازات المجلس فى مجال إبرام اتفاقات التعاون الاقتصادى بين دول الأعضاء .

(٢) إنجازات المجلس فى مجال تكوين آليات مساعدة لتحقيق التعاون الاقتصادى داخل الجامعة العربية .

### ١- إنجازات المجلس فى مجال إبرام اتفاقات التعاون الاقتصادى بين دول الأعضاء :

بدأت مهام المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ديسمبر عام ١٩٥٣م ، وذلك بعد دعوة وزراء المالية والاقتصاد العرب فى المجلس الاقتصادى للأمانة العامة للجامعة العربية إلى عقد مؤتمر يهدف إلى تنسيق التعاون الاقتصادى العربى وفقا لما هو منصوص عليه فى نص المادة الثانية من الميثاق .

وقد اجتمع المؤتمر فى بيروت من ٢٥ - ٣١ مايو عام ١٩٥٣م ، والناتى كانت من أولوياته تسهيل تبادل المنتجات العربية سواء كانت الزراعية والحيوانية والصناعية وتجارة الترانزيت ، بجانب تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وبحث إنشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشروعات العربية وإنشاء شركة ملاحية عربية مع طرح مشروع استغلال أملاح البحر الميت على طاولة النقاش .

وقد انبثقت عن هذا المؤتمر فى جلسته الأولى ثلاثة لجان : لجنة تبادل الإنتاج والترانزيت ، اللجنة المالية ، اللجنة التنظيمية .

---

(١) يمكن القول بأن هذا المؤتمر قد رسم الإطار العام للخطوات الضرورية المتطلب تحقيقها فى تلك المرحلة .  
- انظر فى هذه الإنجازات ، التقرير المقدم من السيد / عمرو موسى الأمين العام الأسبق إلى قمة الخرطوم ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

واعتبرت قرارات هذه اللجنة هي الخطوة الأولى التي تلت بعدها عدد من الخطوات نحو بناء اقتصاد عربي موحد ، حيث ترتب على قرارات هذا المؤتمر إبرام أولى الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي : (١)

### (١) اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣ م :-

والتي تعد أولى الاتفاقات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين هؤلاء الأعضاء وصدقت عليها سبعة من الدول العربية هي :

الأردن ، سوريا ، العراق ، السعودية ، لبنان ، مصر ، وانضمت الكويت فيما بعد ووافق عليها مجلس الجامعة في ٧ من ديسمبر عام ١٩٥٣ م في دوره غير عادية رقم (١٩) ، ودخلت حيز النفاذ في ١٢ ديسمبر عام ١٩٥٣ م (٢) .

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية أولى الاتفاقات الجماعية التي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه ، لذا فهي تكتسب أهمية كبرى في إرساء أسس التعاون الاقتصادي العربي الوثيق ، كما إنها فتحت الباب أمام الدول العربية غير الموقعة عليها لكي تنضم إليها فيما بعد (٣) .

واتخذت المعاهدة صور زيادة التبادل التجاري للمنتجات العربية بين الدول الأعضاء في شكل الإعفاءات الجمركية للمنتجات المتبادلة ، وأيضاً شكل التشجيع على تجارة الترانزيت ؛

- تمثل الإعفاء الجمركي (٤) في عدم دفع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الوطنية للدول الأطراف في الاتفاقية لأي رسوم استيراد جمركية إذا كان منشأ هذه المنتجات الدول الأعضاء ، وهو ما كان يعنى الإعفاء الجمركي الكامل لتلك المنتجات .

---

(١) قرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب الجزء الخاص بالوثائق ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد التاسع ، (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولي ، عام ١٩٥٣ م) ، ص ٣٤ - .

(٢) رأى جانب من الفقه أن السبب من وراء إبرام هذه الاتفاقية هو أن الدول العربية رأت أن السبيل لإرساء أسس التعاون الاقتصادي العربي بين أعضاء الجامعة العربية هو الاهتمام بمجال التبادل التجاري ، والذي لا يعد فقط الوسيلة لتحقيق التعاون الاقتصادي ، بل إنه أيضاً السبيل إلى تحقيق التكامل في مستقبل .

- انظر ، د. جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٨٧ - .

- كذلك ، أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، التكامل الاقتصادي الإسلامي بين النظرية وإمكانيات التطبيق على مجموعة الدول العربية ، (رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فبراير عام ٢٠٠٥ م) ، ص ١٤٨ - .

(٣) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ٤٣ - .

(٤) أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ - .

كما أقرت الاتفاقية معاملته تفضيلية لعدد من المنتجات الصناعة الوطنية والتي يكون منشؤها أيضا الدول الأعضاء ، وانصبت هذه المعاملة التفضيلية فى دفع تعريفه جمركية منخفضة بواقع ٢٥% من التعريفه المطبقة فى الدول المستوردة .

وقد أدرجت سلع الإعفاء الجمركى فى الجدول (أ) و سلع التعريفه المنخفضة فى الجدول (ب) وألحقت بالاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ % على عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة والتي أدرجت فى الجدول (ج) . ومن هنا لوحظ الآتى : (١)

- أن الأفضلية التى قد تصل إلى حد الإعفاء الكامل من الرسوم تطبق على السلع المدرجة فى الجدول ب ، ج .

- بالنسبة للسلع التى تكون نسبة المادة الأولية العربية واليد العاملة المحلية فيها ٥٠% على الأقل من تكاليف إنتاجها .

- تتعامل الأطراف العربية فيما بينها معاملته تفضيلية من حيث منح تراخيص الاستيراد والتصدير .

- عدم إخضاع المنتجات المستوردة من قطر إلى آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية فى البلد المستورد .

كما تم إعفاء منتجات الدول الأطراف من السلع الزراعية والحيوانية والمصدرة إلى دولة أخرى طرف فى ذات الاتفاقية من أى رسوم تزيد عن الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة فى الدولة العضو .

وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على البضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها إلى أراضي أحد الأطراف المتعاقدة بموجب الأنظمة المرعية هنا يتم مصادرتها ما لم تكن قد تم الحصول على إذن سابق لنقلها بطريق الترانزيت إلى بلاد خارجه عن البلدان المتعاقدة تحت ختم جمركى (٢) .

---

(١) انظر فى ذلك : د. محمد مصطفى سيد عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ - .

- د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ٤٣ - .

(٢) قرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب ، اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ، مرجع سابق ، ص ٤١ - .

- أما تجارة الترانزيت فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية عما يعتبر نقلاً بالترانزيت وهو (النقل عبر الأراضي التابعة لبلد أحد الأطراف بهدف نقل البضائع ، والأمتعة الشخصية أياً كان منشؤها سواء أنقلت من واسطة نقل إلى غيرها أم لم تنقل أو أودعت بالمستودعات أم لم تودع أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ مما يؤلف نقلاً كاملاً يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانزيت) (١) .

كما يعتبر نقلاً بالترانزيت المواشي والحيوانات الحية عن طريق بلد أحد الأطراف المتعاقدة إلى بلد آخر متعاقد ، وذلك وفقاً للأنظمة المتبعة

ونصت الاتفاقية على التزام الدول المتعاقدة بتسهيل حرية الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقاً للأنظمة المتبعة والقواعد الجمركية في البلد الذي تمر عبره هذه التجارة ، وذلك تمهيداً للوصول إلى الإلغاء الكلي للقيود الجمركية على هذه التجارة بين الدول العربية ، كما يقع على عاتق الدول المتعاقدة الالتزام بالتوقيع على اتفاقيات خاصة بتجارة الترانزيت .

**وقد وضعت هذه الاتفاقية بعض الأحكام العامة منها ؛ (٢)**

عدم إخلال اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية المبرمة أو التي ستبرم في المستقبل بين البلاد العربية من مزايا أخرى .

عدم انطباق هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة للاحتكار الحكومي وفقاً لنص المادة الثانية من الاتفاقية .

جواز أن تنضم دول الجامعة العربية إلى الاتفاقية بمجرد الإعلان إلى الأمين العام والذي يبلغ انضمامها إلى الدول الأخرى المرتبطة بها وفقاً لنص المادة الخامسة من الاتفاقية.

أن الانسحاب من هذه الاتفاقية مقترن بانقضاء فترة زمنية محددة ألا وهي خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

---

(١) قرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب ، المرجع السابق ، ص ٣٦ - .

(٢) عدلت هذه الاتفاقية أربعة تعديلات منها ثلاثة تعديلات جوهريّة تضمنت الآتي :

- التعديل الأول : عام ١٩٥٤م حيث تم إضافة بعض السلع الصناعية على الجدول (ج) والتي تتمتع بتخفيض بنسبة ٥٠% من الرسوم الجمركية .

- التعديل الثاني : عام ١٩٥٦م تم إضافة جدول آخر وهو الجدول (د) ويشمل على صناعات تجميعية وتتمتع بتخفيض بنسبة ٢٠% من الرسوم الجمركية .

- التعديل الثالث : عام ١٩٥٩م تم زيادة نسبة تخفيض الرسوم الجمركية إلى ٣٥% ، ٦٠% على سلع الجداول (ب ، ج) على الترتيب . كما تم إضافة بروتوكول ألحق بالاتفاقية في ١٣ مارس ١٩٦٠م .

- انظر في هذه المعلومات ، أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ - .

وقد وجه لهذه الاتفاقية العديد من الانتقادات على الرغم من قيامها بخطوة هامة نحو تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية وقيامها بتكوين منظمة تفضيل جمركى جزئى بين أعضائها ، ومن هذه الانتقادات ؛ (١)

- كما سبق أن أشرنا فى الباب الأول من الرسالة حول درجات التكامل الاقتصادى والذى اعتبر البعض منطقة التفضيل الجمركى أولى المراحل التمهيديّة من مراحل هذا التكامل ؛ إلا أنها كان ينبغى عليها بعد التعديلات الثلاث التى أدخلت عليها أن توسع دائرة الإعفاءات الجمركية، حيث جاءت التخفيضات أقل عما وجدت فى الاتفاقات الثنائية العربية الأخرى .

كما لم تشجع الاتفاقية على قيام المشروعات المشتركة من أجل الإسراع نحو تنمية التجارة العربية البينية والاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص بين الدول العربية فى مجالات الإنتاج المختلفة .

- عدم قيامها بتنسيق السياسات الجمركية للدول الأطراف فى مواجهة العالم الخارجى ، ولم تضع تنظيمًا محددًا لتجارة الترانزيت ، أو تعالج موضوع تحرير التجارة بين أطرافها من القيود الإدارية المتعددة .

- كما تم استثناء السلع الخاصة بالاحتكار الحكومى من أحكام الاتفاقية فى وقت كانت فيه الاقتصاديات العربية تدار من خلال الأنشطة الحكومية وبالتالي خرجت سلع كثيرة من أحكام هذه الاتفاقية .

- كما أغفلت الاتفاقية ذكر نظام التعويضات كبديل على التخفيض التدرجى للرسوم الجمركية باعتبارها من أهم الموارد السيادية فى موازنات العديد من الدول ، ولم تتطرق لسياسة الإغراق كإحدى الآثار السلبية التى تواجه عملية تحرير التبادل التجارى (٢) .

## (٢) اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :- (٣)

ساهم المجلس الاقتصادى العربى فى إعداد هذه الاتفاقية والتى تم التوقيع عليها فى ٧ سبتمبر عام ١٩٥٣م وصدقت عليها ست دول هم ؛ مصر ، السعودية ، الأردن ، العراق ، لبنان ، سوريا وقد انضمت ليبيا بعد ذلك ووافق عليها مجلس الجامعة فى ٧ ديسمبر عام ١٩٥٣م ، ودخلت حيز النفاذ فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٥٣م .

---

(١) انظر فى هذه الانتقادات وغيرها : د. محمد مصطفى سيد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٢١- .  
- د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ٤٤- .

(٢) انظر ، د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢١٦- .

(٣) انظر فى هذه الاتفاقية ، أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٥٠، ١٥١- .

واعتبر الكثيرون أن التوقيع على هذه الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ بمثابة التمهيد نحو إقرار حرية انتقال رؤوس الأموال كأحدى الحريات الأساسية في تكوين السوق المشتركة .

وقد انقسمت هذه الاتفاقية إلى شقين :

الأول خاص بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، والثاني خاص بتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء من أجل التشجيع على الاستثمار .

#### - بالنسبة لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية :

والتي اعتبرت مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري فقد نصت الاتفاقية في المادة الأولى منها على الآتي : (١)

١- تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة في حدود إمكانياتها ووفقا لأنظمة تحويل العملات الخارجية وأنظمة الاستيراد المطبقة في أراضيها ، على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المعدة في القائمة رقم (١) إلى بقية البلدان المتعاقدة ، كما تمنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية .

٢- إذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبقة لدى الدول المتعاقدة أو بعضها يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة . وكان وضع ميزان المدفوعات لدى تلك الدولة المتعاقدة لا يساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الأجنبية التي تقبلها الدولة المتعاقدة الأخرى صاحبة العلاقة هنا تتعهد الدولة في هذه الحالة بأن تمنح المقيمين في بقية الدول المتعاقدة عدد من التسهيلات منها على الأقل ؛ (٢)

- الحق في استعمال ما يكون لهم من حساب دائن لدى البلد المدين لتسديد جميع المدفوعات الجارية المبينة في القائمة رقم (١) المستحقة الدفع في تلك البلد .

- والحق في استعمال حسابهم الدائن لتسديد قيمة أى بضاعة يشترونها من إقليم البلد المدين بقصد تصديرها إلى أى من الأطراف المتعاقدة أو أى بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره لجميع البلدان .

---

(١) انظر فيما سبق ، د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ - .

(٢) من هذه التسهيلات أيضا ؛ إذا كان النظام المطبق في البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعمله أجنبيه معينه ، فيحق لصاحب الحساب الدائن في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) ، (ج) أن يتم التسديد فقط بالعملة الأجنبية جزءاً من القيمة في حدود أفضل نسبة مقرررة في البلد المدين في الحالات المماثلة ويسدد الجزء الباقي من حساب البلد الدائن .

- انظر ، د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - .

## - انتقال رؤوس الأموال : (١)

نصت المادة الثانية من الاتفاقية على جواز انتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة ، وذلك من أجل تمكين الرعايا والمقيمين في أراضي تلك الدول من الاشتراك في مشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية التي تتفق عليها الدول الأطراف على أن يكون ذلك وفقا للقواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال التي انتقلت إليها على أن تضمن حكومات الدول المنقول إليها رؤوس الأموال استعمالها في الغايات المشار إليها .

وتنصب عملية تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول المتعاقدة في عدم خضوع رؤوس الأموال المنقولة عند الانتقال لأي رسوم أو ضرائب استثنائية .

كما تعفى هذه الاتفاقية أرباح رؤوس الأموال المتنقلة من الازدواج الضريبي، كما تجيز حكومة كل بلد من البلاد المتعاقدة لرؤوس الأموال العربية التي ترد إليها بعد توقيع الاتفاقية بالعودة إلى موطنها الأصلي . وقد جاءت هذه الاتفاقية ببعض الأحكام العامة منها ؛ (٢)

(١) وفقا لنص المادة الثالثة من الاتفاقية تسرى أحكام هذه الاتفاقية على أى اتفاقية ثنائية نافذة بين أى بلدين متعاقدين أو على أى تعامل جار خاص بتبادل التجارة والخدمات من النوع المبين في مواد هذه الاتفاقية ٠٠٠ إلخ .

ويبقى مفعول التعامل الجارى بدون تحويل عملة بين أى بلد وغيره من البلدان المتعاقدة سابقا وفي كل الحالات التي تعتبر أفضل لصالح المدين مما نصت عليه أحكام هذه الاتفاقية وقد تم وضع نص هذه المادة بناء على اقتراح المملكة الأردنية .

(٢) نصت الاتفاقية في المادة التاسعة على أن العمل بها يكون لمدة عام ابتداء من تاريخ نفاذها وتتجدد كل عام من تلقاء نفسها ، إلا إذا أبلغ أحد الأطراف المتعاقدة الأمين العام للجامعة العربية خطيا عزمه على عدم الرغبة في التجديد وذلك قبل شهرين على الأقل من انقضاء الاتفاقية .

وقد قرر مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب بعد إقرارهم لهذه الاتفاقية القيام بالآتي :- (٣)

---

(١) أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص١٧٦، ١٧٧ - .

(٢) انظر ، قرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العربى ، اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال ، مرجع سابق ، ص ٥٢ ، ٥٣ - .

(٣) انظر، د. محمود مصطفى سيد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص٢٢٢ - .  
- كذلك قرارات مؤتمر الوزراء المالية والاقتصاد العرب ، اتفاقية تسديد مدفوعات الجارية وانتقال رؤوس الأموال مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ - .

- إنشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشروعات العربية سميت بالمؤسسة المالية للإنماء الاقتصادي .

وقد طلب من الأمانة العامة للجامعة العربية وضع دراسة وافية مع الاستعانة بالمؤسسات المصرفية والخبراء الفنيين لمساعدتها في إعداد تلك الدراسة على أن ترفع نتائجها إلى المجلس الاقتصادي العربي لتحقيق الغاية المرجوة من تلك الدراسة في أقرب وقت .

- تشكيل لجنة لوضع النظام الأساسي لشركة ملاحه عربية مع الأخذ في الاعتبار الاقتراح العراقي بشأن الملاح والخطوط الأساسية لشكل شركة الملاحه .

- مطالبة الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع استغلال أملاح البحر الميت في شكل شركة مساهمة تشترك فيها الشعوب العربية لاستغلال تلك الثروات على أن يقدم هذا المشروع للمجلس الاقتصادي العربي للموافقة عليه .

- أوصى المؤتمر بضرورة إزالة أى قيود تعيق انتقال الأشخاص ، ومن ثم العمالة بين الأقطار العربية وتيسير إقامتهم وحرية العمل لهم .

**وقد انتقدت هذه الاتفاقية (١) على الرغم من التسهيلات التى قدمتها بشأن تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ؛ إلا إنها لم تضع التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية هذه المدفوعات ، حيث أبقت على الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية فى نطاق التبادل بين الدول الأعضاء متى كانت هذه الدول تطبق هذه الرقابة بصفة عامة ، كما أنها لم تؤد إلى زيادة رأس المال بين الدول العربية بل على العكس تراجعت مؤشراتته .**

وقد أرجع ذلك إلى عدم قيام الاتفاقية بوضع وسائل عملية وفعالة تؤدى إلى تشجيع انتقال رؤوس هذه الأموال بين البلدان العربية .

---

**(١) يمكن القول :** إن لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت آثاراً جانبية على حجم التبادل التجارى العربى عقب إنشائها بين الدول الموقعة عليها ؛ حيث ارتفعت القيمة المطلقة لكل من الصادرات والواردات الكلية للدول الموقعة ، وكذلك الصادرات والواردات البينية لكل دولة من الدول الخمس اتجاهاً متزايد خلال الفترة التى أعقبت التوقيع على الاتفاقية وحتى عام ١٩٦٧م ، كما أن تطور نسبة الصادرات البينية لهذه الدول بالنظر إلى صادراتها الكلية ، وكذلك بالنسبة للواردات فى فترة ما بين ١٩٥٣م حتى عام ١٩٦٧م لم يكشف عن أن التجارة البينية لهذه الدول قد تغيرت بنسبة كبيرة وإنما حدث تغير محدود وضئيل ، حيث ارتفعت نسبة الصادرات على مستوى المجموعة من ٢,٥% إلى ٣,٢% أما الواردات فارتفعت من ٣% إلى ٣,٤% وهو تغيير ضئيل بالنسبة لطول الفترة من عام ١٩٥٣م حتى عام ١٩٦٧م .

- انظر فى ذلك : د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - .

- أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - .

### (٣) اتفاقية الجدول الموحد للتعريفات الجمركية :-

وهي اتفاقية أعدها المجلس الاقتصادي العربى ووافق عليها فى ٢٢ يناير عام ١٩٥٦م بين ست دول صدقت عليها أربع فقط وهم (سوريا - السعودية - الأردن - مصر) ، أما العراق ولبنان فلم تصدق على الاتفاقية .

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وتسهيل فهمها ، كما انشئت لجنة التعريفات والتي عهد إليها بمهمة شرح جداول التعريفات واقتراح مشروعات القوانين بشأنها وفحص الخلافات التى تنشأ بين الدول حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية وتقديم التوصيات التى تكفل لحلها (١) .

وقد اعتبرت هذه التعريفات ممهدة إلى إنشاء الاتحاد الجمركى فى المستقبل ، كما أنها اعتبرت مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت المعقودة عام ١٩٥٣م .

### (٤) اتفاقية الوحدة الاقتصادية :-

والتي اعتبرت من أحد أهم الإنجازات التى حققها المجلس الاقتصادى عام ١٩٥٧م ، وصدقت عليها خمس دول (مصر- الكويت - العراق - سوريا - الأردن) .

كما اعتبرت المصدر القانونى لإرساء التكامل الاقتصادى العربى ، حيث بدأ التحضير لهذه الاتفاقية فى ٣ يونية عام ١٩٥٧م ، واجتمع المجلس الاقتصادى فى الفترة من ٣٠ مايو إلى ٧ يونية عام ١٩٦٣م فى دورته الثامنة ، وتم التوقيع على الاتفاقية فى ٦ يوليو عام ١٩٦٢م . وسوف نتحدث عنها بمزيد من التفصيل عن هذه الاتفاقية فى الفصل الثانى من هذا الباب .

### (٥) اتفاقية المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادى :-

وافق عليها المجلس الاقتصادى فى ٣ يونيو عام ١٩٥٧م بقرارة رقم (٨٨) ، وقد وقعت عليها تسع دول عربية وانضمت الكويت إلى هذه الاتفاقية فى ١٧ ابريل عام ١٩٥٧م قبل انضمامها إلى الجامعة العربية .

وعدلت أحكام هذه الاتفاقية بموجب بروتوكول تم توقيعه فى ٦ ديسمبر عام ١٩٦٤م ، وهدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء ، وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية . وقد حل محلها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (٢) .

---

(١) د. محمد العمادى ، التجارة والتكامل الاقتصادى العربى ، مجلة الوحدة الاقتصادية ، (القاهرة : صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية ، عدد ٢٠٠٢) ، ص ١٩ ، ٢١ .

(٢) من الموقع الالكترونى للموسوعة الحرة - ويكيبيديا - تاريخ الدخول ٢٢-٦-٢٠١١م .  
الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

## (٦) اتفاقية تنسيق السياسات البترولية :- (١)

وافق عليها المجلس الاقتصادي في ١٣ مارس عام ١٩٦٠م في دورته السادسة انعقاد عادي، وقد وقعت على هذه الاتفاقية خمس دول هي : الأردن ، العراق ، السعودية ، الجمهورية العربية المتحدة ، لبنان والمملكة المتوكلية اليمنية مع فتح باب عضويتها للدول العربية الأخرى للانضمام.

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تنسيق السياسة البترولية للدول الأعضاء عن طريق إصدار قانون موحد خاص باستغلال البترول ومشتقاته يتضمن المبادئ الأساسية لتنظيم علاقات الحكومات بشركات الامتياز.

## (٧) اتفاقية إنشاء الخطوط الجوية العربية العالمية :-

وافق عليها المجلس الاقتصادي في ١٧ ابريل عام ١٩٦١م ووقعت عليها في بغداد من أربع عشرة دولة عربية وهدفت هذه الاتفاقية إلى استثمار الطيران التجاري في البلاد العربية والاجنبية، وإيجاد صناعة قوية للطيران المدني للربط العالم العربي بالعالم الخارجى بشبكة جوية من الخطوط المنتظمة لرفع مستوى الطيران (٢) .

## (٨) اتفاقية التعاون العربى فى مجال استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية :-

وقعت فى الإسكندرية فى ١١ سبتمبر عام ١٩٦٤م وصدقت عليها دولتان عربيتان هما: العراق والمغرب (٣) ، ثم عدلت فى ٢٦ مارس ١٩٨٢م .

وقد أنشئت الهيئة العربية للطاقة الذرية عام ١٩٨٢ استنادا إلى المادة الثانية والخمسين من الاتفاقية ، ومقرها فى تونس وباشرت عملها فى ١٥ فبراير ١٩٨٩ . وقد هدفت الاتفاقية من خلال هذه الهيئة إلى تنمية المجتمع العربى ورفع مستواه الاقتصادى عن طريق التمكن فى العلوم والبحوث والتقنيات الذرية وتطبيقاتها السلمية (٤) .

---

(١) انظر ، د. بطرس بطرس غالى ، العمل العربى المشترك فى إطار الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ -

(٢) من الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية - المجلس الاقتصادي والاجتماعى - الاتفاقات - تاريخ الدخول ٥-٧-٢٠١١م .

- [http://www.lasportal.org/wps/portal/las\\_ar/about\\_las\\_sectors/econ\\_sector](http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/about_las_sectors/econ_sector)

(٣) من الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرة - ويكيبيديا - تاريخ الدخول ١-١-٢٠١٣م .

- <http://www.Wiki.dorar-aliraq.net>

- وقد صدقت العراق على هذه الاتفاقية باصدارها للتشريع رقم ٦٤ لعام ١٩٦٥م .

(٤) من موقع الموسوعة العربية - الهيئة العربية للطاقة الذرية ، تاريخ الدخول ٢-٣-٢٠١٣م .

- <http://www.arab-ency.com>

## ٢- إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إرسائه لآليات تحقيق التعاون الاقتصادي العربي :

تعتبر من الانجازات التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبيل تحقيقه لهدفه الأساسي ، وهو تحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي قيامه بإنشاء العديد من الآليات المساعدة في هذا المجال .

فعلى الرغم من قيام كل من مجلس الجامعة كجهاز سياسى ، وقطاع الأمانة العامة كجهاز إدارى وسياسى بدور فى دفع العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى ؛ إلا أنه كان دائماً تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولذلك كان على هذا المجلس اللجوء إلى إنشاء آليات هيكلية لمساعدته فى أداء مهامه وقد أخذت تلك الآليات الأشكال الآتية :

### - المشروعات العربية المشتركة : (١)

تجلى الاهتمام بهذه المشروعات بداية فى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب الذى عقد فى بيروت فى فترة ما بين ٢٥ إلى ٣١ مايو عام ١٩٥٣م ، حيث صدر عن هذا المؤتمر ثلاث قرارات بإنشاء مشروعات مشتركة :

(١) ظهرت فكرة هذه المشروعات منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين كأسلوب لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي فى إطار جامعة الدول العربية ، كما اعتبرت هذه المشروعات أيضاً ذات أهداف اجتماعية نظراً لاستيعابها عدد كبير من العمالة وبالتالي تعمل على محاربة البطالة والتي تعتبر من أكثر المشكلات الاجتماعية تأثيراً على الحياة الاقتصادية فى الدول العربية . قد تضمن تحديد ما المقصود بالمشروعات المشتركة الكثير من الغموض ؟ ولكن وجد اتفاق على أن الصفة الأساسية التى تميز المشروع عن أى شكل تعاونى آخر هو "تعدد أطرافه المشتركة" أى يكون هناك أكثر من طرف ينتمون إلى دولتين أو أكثر وتكون المشاركة بأى عنصر من عناصر الإنتاج أما فى رأس مال المشروع أو المشاركة التعاقدية التى لا تتضمن المشاركة فى الملكية حيث يحتفظ كل طرف من أطراف هذا المشروع بكيانه الذاتى ولكنهم يدخلون فى اتفاق تعاقدى على أداء أنشطة محددة . وتتخذ المشروعات المشتركة اشكال متعددة منها ؛ المشروعات الاستثمارية المشتركة مثال مشاريع الجسور أو خطوط أنابيب الغاز الطبيعى ، أو محطات توليد الكهرباء ، مشروعات استثمار منفرد أى لها مواصفات خاصه بمكونات وطنية مثل شبكات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية... إلخ ، مشروعات تقام فى بلد واحد وتنتج لإشباع الحاجات من سلع وخدمات لصالح بلدين أو أكثر مثل الصناعات الثقيلة والقنات ، والموانئ . وبناء على ذلك يمكن القول: إن المشروع العربى المشترك هو ذلك المشروع الذى تشترك فى إقامته أطراف عربية فى بلدين عربيتين أو أكثر سواء أكانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص وتستهدف هذه المشروعات إما القيام بنشاط إنتاجى أو تجارى أو خدمى من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية للأطراف العربية المشاركة ويعزز التلاحم بين اقتصادياتها .

- انظر فى هذه المعلومات :

- د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، الاطار القانونى للسوق العربية المشتركة ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة بنها قسم القانون الدولى الخاص ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
- د. محمد لبيب شقير ، المنظمات العربية المتخصصة وعلاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها ، جامعة الدول العربية - الواقع والطموح ، ط ٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو عام ١٩٩٢م) ، ص ١٧٤ .
- د. محمد محمود الإمام - وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربى ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

- **الأول :** فى القطاع المالى وهو المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادى والعربى ، والتي تحولت فيما بعد إلى الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (منظمه متخصصة) .

- **الثانى :** فى قطاع النقل وهى شركة الملاحة العربية .

- **الثالث :** فى مجال الموارد الطبيعية المشتركة ، ويخص استغلال موارد البحر الميت فى الأردن

وقد كان المشرف على تحقيق تلك المشروعات هو المجلس الاقتصادى العربى الذى بدأ يعزز من دور المشروعات العربية المشتركة عن طريق وضع آليات لإنشائها ، والتي اتخذت شكل الموافقة على إنشاء منظمات عربية متخصصة فى تلك المجالات .

**وتقوم المشروعات العربية المشتركة داخل جامعة الدول العربية** بدوراً مزدوجاً من حيث كونها أداة لتحقيق التعاون الاقتصادى الوثيق داخل المنظمة العربية يشرف عليها المجلس الاقتصادى والاجتماعى من خلال المنظمات العربية المتخصصة فى مجال نشاط تلك المشروعات كما أنها تلعب دوراً فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى باعتبارها إحدى أدواته الهامة فى حال اتباع المنهج الإنتاجى خاصة فى الدول النامية .

وقد اهتم المجلس الاقتصادى العربى منذ دورته الأولى بتنفيذ هذه المشروعات والتي كانت مطروحة على جدول أعماله كإحدى صيغ التعاون الاقتصادى بين الدول العربية .

واتسمت المشروعات العربية المشتركة منذ نشأتها بالاهتمام بقطاعات البنية الأساسية وخاصة قطاع النقل والموارد الطبيعية المشتركة وفى مقدمتها شركة البوتاس العربية والنفط والشركة العربية للطيران المدنى ، والشركة العربية للنقل البحرى .

وقد واجهت تلك المشروعات فى بداية عملها العديد من المشكلات التى تعلقت فى المقام الأول بكيفية تمويلها (١) .

وقد هدفت هذه المشروعات فى مجملها إلى زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربى واسع مما يعزز من التخصص وتقسيم العمل ، وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية مما يساعد على زيادة نسبة الاستثمار ، ورفع معدل العمالة ، ومحاربة البطالة ، رفع مستوى المعيشة وزيادة التقارب العربى فى تلك المجالات .

---

(١) د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ١٢٦- .

## - المشروعات العربية المشتركة التي ساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في انشائها :

### أ - مشروعات النقل : (١)

اهتم المجلس الاقتصادي العربي منذ انعقاده بالمشروعات العربية المشتركة التي جاءت على رأسها المشروعات المتعلقة بقطاع النقل ويرجع سبب اهتمام المجلس بهذا القطاع إلى عدة أسباب منها ؛

محدودية طرق النقل والاتصال بين الدول العربية بالقياس إلى رقعته الشاسعة ، والمصاعب العسكرية التي تواجهها الدول العربية بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ، وهو ما أدى إلى قيام المجلس بدعوة القادة العسكريين للاشتراك في أعمال دورته الأولى في البحث حول الموضوعات المدرجة والتي تتولى اللجنة الدائمة للمواصلات التابعة لمجلس الجامعة رناستها .

وقد اعتبر قطاع النقل من أكثر القطاعات الجاذبة لإقامة المشروعات المشتركة فيها ، واعتبرت الشركة العربية للملاحة البحرية أولى المشروعات المشتركة في قطاع النقل (٢)

ولم يدخل نظامها الأساسي حيز النفاذ إلا في ٦ يونيو عام ١٩٦٦م وبدأت الشركة نشاطها الفعلي عام ١٩٧٠م ليصبح أول مشروع عربي مشترك في مجال التعاون الاقتصادي ، والدول المشاركة في هذه الشركة هي : مصر - الكويت - العراق - ليبيا - سوريا - الأردن - السودان .

وقد مرت الشركة بالعديد من الصعوبات جعلتها تطالب من الدول الأعضاء منحها العديد من المزايا والأولويات المقررة لشركات القطاع العام لدى كل دولة عضو في قطاع النقل البحري .

كما تعرضت هذه الشركة لمشاكل قانونية ومالية وإدارية بسبب نقل المقر خارج مصر عند تجميد عضويتها عقب توقيعها على اتفاقية السلام مع إسرائيل .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن هذه المشروعات انظر ، د. أحمد شعبان حافظ شاهد ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ - .

(٢) أرجع طرح هذا المشروع إلى اقتراح قدم من الحكومة العراقية في اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب عام ١٩٥٣م ، وقد مرت هذه الشركة من أجل إنشائها على عدة لجان فنية متخصصة حتى تم إنشاؤها عام ١٩٥٩م برأس مال قدره ٥,٣ مليون جنيه وخصص جزء منه لدول غير أعضاء وتم إقرار النظام الأساسي لهذه الشركة بشكل نهائي في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣م .

- من الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تاريخ الدخول ١١-٧-٢٠١٢م .  
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي / <http://www.lasportal.online>

ولكن عاد المقر مرة أخرى إلى مصر بعد عودة عضويتها في الجامعة العربية (١) .

- أما فيما يتعلق بالملاحة الجوية فقد اقترحت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية في منتصف عام ١٩٥٤م إنشاء الشركة العربية للطيران المدني ؛ إلا أن المجلس الاقتصادي اقترح إيجاد تعاون أوثق بين شركات الملاحة الجوية العربية ومؤسسات الطيران العربية تمهيدا لتشكيل اتحاد فيما بينها .

وفي عام ١٩٦١م وافق المجلس الاقتصادي على اتفاقية إنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية ، ولم يتم التصديق عليها حتى عام ١٩٦٥م سوى من الكويت - الأردن - سوريا والعراق .

ونظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لدخول الاتفاقية حيز النفاذ وهي ٦٠ % من جملة رأس مال المؤسسة فقد تم العدول عن هذا المشروع عام ١٩٧٧م .

وطلب من الدول ضرورة تشجيع شركات ومؤسسات الطيران الوطنية على اتباع أسلوب التشغيل المشترك فيما بينها تمهيدا لإنشاء مجلس مشترك في هذا القطاع . وبالفعل تم إنشاء مجلس الطيران المدني العربي بناء على إقرار المجلس الاقتصادي لمعاهدة الطيران العربية والتي أعدتها اللجنة الدائمة للمواصلات في منتصف عام ١٩٥٧م .

ثم تحول ليصبح الهيئة العربية للطيران المدني بناء على قرار مجلس وزراء النقل العرب رقم (١٠٦) لعام ١٩٩٣م وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١٢٢٣) لعام ١٩٩٤م وقرار مجلس الجامعة رقم (٥٤٤٠) في نفس العام ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الهيئة ست عشرة دولة عربية وقد تم تعديل اتفاقية الهيئة عام ٢٠٠٧م (٢) .

- بالنسبة للنقل البري فقد رفعت العديد من المطالب العسكرية إلى المجلس الاقتصادي بهدف تأمين عملية النقل البري وتم طرح العديد من المشروعات العربية المشتركة مثل : طريق يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط .

ثم المطالبة في منتصف عام ١٩٥٧م بإعداد تصميم عام لشبكة طرق بريه تربط جميع البلاد العربية ببعضها البعض وبالخارج ، كما هو الحال في القارة الأوربية والتي يربط السكك الحديدية الدول الأوربية في الشق الغربي منها ببعضها البعض .

---

(١) انظر ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

- الموقع الرسمي للشركة العربية للملاحة البحرية ، تاريخ الدخول ٢-٣-٢٠١٢م .

- <http://www.pan-arab.org>

(٢) من الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العربية للطيران المدني ، تاريخ الدخول ٢-٣-٢٠١٢م .

- <http://www.acac.org.ma>

وقد تم تناول هذه المشروعات من جانب مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي العربي حتى انتقل الأمر إلى مؤتمر وزراء المواصلات العربي الذي أصدر في اجتماعه في بيروت بتاريخ ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٤م قراراً بشأن إنشاء الشركة العربية للنقل البري .

والتي تحولت إلى هيئة متخصصة سميت بالاتحاد العربي للنقل البري ، والذي يضم أربعة عشرة دولة عربية .

#### ب - مشروعات الموارد الطبيعية :

##### - مشروع استغلال أملاح البحر الميت بالأردن :

وقد تقدمت به الأردن إلى المجلس الاقتصادي العربي في أواخر عام ١٩٥٤م لإبداء الرأي فيه من النواحي الاقتصادية والفنية ، حيث كان المشروع ذا بعد سياسى واقتصادي .

وقد تم التوقيع على عقد تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة ، ومقرها في عمان في منتصف عام ١٩٦٠م .

ولكن توقف المشروع نظرا للظروف السياسية التي أحاطت بالمنطقة في ذلك الوقت ثم عادت الأردن بمباحثات ولكن مع البنك الدولي في نهاية عام ١٩٧٥م من أجل إحياء المشروع مره أخرى والذي بدأ منذ عام ١٩٧٦م واكتمل المشروع عام ١٩٨٢م ، وبدأ إنتاج البوتاس منذ عام ١٩٨٣م (١) .

#### ج - قطاع النفط :

اهتم المجلس الاقتصادي العربي بعمليات النقل في قطاع البترول وذلك لمواجهة ما تقوم به إسرائيل من اعتراض لمسارات نقل النفط من موانئ الإنتاج إلى موانئ التصدير على البحر المتوسط .

وقد شكلت لجنة لدراسة مشروع الشركة العربية لنقلات البترول عام ١٩٥٩م ، ووافق المجلس في أواخر عام ١٩٦٠م على مشروع اتفاقية الشركة ونظامها الأساسي ، ثم أوصى عام ١٩٦٣م بمد نشاطها إلى الدول النامية في كل من قارة أفريقيا وآسيا .

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمي لشركة البوتاس العربية ، تاريخ الدخول ١-٤-٢٠١٢م .

- <http://www.arabpotash.com>

رأى الكثيرون أنه بعد عقد اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل أصبحت هذه الشركة تخدم المصالح الإسرائيلية ، حيث أبرمت هذه الشركة اتفاقاً مع شركة أمريكية بمقتضاها يتم تصدير ٢٠% من إنتاج كل منها عن طريق موانئ الدولتين على البحرين المتوسط والأحمر .

- انظر، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - .

كما تم تأسيس الشركة العربية لخطوط أنابيب البترول (سوميد) ، والتي أقرها المجلس في أوائل عام ١٩٦٠م ، وتساهم فيها شركات من مصر والامارات والكويت والسعودية وقطر .

كما تم إنشاء شركة البترول العربية والتي أقرها المجلس الاقتصادي أواخر عام ١٩٦٥م (١) .

#### د - قطاع الاستثمار :

بالنسبة لقطاع الاستثمار و نظراً لأهميته تم إنشاء الشركات الآتية :

- الشركة العربية للاستثمارات السمكية :

تم الإعلان عن تأسيس هذه الشركة في أواخر عام ١٩٨٣م برأس مال بلغ ١٠٠ مليون دولار لتقوم بتنفيذ مشاريع تجارية في مجالات تصنيع وتسويق وتربية الأسماك والأحياء البحرية الأخرى باعتبار أن الأسماك ومنتجاتها تعتبر من إحدى عناصر التجارة الخارجية العربية ، ويعتبر الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية هو القائم بأعمال هذه الشركة في الوقت الحالي .

- الشركة العربية للاستثمار :

كشركة مساهمة عربية يوجد مقرها بالرياض ، وتضم سبع عشرة دولة عربية ويبلغ رأسمالها حوالي ٨٠٠ مليون دولار وأنشئت في منتصف عام ١٩٧٤م ، وتهدف إلى تعبئة الموارد المالية وتدويرها من أجل تنمية الاقتصاد العربي .

وتقوم بمهمة المحفز والمستثمر في المشروعات الجديدة في الوطن العربي في قطاعات الصناعة ، الزراعة ، التجارة المواصلات ، الخدمات مع تقديم الخدمات المصرفية والمالية لمؤسسات القطاع الخاص والعام داخل وخارج الدول العربية .

وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة رأس المال وعدم خضوعها لتأميم او المصادرة الأموال (٢) .

(١) تم اقتراح إنشاء شركتين يتولاهما القطاع الخاص في أفريقيا وذلك لمنع التغلغل الإسرائيلي في النشاط الاقتصادي في تلك القارة لذلك أوصى المجلس عام ١٩٦٣م بإنشاء الشركة العربية المشتركة للتجارة الخارجية ، وكذلك الشركة العربية المشتركة للإنشاءات برأس مال عربي خاص مع السماح بمشاركة المغتربين العرب في أفريقيا وآسيا فيها . وهدفت الشركة الأولى إلى تسويق المنتجات العربية في الدول الإفريقية والآسيوية حديثة الاستقلال ويكون لها فروع فيها وتساهم فيها الحكومات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الخاصة المحلية بهدف استبعاد إسرائيل من القيام بمشروعات إنشائية في تلك الدول ولكن مشروع إنشاء هذه الشركة وشركة الإنشاءات قد توقف بهما الأمر إلى حد المناقشة فقط دون القيام بأى خطوات عملية تذكر مما كان له الأثر في توغل إسرائيل في القارة الإفريقية .

(٢) الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة العربية للاستثمار ، تاريخ الدخول ٢٢-١-٢٠١٢م .

- <http://www.taic.com> .

كما تم إنشاء شركة قابضة خاصة تساهم في تمويل التنمية العربية عام ١٩٧٩م بإنشاء الشركة العربية للاستثمارات العامة برأس مال بلغ ٧٠٠ مليون درهم إماراتي، وتعمل هذه الشركة على تجميع المدخرات وتنميتها وتوظيفها وذلك من أجل الاستثمار الصناعي ، الزراعي ، التجاري ، المالي وشراء وبيع الأسهم والسندات المالية وإصدار سندات دين .

وقد تأسست هذه الشركة بقانون خاص مكنها من الحصول على ضمانات وإعفاءات من البلد المضيف من أجل جذب الأموال العربية (١) .

وكان هناك اقتراح مقدم إلى المجلس الاقتصادي بإنشاء مشروعات في القطاعات الثقيلة مثل : الشركة العربية لصناعة المحركات والجرارات والشاحنات ، إلا أن هذا المشروع لم يدخل طور التنفيذ على الرغم من أهميته . وللمشروعات العربية المشتركة الكثير من المزايا كما أيضا يعترها الكثير من العيوب .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن للمشروعات العربية المشتركة مميزات عديدة منها ؛ (٢)

١- أنها وسيلة نحو تحقيق نوع من أنواع التكامل لا يتعلق بالاقتصاد الوطني للدول مما يدفع الدول إلى اللجوء لتكوينها كوسيلة أسهل وأيسر من السياسات التكاملية الأخرى مثل: الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة .

٢- تعد صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها ، بل إن الدول اعتبرتها أفضل الصيغ نحو قيام تعاون بين القطاع العام والخاص في تلك الدول .

٣- قدرة المشروعات المشتركة على تحقيق الاستغلال الأمثل للمشروع ، وبالتالي يكون لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية .

٤- تعتبر المشروعات المشتركة وسيلة أساسية للتعاون في مجال استغلال الثروات المشتركة بين عدة دول التي قد لا تتمكن دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية المتاحة من استثمارها بسبب كبر حجم الاستثمارات والموارد المطلوبة.

ولكن على الرغم من أهمية تلك المشروعات كأحدى الآليات المساعدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة العربية ، بجانب مميزات السابق ذكرها .

---

(١) انظر ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٥٦، ٥٩ - .

(٢) انظر في هذه المميزات : د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - .

- أ/ محمد عبد الحكيم أحمد العفيف رسالة ماجستير - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية عام ٢٠٠١م من الموقع الإلكتروني ، بتاريخ ١٤-٢-٢٠١٢م .

- <http://digital.ahram.org.eg>

إلا أن هذه المشروعات قد تعثر بها بعض المعوقات التي تجعل استمرار نشاطها أمراً صعباً فإما أن تنتهي أو تتوقف ، ويمكن إجمال هذه المعوقات على النحو الآتي : (١)

١- على الرغم من أن إنشاء المشروعات العربية المشتركة نابعة عن إرادة سياسية ورغبة اقتصادية من الدول المتعاقدة بها ؛ إلا أن المشاركة في أغلب تلك المشروعات قد اقتضت على مجرد التمويل المالي فقط مما جعل الخطوات التي قامت بها ضيقة الأفق وغير فعالة

٢- عدم وجود تنظيم منهجي أو مرحلي لقيام المشروعات بل إنها قامت بطريقة عشوائية غير مدروسة بطريقة كافية مما أدى إلى توزيع الموارد البشرية والمالية في تلك المشروعات وكذلك توزيع أماكنها بشكل عشوائي غير منظم تحكمه ظروف عابرة .

٣- عدم وجود تشريع عربي موحد يواجه قيام المشروعات المشتركة ويشكل بموجبه النظام القانوني الذي يقرر ويحدد علاقة المشروع بدولة المقر وهو أمر هام وضروري ، حيث تواجه المشروعات عند قيامها في إحدى الدول الكثير من العقبات الناتجة عن تطبيق قانونها الوطني مما يستوجب معه ضرورة وضع نظام قانوني خاص بتلك المشروعات تطبق داخل جميع الدول المتعاقدة .

كما أن تحديد النظام القانوني الموحد لتلك المشروعات يعطى لها الشخصية القانونية العربية ، وبالتالي الجنسية العربية مما يجعلها مشروعات دولية تخضع لرقابة الأمانة العامة للجامعة العربية .

٤- هناك صعوبات قد تواجه المشروعات المشتركة العامة منها والخاصة وهي ؛

- فبالنسبة للمشروعات العامة :

نجد مثلاً ؛ ضعف إقبال الدول على المساهمة في الشركات القابضة وسداد أقساط مساهمتها ، نقص المعلومات اللازمة حول الاستثمار المباشر ، وعدم توافر خبرات والدراسات اللازمة للمشروع ، تفضيل بعض الدول للاقتراض عن المشاركة في رأس المال على أسس تجارية ، عدم تحقيق معايير الاقتراض التي تعمل بها المؤسسات المالية الدولية وارتفاع المخاطر في الدول النامية ، عدم التزام الدول بالاتفاقية الموحدة للاستثمار... إلخ .

---

(١) انظر في هذه المعوقات وغيرها ، د. محمد محمود الإمام - وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٥ - .

- أما بالنسبة للمشروعات المشتركة الخاصة :

ف نجد أهم معوقاتها عدم وضوح التوجيهات فى السياسات الاقتصادية ، وقصور دراسات الجدوى الاقتصادية ، البيروقراطية ، عدم وجود استقرار اقتصادى خاصة فى ظل معدلات النمو وأسعار الصرف والقوانين والتشريعات وافتقار وجود الإدارة العلمية الحديثة والمتخصصة (١) .

وقد تم الاقتراح بإجازة تسجيل الشركات القومية لدى الجامعة العربية وفتحها على قدم المساواة لجميع المساهمين العرب وذلك نظرا لفشل المشاركين فى التوصل إلى إقرار صيغة قانون عربى موحد لتلك المشروعات .

### وأخيرا

فلا أحد ينكر أثر هذه المشروعات على حجم التنمية بين الدول العربية ، وهو ما أظهره التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١م من حيث تقييم دور المشروعات العربية المشتركة فى الفترة ما بين عام ١٩٧٠م - عام ١٩٨٠م (٢) .

---

(١) نظرا لكثرة معوقات المشروعات العربية المشتركة ومحاولات إيجاد السبل لحلها ، فقد تم رفع تلك المعوقات إلى أول اجتماع لمجالس الشركات العربية المشتركة إلى المجلس الاقتصادى العربى طالبين فيها الآتى :

- عدم تقييد الدول المساهمة بما التزمت به فى عقود تأسيس هذه الشركات سواء أكان ذلك باستصدار القوانين والتعليمات والقرارات التى تتضمنها النظام الأساسى لكل من هذه الشركات أو بما يتضمنه هذا النظام من إعفاءات وامتيازات لهذه الشركات .

- المطالبة بالإسراع فى استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة .

- حث الحكومات لتوفير الظروف المشجعة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لزيادة فاعلية الشركات العربية المشتركة .

- انظر فى ذلك :

- د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٦٩ : ٧١ - .
- د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ : ١٣٤ - .

(٢) اتخذ هذا التقييم أمرين :

- الأمر الأول : يتعلق بتوزيع رؤوس الأموال العربية على تلك المشروعات حيث يبين أن حجم الاستثمارات المخططة فى الوطن العربى مثلت حوالى ١٠,٦% من حجم الاستثمارات المستهدفة فى تلك الفترة وهذه النسبة ضئيلة جدا وتوحى بضالة المجهودات المبذولة فى تلك الفترة .
- الأمر الثانى : توزيع المشروعات العربية المشتركة على أساس قطاعى حيث أظهرت الدراسات أن :
- قطاع التمويل حصل على أعلى نسبة من إجمالى رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة ككل حيث حصل هذا القطاع على أكبر نسبة من إجمالى رؤوس أموال المشروعات المشتركة العربية - العربية ٣٨,٧% ومن المشروعات العربية - الدولية ٤٣,٧% . وذلك على حساب القطاعات الأخرى

- انظر فى ذلك ، أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ : ١٩٨ - .

حيث وجد أن الأهمية النسبية للمشروعات العربية المشتركة كانت فى قطاع التمويل ، حيث بلغ نسبة قيام تلك المشروعات بحوالى ٥٣,٥% من أجمالى المشروعات العربية ككل وبلغ رؤوس أموالها حوالى ٤٠,٧% من إجمالى رؤوس أموال المشروعات العربية ككل .

إذا فكان الجزء الأكبر من رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة موجهة للعمليات المصرفية وتوظيف الأموال قصيرة ومتوسطة الأجل ولتمويل عمليات التجارة أكثر من اهتمامها بالمشروعات طويلة الأجل والخاصة بالإنماء .

كما أن نسبة المشروعات العربية الدولية كانت أعلى من نسبة المشروعات العربية المشتركة حيث بلغت حوالى ٥٤% من إجمالى تلك المشروعات ، كما اتجهت المشروعات العربية - الدولية إلى توظيف الجزء الأكبر من أموالها فى أسواق الدول الصناعية مما أدى بتلك المشروعات إلى أن تنصب فى مصلحة تلك الدول أكثر من مصلحة الدول العربية ذاتها .

كما أظهر التقرير سوء توزيع رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة بين قطاع التمويل والقطاعات الأخرى ، وزيادة الاهتمام بالمشروعات العربية الدولية على حساب المشروعات العربية - العربية ، وهو ما اعتبر من إحدى المعوقات أمام تلك المشروعات (١) .

#### **- المنظمات العربية المتخصصة العاملة بالقطاع الاقتصادى :-**

المنظمات العربية المتخصصة هي ، منظمات دولية تنشأ بمقتضى اتفاق دولى خاص بين حكومات الدول وتقوم على أساس وظيفى محدد وذلك لتعلقها بمجالات التعاون غير السياسى سواء كانت هذه المجالات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية إلى ما غير ذلك ، وتتمتع فى إطارها بالشخصية القانونية المستقلة (٢) .

وقد انشأت جامعة الدول العربية تلك المنظمات كخطوة أو وسيلة نحو تحقيق التكامل الوظيفى بين أعضائها لتغضى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث ثبت أن الميثاق بألياته لا يكفى وحده لتحقيق هذا الغرض .

---

(١) انظر فى تقييم دور هذه المشروعات ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٣٨ : ٤١ - .  
- د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - .

(٢) د. محمد حافظ غاتم ، الوكالات المتخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية ، (القاهرة : المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد ٢٧ ، عام ١٩٧١م) ، ص ٢٣ - .

وقد استندت فكرة إنشاء معظم تلك المنظمات على تجربة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وما حققته من إنجازات في مجالات نشاطها الوظيفي (١) .

ولم يتضمن ميثاق الجامعة العربية أى تنظيم قانونى محدد لتلك المنظمات ، ويعتبر السند القانونى لإنشاء المنظمات العربية المتخصصة فى الفقرة الثانية من نص المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بعد تعديلها عام ١٩٧٧ م ، والتي تنص على تولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى مهمة الموافقة على إنشاء أي منظمة عربية متخصصة .

كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة فى مواثيقها ، وذلك وفق الأحكام التى يقررها لذلك .

وقد وجدت اراء فقهية رأت أن المادة الرابعة والتاسعة من ميثاق الجامعة العربية ينصان أيضاً على إنشاء تلك المنظمات (٢).

حيث نصت المادة الرابعة من الميثاق على أن تتولى لجان الجامعة العربية المتخصصة فى موضوعات التعاون المشار إليها فى نص المادة الثانية وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المشتركة فى الجامعة العربية .

---

(١) ترتبط المنظمات الدولية المتخصصة بمبدأى الوظيفية و المساعدة الفنية Technical Assistance وهو مبدأ تمت الإشارة إليه من جانب الفقه وفقاً لنص المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (٢/ج) من ميثاق منظمة الصحة العلمية المادة (٣/١) من ميثاق منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وقد ذكرت المنظمات المتخصصة فى ميثاق الأمم المتحدة تحت مصطلح الوكالات المتخصصة فى نص المادة (٥٧) من الميثاق والمادة (٦٣) فى شأن الربط بين تلك الوكالات والأمم المتحدة برباط وصل .

- انظر فى ذلك ؛

- Paul Reuter , Institution Internationals , presses, Universities de France , 1955 , p.p, 386 , 387.

- Manuela Tortora Institution Specialisee ET Organization Mondiale : Etude Des Relations De L'OIT AVEC La SDN ET L'ONU, Bruxelles Etablissements Emile Bruylant, 1980, p.11.

- Mandi Elmandjra , the United Nations System , An Analysis , London , Faper And Faper Limited, 1973 , p.60.

(٢) انظر فى هذه الأراء الفقهية، د. محمد حافظ غانم ، الوكالات المتخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٤١ - .

كما نصت المادة التاسعة على أن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد فيما بينها من اتفاقات لتحقيق تلك الأغراض (١) .

### وترى الباحثه :

أن تلك الآراء جعلت الجهاز المسئول عن إنشاء تلك المنظمات هو مجلس الجامعة ، وهو ما جعل هناك تضارب بين رغبة الجامعة العربية فى إبعاد تلك المنظمات عن أى اعتبارات سياسية وبين مضمون هذا الاتجاه .

ولكن أيا كانت تلك الآراء فقد أصبح الأمر الآن أكثر وضوحا وذلك بعد إقرار النظام الداخلى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ووضع النظام القانونى لتلك المنظمات فى إطاره ، بحيث أصبح هو المختص بالموافقة على إنشاء أى منظمة عربية متخصصة تعمل فى أى مجال من مجالات العمل العربى المشترك .

كما أنه يشرف على حسن قيام تلك المنظمات بمهامها المبينة فى مواعيدها ، مما يعنى أنه المشرف على قيام تلك المنظمات سواء التى أنشئت بقرار منه أو بقرار من مجلس الجامعة العربية .

وقد بلغ عدد المنظمات العربية المتخصصة بعد إعادة هيكلتها إلى (١٩) منظمة متخصصة (٢) وقد شملت هذه المنظمات المجالات الآتية :

### أ- فى المجال الاقتصادى والنقدي :-

المنظمة العربية للتنمية الإدارية أنشئت عام ١٩٦١م ، مجلس الوحدة الاقتصادية أنشئ عام ١٩٦٤م ، منظمة العمل العربية أنشئ عام ١٩٦٥م ، المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة أنشئ عام ١٩٦٨م ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى أنشئ عام ١٩٦٨م ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنشئت عام ١٩٧٠م .

---

(١) يعرف د. محمد عزيز شكرى المنظمات العربية المتخصصة بأنها كل هيئة دائمة ذات شخصية مستقلة وإرادة ذاتية تنشأ بين الدول والبلاد العربية بقصد تحقيق هدف أو أهداف وظيفية محددة فى إحدى مجالات التعاون غير السياسى ويحدد الميثاق المنشئ لها تلك الأهداف وكيفية تحقيقها .

- د. محمد عزيز شكرى ، التكامل الوظيفى فى العالم العربى ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .  
- كذلك د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) انظر فى هذه المعلومات ، السفير محمد الخلميش ، مرجع سابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

- كذلك ، من الموقع الرسمى لجامعة الدول العربية الجزء الخاص بالمنظمات المتخصصة ، تاريخ الدخول ٣-٣-٢٠١٢م .

- [http://www.lasportal.org/wps/portal/las\\_ar](http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أنشئت عام ١٩٧٠م ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا أنشئ عام ١٩٧٣م ، صندوق النقد العربي أنشئ عام ١٩٧٥م ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أنشئت عام ١٩٧٨م ، المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات أنشئت عام ٢٠٠٣م .

#### ب- في مجال الثقافة والعلوم :-

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أنشئت عام ١٩٦٤م ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا أنشئت عام ١٩٧٥م .

#### ج- في مجال النفط والطاقة :-

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أنشئت عام ١٩٦٨م ، الهيئة العربية للطاقة الذرية أنشئت عام ١٩٨٢م .

وهي منظمات لم تنشأ في إطار جامعة الدول العربية ولكنها مدرجة ضمن المنظمات العربية المتخصصة العاملة لتحقيق أهداف الجامعة .

#### د- في مجال الاتصالات :-

اتحاد إذاعات الدول العربية أنشئ عام ١٩٥٥م ، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية أنشئت عام ١٩٧٦م ، كما اعتبرت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بمثابة منظمة عربية متخصصة عام ١٩٨٢م .

وقد أدرجت العاملة منها في القطاع الاقتصادي على النحو التالي :

#### ١- في القطاع الإنمائي والتعاون النقدي والاستثماري ويضم :

##### (١) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :-

جاء اقتراح إنشاء هذا الصندوق مقدما من دولة الكويت عام ١٩٦٧م ، ووافق عليه وزراء المال والاقتصاد والنفط والذي أنشئ في ١٦ مايو عام ١٩٦٨م بموجب قرار المجلس الاقتصادي العربي رقم (٣٤٥) لعام ١٩٦٨م (١) . يتكون الصندوق من :

### - مجلس المحافظين :

ويتألف من محافظ ونائب له تعينهم الدول الأعضاء لمدة خمس سنوات قابله للتجديد ، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له لمدة عام ، ويعد هذا المجلس بمثابة الجمعية العامة للصندوق وله جميع سلطات الإدارة وله أن يفوض مجلس الإدارة في ممارسة أى سلطة من سلطاته عدا السلطات التى حددتها اتفاقية إنشائه .

ومهمته : قبول الأعضاء الجدد وزيادة رأس المال ، وإيقاف أحد الأعضاء ، البت فى المنازعات الناشئة عن تفسير أحكام الاتفاقية ، إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات والهيئات الدولية ، وتوزيع الدخل الصافى للصندوق .

ويتم التصويت داخل المجلس على أساس لكل محافظ عدد معين من الأصوات يتناسب مع عدد أسهم الدولة التى يمثلها فى الصندوق .

### - المدير العام :

وهو رئيس مجلس الإدارة يتم تعيينه من جانب مجلس المحافظين ، ومهمته رئاسة جلسات مجلس الإدارة ، ويعتبر هو الرئيس الأعلى لموظفى الصندوق والمدير التنفيذي للصندوق ويعاونه جهازاً إدارياً فنياً .

### - مجلس الإدارة :-

ويتكون من ثمانى مديرين كل منهم ونائب وينتخبهم مجلس المحافظين لمدة عامين قابلتين للتجديد ، ومهمته إدارة أعمال الصندوق بوجه عام ويباشر السلطات المخولة له من جانب مجلس المحافظين .

### - لجان القروض :-

تتكون كل لجنة من خبير يختاره المحافظ الذى يمثل الدولة التى يقوم المشروع على إقليمها وعضو أو أكثر من الفنيين والموظفين بالصندوق يعينهم رئيس مجلس الإدارة ومهمته إعداد التقارير عن المشروعات المطالبة بالقروض من القطاع العام والخاص .

وتم التوقيع على اتفاقية الصندوق عام ١٩٧١م وبأشهر مهمة فى ٦ فبراير عام ١٩٧٢م برأس مال ١٠٠ مليون دينار كويتى ، وتمثل الدول الأعضاء فى الصندوق على أساس وزراء المال (١) . وقد حل هذا الصندوق محل المؤسسة المالية للإنماء الاقتصادى العربى .

---

(١) انظر فى ذلك : د. خليل حسين ، د. محمد المجذوب ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

- الموقع الإلكتروني الرسمى لصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، تاريخ الدخول ١٦-٢-٢٠١٢م .

- <http://www.arabfund.org>.

- مهامه :

يهدف الصندوق وفقا لنص المادة الثانية ، والحادية عشرة من اتفاقية إنشائه إلى : (١)

(١) الإسهام فى تمويل المشاريع الإنمائية ذات الطابع الاستثمارى .

(٢) تقديم قروض طويلة الأجل بشروط ميسرة إلى الجهة التى تقوم بالمشروع الإنمائى الذى يمنح له القروض سواء كانت جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة خاصة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربى وللمشروعات العربية المشتركة . وهذا الصندوق لا يقدم قروضا مباشرة إلى دول وانما إلى جهات ومؤسسات.

ويقدم الصندوق القروض من موارده المالية وهى عبارة عن رأس مال مكتتب والمدفوع من الدول الأعضاء ومن الأموال التى يقترضها من الأسواق العربية والخارجية .

(٣) كما يهدف إلى تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر وغير مباشر كما يعمل على تطوير وتنمية الاقتصاد العربى .

(٤) توفير الخبرات والمعونات الفنية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

(٥) بناء على تعديل اتفاقية انشاء الصندوق عام ١٩٩٧م أصبح من مهام الصندوق المساهمة فى تمويل مشاريع القطاع الخاص الإنمائية فى الدول العربية ويتخذ هذا التمويل اما المساهمة فى رأس المال والإقراض.. إلخ (٢) .

ومن خلال ما سبق نرى أن الأهداف المنصوص عليها فى الصندوق ذات توجهه اقتصادى بحت ، أما التوجه الاجتماعى فيكون غير المباشر عن طريق تمويل مشروعات اقتصادية لها نتائج إنتاجية وإنمائية .

---

(١) انظر فى هذه المهام : د. محمد محمود الأمام - وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية لتكامل الاقتصاد العربى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ - .

- أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٨١ - .

(٢) يقوم الصندوق على عدة مبادئ منها ، أن تكون المشاريع ذات الأولوية ضمن خطط وبرامج التنمية ، وأن يتم التأكد من خلال الدراسات من جدواها الاقتصادى والفنى ، وأن يتم وضع الأطر القانونية والتنظيمية والفنية الكفيلة بضمان سلامة المشاريع وبما يحقق أهدافها ، كما يراعى الصندوق التوازن فى توزيع القروض على الدول طبقا للمعايير المقررة مع إعطاء الأولوية للمشاريع العربية المشتركة التى تسعى إلى تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

- الموقع الإلكتروني الرسمى لصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى ، تاريخ الدخول ١٦-٢-٢٠١٢م .

- <http://www.arabfund.org>.

ويقع المقر الدائم للصندوق في دولة الكويت ، ويضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة ، واجتماعه دورياً مرة كل عام ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة والتي تمنحها له اتفاقية إنشائه .

لذا فهو يعد بمثابة هيئة مالية إقليمية عربية ، وله أن ينشئ فروعاً ووكالات خاصة به في جميع الدول سواء كانت عربية أو غير عربية (١) . وقد قام الصندوق بتحقيق العديد من الإنجازات منها ؛

إقامة المشروعات العربية المشتركة حيث أعطى للصندوق منذ مباشرة نشاطه أولوية إقامة مشروعات البنية الأساسية في الوطن العربي بناء على نص المادة الثانية من اتفاقية إنشائه .

لذا يقوم بالإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول والبلاد العربية ، وذلك عن طريق تمويل المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطاً ميسرة للحكومات والهيئات سواء العامة أو الخاصة .

مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي والمشروعات العربية المشتركة مثل ؛ مشروعات الربط الكهربائي وربط شبكات الطرق والغاز ، كما أعطى الأولوية للمشروعات التنموية في الدول الأقل تقدماً (٢) .

وتتكون الأموال التي يعتمد عليها الصندوق في نشاطه من رأس ماله المكتتب به والمدفوع والأموال الاحتياطية والقروض التي يحصل عليها سواء عن طريق إصدار سندات أو عن طريق فتح اعتمادات من المؤسسات العربية العامة والخاصة والأفراد والمؤسسات الدولية .

وللصندوق حق الاقتراض بما لا يجاوز ضعف رأسماله مضاف إليه الاحتياطي وقد أصبح الصندوق عضو لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك .

---

(١) انظر ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

- أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٢) الموقع الإلكتروني الرسمي ، لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تاريخ الدخول ٧-٢-٢٠١٢ م .

- <http://www.arabfund.org>.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :-

يرجع تأسيس هذه المنظمة إلى قيام خبراء التمويل العربى عام ١٩٧٠م بوضع مشروع اتفاقية انشاء هذه المنظمة ، والتي وافق عليها المجلس الاقتصادى العربى بقراره رقم (٤٩٢) فى دورة انعقاد رقم ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٠م ، وأدخلت حيز النفاذ فى الأول من إبريل عام ١٩٧٥م (١) .

- تشكيله :

تتكون المؤسسة من مجلس المساهمين ، ومجلس الإدارة ، والمدير العام .

- المهام :

تهدف المؤسسة وفقا للمادة الثانية ، والثامنة عشرة من اتفاقية إنشائها إلى تأمين :

١- المستثمر العربى بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الأضرار والخسائر التى ألتمت به من جراء المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار ، وضد المخاطر غير التجارية بالنسبة لائتمان الصادرات (٢) .

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمى للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تاريخ الدخول ٢٠١٢-٢-٧م .

- <http://www.iaigc.net>

(٢) تشمل الاستثمارات التى تكون محلاً لتأمين المؤسسة ؛ جميع أنواع الاستثمارات ما بين الأقطار العربية الأعضاء فى المؤسسة سواء كانت استثمارات مباشرة (المشروعات) وغير مباشرة مثل : ملكية الأسهم والسندات ومنح القروض التى تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ، والقروض التى تقل مدتها عن ذلك بموافقة مجلس المؤسسة على قبول تأمينها على سبيل الاستثناء ، والقروض المرتبطة بعملية التصدير والاستيراد فيما بين الأقطار العربية الأعضاء حتى لو كان أجلها أقل من ثلاث سنوات . وبالنسبة لدور التأمين فإنه لا يجوز أن يزيد المبلغ المؤمن عليه فى أى عملية واحدة عن ١٠% من رأس المال والاحتياطى ويزاد هذا الحد الأقصى إلى ٢٠% بالنسبة للاستثمارات التى تتمتع بأولوية خاصة ، ويبلغ التعويض الذى تدفعه المؤسسة للمستثمر حوالى ٨٥% من قيمة الخسارة أو المبلغ المؤمن عليه أيهما أقل فى حالة تحقق خطر المصادرة أو التأمين وما يشبهها أو خطر الحرب و ٩% من قيمة الخسارة أو المبلغ المؤمن عليه أيهما أقل فى حالة تحقق خطر منع التحويل أو تقييده .

- انظر فى هذه المعلومات :

- الموقع الإلكتروني الرسمى للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تاريخ الدخول ٢٠١٢-٥-١م .

- <http://www.iaigc.net>

- أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٨١- .

٢- تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية ، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في البلاد العربية .

ويعتبر رأسمال هذه المنظمة مفتوحا . وتتخذ الكويت مقرا دائما لها وتضم جميع الدول العربية الأعضاء في عضويتها ما عدا جمهورية القمر المتحدة .

ووفقا لتقرير المنظمة السنوى لعام ٢٠١٢م نجحت في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية وأشارت الاحصاءات خلال الست سنوات الاخيرة إلى نجاح المؤسسة في تحقيق نمو مطرد في عملياتها (١) .

### (٣) صندوق النقد العربى :- (٢)

كلف المجلس الاقتصادى ومجلس الوحدة الاقتصادية لجنة من محافظى البنوك المركزية العربية ، والتي عقدت اجتماعاتها في بغداد عام ١٩٧٥م وفي الدار البيضاء في نفس العام بإعداد مشروع تفصيلي لهذا الصندوق .

وبناء على موافقة المجلس الاقتصادى بقراره رقم (٦٢٢) بتاريخ ٨ ديسمبر عام ١٩٧٥م ، وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (٧٢٧) في ١٤ ديسمبر في نفس العام تم التوقيع على اتفاقية الصندوق في السادس والعشرين من إبريل عام ١٩٧٦م في مدينة الرباط .

---

(١) انظر ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ - .  
- كذلك انظر ، التقرير السنوى للمؤسسة لعام ٢٠١٢م ، من الموقع الإلكتروني للمؤسسة ، تاريخ الدخول ٢-٤-٢٠١٣م .

- [http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/annual\\_reports/Annual\\_Report\\_2012](http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/annual_reports/Annual_Report_2012)

(٢) تعود فكرة إنشاء هذا الصندوق إلى عام ١٩٦٠م عندما تقدمت الجمهورية العربية المتحدة باقتراح إلى المجلس الاقتصادى العربى في دورته السادسة الذى اتخذ فيها قراره رقم (١٣٨) الذى قضى فيها بإرجاء النظر في هذا الاقتراح إلى الاجتماع القادم على أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بوضع مشروع تفصيلي لهذا الاقتراح في أسرع وقت .

- انظر ، د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص ٩٢ - .

وقد دخلت اتفاقية الصندوق حيز النفاذ في ١١ ديسمبر عام ١٩٧٧م (١) .

#### - تشكيله :-

يتكون من مجلس محافظين وهو بمثابة الجمعية العمومية للصندوق ، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي يرأسه المدير العام وعضوية ثمانى مديرين يختارهم مجلس المحافظين ، ويضم الصندوق فى عضويته جميع الدول الأعضاء . ومقره إمارة أبوظبي الإماراتية .

#### - مهامه :-

يعتبر الهدف البعيد لهذا الصندوق هو إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادى العربى ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فى جميع الدول العربية ، وذلك عن طريق دفع التعاون النقدى بين تلك الدول وتقويته . وقد حددت المادة الرابعة من الاتفاقية أغراض الصندوق وهى : (٢)

---

(١) قرر وزراء المال والاقتصاد العرب فى الاجتماع الذى عقد فى الرباط فى إبريل من عام ١٩٧٦م من أجل النظر فى مشروع اتفاقية صندوق النقد العربى تشكيل لجنة سداسية من الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال (المغرب ، مصر والأردن ، العراق ، الكويت ، السعودية) ، وذلك من أجل عمل بحث ميدانى للتعرف على وجهة نظر المستثمرين حول الأسباب المعوقة لانسياب الأموال فى الدول العربية وقد اعتبرت نتيجة هذا البحث ، بجانب تقرير لجنة خبراء تقييم العمل العربى المشترك الأساس فى صياغة وعقد الاتفاقية الموحدة للاستثمار ، وقد أوردت اللجنة بعض المعوقات حول تدفق المال العربى والتي تمثلت فى :

- معوقات قانونية وتشريعية مثل ؛ عدم وجود تشريعات أو لوائح أوحى ببيانات تحدد حقوق المستثمر والتزاماته ، عدم وضوح القوانين والسياسات الضريبية ، عدم ملائمة التشريعات الجمركية .
  - معوقات تنظيمية ومؤسسية وتشمل عدم وجود مؤسسات مثل ؛ مؤسسات مالية ومصرفية كفأة ، مؤسسات توفر المعلومات عن فرص الاستثمار والنشاطات الاقتصادية أو دراسات الجدوى .
  - عقبات إدارية وسلوكية منها ؛ نقص الخبرات والكفاءات ، التعقيدات والإجراءات ، تعدد الأجهزة والازدواجية . إلخ
  - عقبات هيكلية وتتضمن : سوء الاتصالات والمواصلات ، ضعف قطاع الإنشاء والبنية الاقتصادية .
  - عقبات مالية ومنها ؛ تعدد أسعار الصرف ، عرقلة سياسة التسعير وتأثيرها على الربحية ، عوائق تحويل الأرباح ، فرض رسوم جمركية على الأصول العينية اللازمة لإقامة المشروعات .
- وقد حاول الصندوق منذ إنشائه التغلب على هذه المعوقات ووضع الحلول المناسبة لها .

- انظر فى هذه المعلومات :

- د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

- د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٧٠٢ .

(٢) اخذت هذه المعلومات من : الموقع الإلكتروني الرسمى لصندوق النقد العربى ، تاريخ الدخول ١٦-٦-٢٠١٢م .

- <http://www.amf.org.ae>

- Frank A. Clements , op.cit , p.23.

١ - تصحيح الاختلال فى موازين المدفوعات للدول الأعضاء عن طريق تقديمه للقروض للدول الأعضاء .

٢- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

٣- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدى العربى بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادى العربى ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء .

٤- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء على النحو الذى يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد .

٥- تطوير الأسواق المالية العربية ودراسة سبل توسيع وحدة النقد الحسابية التى قررتها اتفاقية الصندوق وهى الدينار العربى الحسابى ، والعمل على تهيئة الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة (١) .

وقد اعتمد الصندوق عدد من الوسائل لتحقيق تلك الأهداف حددت فى المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه منها ؛ (٢)

١- تقديم التسهيلات القصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء من أجل المساعدة فى تمويل العجز الكلى فى موازين مدفوعاتها.

٢- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية فى هذه الدول .

٣- عقد مشاورات دورية مع الدول الاعضاء بشأن احوالها الاقتصادية والسياسات التى تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية .

٤- تقديم المعونة الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية فى الدول الأعضاء .

٥- تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

---

(١) يقصد بعملة الدينار العربى الحسابى التى نصت عليها اتفاقية صندوق النقد العربى العملة الحسابية التى يجرى بها تقويم أنواع الأصول والخصوم والعمليات . وقد حددتها اتفاقية الصندوق بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة طبقاً لقيمتها التى يحددها صندوق النقد الدولى ويجوز تعديل هذا السعر وطريقة تقويم الدينار العربى بقرار من مجلس محافظى الصندوق .

- انظر أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) الموقع الإلكتروني الرسمى لصندوق النقد العربى ، تاريخ الدخول ٣٠-٥-٢٠١٢ م .

- <http://www.amf.org.ae>

٦- إدارة أى أموال يعهد بها إليه قطر عضو أو أقطار أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق .

ويلقى الصندوق التزامات على عاتق الدول الأعضاء تتمثل في :

- الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الاموال وعوائدها .

- العمل على تحقيق القدر الضرورى من التنسيق بين السياسات ولا سيما المالية والنقدية بما يخدم التكامل الاقتصادى ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة .

ويعتبر صندوق النقد العربى بناء على تلك الأغراض والوسائل المبينة منظمة للتعاون النقدى العربى سعت إلى وضع أساس قيام وحدة نقدية عربية ، والتي تمثلت فى وضع عملة حسابية وهى الدينار العربى .

ويشترك صندوق النقد العربى مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى تيسير انتقال رؤوس الأموال العربية إلى بعض الدول العربية مما يجعل لهم دورا فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى عن طريق إقرار حرية انتقال رؤوس الأموال إحدى الحريات الأربعة للسوق المشتركة .

كما لعب الصندوق دوراً هاماً فى مساعدة دول الربيع العربى لتخطى أزمات عجز موازين مدفوعاتها بسبب الاضطرابات التى شهدتها تلك البلدان من جراء ثورات التطهير السياسى التى اجتاحتها ، حيث قدم الصندوق قروضا وتسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل إلى تلك الدول لمساعدتها على تصحيح ميزان مدفوعاتها (١) .

#### (٤) المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا :-

أنشئ هذا المصرف فى إطار دعم وتعزيز علاقات التعاون بين الدول العربية والأفريقية وذلك تجسيدا للتضامن العربى الأفريقى .

وقد أقره الملوك ورؤساء العرب فى مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر بناء على قرار رقم (٤٩) بتاريخ ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣م من أجل التنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا .

---

(١) تتكون موارد الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطات والقروض التى يحصل عليها من الدول الأعضاء والمؤسسات والأسواق النقدية والمالية العربية والخارجية وأى موارد أخرى يقدمها مجلس المحافظين ، ويجب ألا تتجاوز مديونية الصندوق بما فى ذلك المبالغ المقرضة والكفالات ضعف رأس المال المصرح والاحتياط .

- انظر ، أ. ثروت عبد السلام السيد غطاس ، مرجع سابق ، ص١٨٤ - .

وتم التوقيع على اتفاقية إنشائه عام ١٩٧٤م ، وبدأ فى ممارسة مهامه عام ١٩٧٥م ،  
وتقرر أن تكون الخرطوم هى المقر الدائم للمصرف (١) .

ويعتبر المصرف مؤسسة دولية مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة والاستقلال  
التام فى المجال المالى والادارى .

- مهامه :-

حددت المادة الرابعة من اتفاقية المصرف العربى أهدافه بأنها تقوم أساسا على تدعيم  
التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول الأفريقية والدول العربية ، وتحقيقا لذلك يقوم  
المصرف بالوظائف الآتية :

الإسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية ، تشجيع مشاركة رؤوس  
الأموال العربية فى التنمية الأفريقية ، الإسهام فى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى  
أفريقيا .

أما العمليات التمويلية التى يقوم بها المصرف فى أفريقيا هى عمليات تمويلية طويلة  
الأجل بسبب طبيعة التنمية نفسها .

كما أن هذه العمليات تتم مع الجهات القائمة بمشاريع التنمية فى أفريقيا . وتشترك  
جميع الدول العربية فى عضوية المصرف فيما عدا الصومال - جيبوتى - لبنان - اليمن (٢)  
والمصرف العربى عضو فى لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك .

وقد قام المصرف بتمويل مشروعات كثيرة فى أفريقيا فى قطاعات ؛ الطرق والنقل  
تمويلها حوالى ١٠٥٠ مليون دولار .

---

(١) يتشكل المصرف من مجلس محافظين ويتكون من محافظ ونائب ويعد المجلس السلطة العليا للمصرف ويعقد  
اجتماعا عاديا واحدا فى العام ويقرر المصرف زيادة رأس المال وتعيين المدير العام له من غير أعضاء مجلس  
الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مرتين على الأكثر .

- مجلس الإدارة : ويتكون من أحد عشر عضواً يتولى مسؤوليات إدارة المصرف ، ولكل دولة عضو أن تساهم فى  
رأس المال بمائتى سهم أو أكثر بمقعد واحد فى مجلس الإدارة .

- المدير العام : يعينه مجلس المحافظين من غير أعضاء مجلس الإدارة لفترة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين  
على الأكثر ، ويعتبر المدير العام الموظف التنفيذى الأعلى فى المصرف والمسئول عن تسيير  
الأعمال فى المصرف .

- الموقع الإلكترونى للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، تاريخ الدخول ٢٢ ، ٣٠ - ٢٠١٢م .  
- <http://www.badea.org>

(٢) انظر ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ - .

كما اعطى المصرف اولوية كبيرة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية ، وفي مجال الطاقة وخفض الفقر وتمويل عمليات العون الفنى فى صور منح لا تسترد (١) .

#### (٥) المنظمة العربية للسياحة :

تم انشاء المنظمة العربية للسياحة بموافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قراره رقم (١٤٢٧) بتاريخ ١٢-٩-٢٠٠١م (د.٦٨) وبموافقة مجلس الجامعة بقراره رقم (٦١٢٦) بتاريخ ١٥-٩-٢٠٠١م (د.١١٦) وأسست فى يوليو عام ٢٠٠٥م ، ويقع مقرها فى السعودية (٢) .

وقد انشئت نظرا لاهمية القطاع السياحى فى اطار العمل الاقتصادى العربى المشترك حيث تعتبر السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي لأى بلد لما تتناوله من استثمارات تعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطنى وتساهم فى حل مشاكل اقتصادية أهمها الفقر والبطالة .

كما تعتبر أيضا من أهم روابط التقارب بين عادات وثقافات البلدان العربية والشعوب الأخرى .

وتقوم المنظمة بدعم وتطوير السياحة العربية ، وتشجيع السياحة البينية بين الدول العربية ، إضافة إلى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية فى العالم العربى .

وتشجيع تأسيس شركات سياحية كبيرة لمواجهة تحديات العولمة مما يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول العربية نظرا لأهمية القطاع السياحى فى العملية الاقتصادية على المستوى القطرى والعربى .

وتعتبر اليمن والسعودية وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين من أوائل الدول المؤسسة لهذه المنظمة .

#### - ومن انجازات هذه المنظمة :

أنها أطلقت أول مشاريعها الداعمة لتنمية السياحة العربية ، والمتمثل فى الصندوق العربى السياحى برأسمال خمسمائة مليون دولاربتحالف مع شركتين استثمارية عربية هما ؛

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمى للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، تاريخ الدخول ٢٢-٥-٢٠١٢م .

- [http://www.badea.org/index\\_ar.htm](http://www.badea.org/index_ar.htm)

(٢) من الموقع الإلكتروني الرسمى للمنظمة العربية للسياحة ، تاريخ الدخول ١-٦-٢٠١٢م .

- <http://www.arabictourism.org>

شركة البلاد للاستثمار السعودية وشركة المدينة للاستثمار والتمويل في دولة الكويت (١).

## ٢- في القطاع الإنتاجي والتموي ويضم :

### (١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين :- (٢)

نشأت هذه المنظمة نتيجة لعملية إعادة الهيكلة والدمج لكل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، والمنظمة العربية للثروة المعدنية وذلك عقب القرار الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بإعادة الهيكلة رقم (١٠٥٦) الصادر بتاريخ ٦ يوليو عام ١٩٨٨ م .

وقد تم الإعداد للمشروع الأساسي للاتفاقية وتمت الموافقة عليه في ١٧ يناير عام ١٩٩٠م وبدأت المنظمة نشاطها في نفس التاريخ ، وتشترك جميع الدول الأعضاء في عضوية هذه المنظمة فيما عدا الكويت ويقع مقرها الدائم في الرباط (٣) .

### - الأهداف :

جاءت اتفاقية هذه المنظمة لتضم أهداف المنظمات الثلاث المندمجة في إطار نصي المادة الخامسة والسادسة منها على أن تكون هذه الأهداف تدور حول قيام المنظمة بتحقيق الآتي :

---

(١) اخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية للسياحة ، تاريخ الدخول ١-٦-٢٠١٢ م .

- <http://www.arabictourism.org>

(٢) نشأت هذه المنظمة بداية باسم مركز التنمية الصناعية العربية في مايو عام ١٩٦٨م في القاهرة ، ثم تحول المسمى إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية في سبتمبر عام ١٩٨٠ م .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، تاريخ الدخول ٢٢-٤-٢٠١٢ م .

- <http://www.aidmo.org>

- كذلك انظر ، المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالحساب الموحد ، من الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية تاريخ الدخول ١-٣-٢٠١٢ م .

- <http://www.lasportal.online> المنظمات العربية المتخصصة

- د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٣) يتألف البيان الهيكلي للمنظمة من : المجلس الوزاري أو الجمعية العامة ، المجلس التنفيذي ، و اللجان الاستشارية .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، تاريخ الدخول ٢٢-٤-٢٠١٢ م .

- <http://www.aidmo.org>

١- التنسيق والتكامل الصناعى العربى والإسهام فى تنمية وتطوير الصناعة فى الوطن العربى .

٢- الإسهام بتنمية وتطوير الصناعة فى الوطن العربى وتعظيم قدراته فى مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والمواصفات والمقاييس بما يعزز تطوير الإنتاج والتخطيط لدعم وإقامة المشروعات الصناعية على المستوى القطرى والقومى .

٣- العمل على وضع المواصفات القياسية العربية لتحقيق الجودة والإتقان للمنتجات العربية وتسهيل تبادلها وتشجيع التعاون بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة فى تلك المجالات وذلك فى إطار إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك .

وعقب إصدار استراتيجية التنمية الصناعية العربية من قمة الجزائر عام ٢٠٠٥م بدأت المنظمة توسيع مهامها بحيث شملت الأتى :

توسيع قاعدة الاستثمارات الانتاجية وتطوير بيئة الاستثمار الصناعى فى الدول العربية ، الاهتمام بالتكنولوجيا والسعى إلى تبنى اقتصاد المعرفة ودعم البحث والتطوير فى حقول الصناعة العربية ، تفعيل دور القطاع الخاص فى قضايا التنمية الصناعية والمستدامة والصناعات الخضراء .

ووسائل المنظمة فى تحقيق تلك الأهداف تمثلت فى : (١)

- تهيئة المتطلبات الأساسية اللازمة لدفع عجلة التصنيع وتنمية الثروة المعدنية فى الدول العربية .

- تحقيق تعاون شامل يرتقى بمستوى الصناعة العربية والتعدين لتساير التطورات التكنولوجية والإدارية المتلاحقة على المستوى العالمى .

- تختص المنظمة بمعاونة الدول العربية الأعضاء بالوسائل المتاحة لها فى تذليل العقبات التى تعترض طريقها فى مجال التصنيع والتعدين ووضع المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الصناعى والتعدين .

- رفع مستوى جودة المنتجات العربية وتجاريتها البينية من خلال توحيد المواصفات القياسية العربية لدى الدول الأعضاء استنادا إلى المعايير الدولية فى التقييس والمعايرة والاعتماد .

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمى للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، تاريخ الدخول ١٩-٣-٢٠١٢م .  
- <http://www.aidmo.org>

وقد حققت هذه المنظمة العديد من الانجازات منها :

- إعداد دراسات قطاعية ودراسات جدوى فنية واقتصادية ناجحة .
- عقد دورات تدريبية قطرية وقومية فى مجالات الصناعة والتعدين والمعلومات والمواصفات .
- توقيع عدد من الاتفاقات التعاون العربى والدولى فى مجال الصناعة والتعدين .
- اعتماد (٩٢١١) مواصفة عربية موحدة باللغة الأصلية حتى عام ٢٠١٢ م .

## (٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : (١)

يرجع السبب من وراء إنشاء هذه المنظمة إلى رغبة الدول العربية فى إرساء كيائها الزراعى والاقتصادى على أسس من العلم والخبرة وإدراكا للمكانة الهامة التى يحتلها القطاع الزراعى فى البنيان الاقتصادى العربى وأهمية تنمية هذا القطاع باعتباره أساساً مهماً فى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ومن أجل استغلال الموارد الزراعية أحسن استغلال .

وقد وافق مجلس الجامعة على هذه الاتفاقية بقرار رقم (٢٦٣٥) بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٧٠م وبأشرت المنظمة أعمالها عام ١٩٧٢م بعد تصديق الدول العربية عليها والمقر الدائم لهذه المنظمة هو الخرطوم .

وقد اكتملت العضوية فى المنظمة بانضمام جميع الدول العربية الأعضاء فى الجامعة إليها عام ١٩٨٠م .

### (١) تتكون المنظمة من :

**السلطة التشريعية :** وتمثل فى الجمعية العمومية وتتكون من وزراء الزراعة فى الدول الأعضاء وهى السلطة العليا فى المنظمة وتقرر استراتيجيات والسياسة العامة التى تسير عليها المنظمة ، وتخطيط ومتابعة برامجها وأنشطتها ومراقبة أعمالها الفنية والإدارية والمالية بجانب انتخاب أعضاء المجلس التنفيذى وتعيين مدير عام للمنظمة ونائب ، وتعديل اتفاقية إنشاء المنظمة .

**المجلس التنفيذى :** المنتخب من الجمعية ويتكون من سبعة وزراء زراعة عرب منتخبين من الجمعية العمومية لمدة عامين ويعقد هذا المجلس أربعة اجتماعات دورية ، وهو مجلس يساهم فى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ويتابع أعمال الإدارة العامة ويعد مشاريع جدول الأعمال والقرارات التى تعرض على الجمعية العمومية أو الموضوعات المرفوعة إليه من الإدارة العامة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها

**السلطة التنفيذية :** وهى الإدارة العامة والمتمثلة فى المدير العام ومن يعاونه من نائب ومستشار فنى وقانونى وجهاز فنى ، وتتولى الإدارة العامة مساعدة المدير العام فى إبداء الرأى والمشورة فى البرامج والخطط التنفيذية للسياسة العامة وبرامج العمل ونشاطات إدارات المنظمة وتقارير متابعة التنفيذ .

- من الموقع الإلكتروني الرسمى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تاريخ الدخول ١-٤-٢٠١٢ م .

- <http://www.aoad.org/struc2.htm>

## - الأهداف : (١)

تهدف المنظمة إلى المساهمة في تنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينهم في شتى المجالات الزراعية وخصوصاً في :

تنمية الموارد المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية ، زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلاد العربية ، ودعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والنهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي وكل ذلك بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية ، رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية من أجل بلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية .

ووسائل تحقيق المنظمة لأهدافها هي :

وفقاً لنص المادة الخامسة من اتفاقية إنشائها تقوم المنظمة باستخدام عدد من الوسائل من أهمها ؛

جمع ونشر البيانات المتعلقة بالزراعة والأغذية ، دعم وتنسيق الجهود القطرية والقومية للنهوض بالبحوث العلمية والتكنولوجية الزراعية ، تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ، العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والأنظمة الزراعية كلما أمكن ذلك ، العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي .

وبناء على ذلك فقد تم إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الغذائي في عام ١٩٧٦م ، وفي عام ١٩٨٠م ، وتم إعداد برامج الأمن الغذائي العربي واستراتيجية الأمن الغذائي العربي من جانب هذه المنظمة .

وقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨٣م بتشكيل فريق عمل مشترك خاصة بالمشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي .

كما تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الأقطار العربية والاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في تلك البلدان (٢) .

---

(١) انظر في هذه الأهداف ، د. محمد محمود الأمام - وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٦ - .

(٢) انظر أ/ صلاح الدين السيدي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية - قضايا معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٩٤ ، ٩٥ - .

حيث يرى المؤلف ضرورة تطوير تلك المنظمة لتصبح بمثابة هيئة عربية للزراعة والأغذية وتشمل صلاحيات القطاع الزراعي التقليدي وتربية الحيوان والثروة السمكية وقطاعات الزراعة المتعددة وإعداد الدراسات لتحديد مستوى استغلال الموارد اللازمة كالمياه والأراضي والبنية الأساسية اللازمة لخدمة الإنتاج ومراحلها اللاحقة .

وقد قامت المنظمة بإنجاز العديد من الدراسات القومية والقطرية في مجال تطوير وتنمية إنتاج السلع الغذائية منها ؛

برنامج الأمن الغذائي العربي ، وإستراتيجية الأمن الغذائي العربي – الموارد الطبيعية وإنتاج القمح والحبوب – تنمية الثروة السمكية – تنمية الإنتاج الحيواني – المخزون الغذائي الإستراتيجي ، بجانب دراسة توقعات الطلب على السلع الغذائية العربية .

كما شرعت المنظمة في تنفيذ العديد من المشروعات التنفيذية القطرية في مجال تطوير الإنتاجية وتنمية إنتاج سلع الغذاء .

وقامت المنظمة خلال الفترة السابقة بتقديم العديد من الخدمات المتعلقة بتنفيذ الإستشارات العلمية وتقديم المعونات الفنية الطارئة للدول العربية في مختلف المجالات ، وللمنظمة إنجازات في مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة (١) .

### (٣) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد):-(٢)

أنشئ هذا المركز بموجب اتفاقية أقرها مجلس الجامعة في ٣ سبتمبر عام ١٩٦٨م في دورة انعقاد عادي رقم (٥٠) ، وذلك من أجل توحيد الجهود القومية من أجل تطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات ، وبدأ المركز في ممارسة أعماله في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٧١م ويقع مقره الدائم في دمشق .

- ويتكون المركز من :

جمعية عمومية تتألف من وزراء الزراعة العرب الأعضاء في المركز، ومجلس تنفيذي منتخب يتألف من سبعة ممثلين عن سبع دول عربية ويتوزع العمل فيه على عدة إدارات متخصصة تشمل إدارات خاصة بدراسات الأراضي ، والدراسات المائية ، والحيوانية والنباتية والاقتصاد والتخطيط والمالية والإدارية ، ومجلس إدارة من ممثلي الدول الأعضاء ومهمته رسم السياسة العامة للمركز والإشراف عليها ، وإدارة عامة تتكون من مدير عام يعينه المجلس وعدد من الموظفين .

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تاريخ الدخول ١٤-٥-٢٠١٢م .

- <http://www.aoad.org/activity2.htm>

(٢) من الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، تاريخ الدخول ١-٦-٢٠١٢م .

- <http://www.acsad.org>

### - الأهداف :-

يهدف المركز بموجب المادة الثالثة من اتفاقية إنشائه إلى القيام بدراسات إقليمية تتعلق بالمناطق الجافة وشبه الجافة بالدول العربية وعلى الخصوص بالدراسات المتعلقة بالمصادر المائية المختلفة ووسائل استغلال الموارد المائية والنواحي البيولوجية والجيومورفولوجية للمناطق المختلفة .

وكذلك دراسة اقتصاديات استغلال الأراضي القاحلة وما يتعلق بالتربة وأفضل طرق الري والصرف وحسن استثمار التربة والمياه ، ودراسة المشكلات الخاصة بتدهور الزراعة ومشكلات التصحر والغطاء النباتي ووسائل هذا التدهور ، ودراسات صيانة وتطوير استغلال المراعي ووسائل استيطان البدو وتعمم نتائج هذا المركز من خلال التعاون بينه وبين مراكز البحوث الزراعية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية (١).

وتشارك جميع الدول الأعضاء في عضوية هذا المركز فيما عدا : الصومال - جيبوتي - البحرين .

### ٣- قطاع النفط والطاقة ويضم :

#### (١) الهيئة العربية للطاقة الذرية :- (٢)

أسست الهيئة في ضوء دراسة أعدت من جانب لجنة عربية فنية شكلت عام ١٩٨٠م بناء على قرار مجلس الجامعة رقم (٢١٢) والصادر في ٢١ مارس ١٩٦٥م وقد دعت اللجنة إلى تشكيل مؤسسة عربية تعنى بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الوطن العربي ، وقد تعددت الدراسات على مر ثماني سنوات من أجل تحديد شكل وطبيعة هذه الهيئة.

وقد وضعت اتفاقية لإنشائها في ضوء تعديل اتفاقية التعاون العربي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية التي وضعت عام ١٩٦٥م بناء على قرار قمة عربية في ١١ سبتمبر عام ١٩٦٤م بالإسكندرية والتي أنشئت المجلس العلمي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية .

---

(١) يقوم المركز في سبيل تحقيقه لأهدافه ؛ بتدريب الأخصائيين والفنيين على الطرق الخاصة بدراسة وحصر وصيانة استغلال الموارد الطبيعية من مصادر مائية وتربة ، والتوثيق العلمي للبيانات والمعلومات والبحوث الصناعية الخاصة بالمناطق الجافة ، وتبادل الخبرات والمعلومات بين البلاد العربية والتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المهمة بشئون الأراضي القاحلة .

- د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٦- .

(٢) من الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العربية للطاقة الذرية ، تاريخ الدخول ١٤-٥-٢٠١٢م .

- <http://www.aaea.org.tn>

وقد أصبحت الهيئة قائمة في ١٧ أغسطس عام ١٩٨٨ م ، وتم إقرار اتفاقيتها وتعيين مدير عام لها .

ولم تبدأ الهيئة بنشاطها إلا في ١٥ فبراير عام ١٩٨٩ م ، واتخذت تونس مقراً دائماً لها ، وهي عضو في لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك .

- مهامه :

تهدف الهيئة إلى الإسهام في تنمية المجتمع العربي من خلال استخدام الطاقة الذرية استخداماً سلمياً في البحوث والصناعات مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للشعوب العربية ومسايرة التقدم العلمي في ميدان الطاقة والارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي للمجتمع العربي .

- كما تهدف الهيئة إلى تحقيق ؛

المساهمة في توظيف العلوم والتقانات النووية لتحقيق تنمية المجتمع العربي ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ، والتنسيق بين جهود الدول العربية ونشاطها في العلوم الذرية ، ونشر المعلومات العلمية والتقنية ونتائج البحوث وتبادل النشرات والوثائق والعمل على إنشاء مركز متخصص للتوثيق العلمي (١)

وإعداد وتدريب القوى البشرية العاملة في الاختصاصات المختلفة ذات الصلة بالعلوم النووية ووضع التعليمات الخاصة بالوقاية من الإشعاعات المؤينة وبأمان المنشآت الذرية والحماية المادية وتكوين جهاز عربي للتنظيم النووي ووضع نظام طوارئ نووي وتقديم المعونة الفنية للدول العربية في حالات الحوادث النووية (٢) .

---

(١) انظر د. خليل حسين ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ - .

- كذلك ، الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العربية للطاقة الذرية ، تاريخ الدخول ٦-٦-٢٠١٢ م .

- <http://www.aaea.org.tn>

(٢) سعت المنظمة بناءً على قرار المؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية الذي عقد خلال الفترة ١-٢/٨/٢٠٠٩م إلى اعتماد المشاريع المقترحة للتعاون العربي كخطة تنفيذية للإستراتيجية العربية للإستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام ٢٠٢٠م ، وذلك من خلال عقد اجتماعات خبراء لصياغة هذه المشاريع ووضع الخطط التنفيذية التفصيلية لها والتي تم من خلالها صياغة اثني عشر مشروعاً ، كما دعمت المنظمة ايضاً منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال ؛ إعداد وتوحيد المواصفات الإشعاعية للمواد الزراعية والصناعية ، وضع القوانين واللوائح الخاصة بمعالجة الأغذية، ضبط جودة المنتجات الزراعية والصناعية .

- انظر في هذه المعلومات ؛ الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العربية للطاقة الذرية ، تاريخ الدخول ٦-٦-٢٠١٢ م .

- <http://www.aaea.org.tn/ar/activites.htm>

## (٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) :-

هى منظمة عربية متخصصة تعمل فى قطاع النفط ولكنها خارج إطار جامعة الدول العربية ولا ترتبط بهذه الأخيرة بأى علاقة وصل أو ربط .

وقد أنشئت هذه المنظمة بموجب اتفاقية الموقعة فى ٩ يناير عام ١٩٦٨م وتشمل الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، وتضم فى عضويتها كلاً من السعودية - الكويت - ليبيا - الجزائر - الإمارات - قطر - البحرين - العراق - سوريا - مصر - تونس ، ويقع مقرها فى دولة الكويت .

وتعمل هذه المنظمة على تحقيق أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة النفط وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها .

ويبلغ إنتاج هذه المنظمة حوالى ٦٠% من مجموع الإنتاج العالمى ، كما أن لديها أكثر من ثلثى الاحتياط النفطى (١) .

ومن أهم المشروعات التى قامت بها هذه المنظمة من أجل دفع العمل الاقتصادى العربى المشترك : (٢)

الشركة العربية البحرية لنقل البترول عام ١٩٧٢م مقرها الكويت ، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن عام ١٩٧٣م مقرها البحرين ، الشركة العربية للاستثمارات البترولية عام ١٩٧٤م مقرها السعودية ، الشركة العربية للخدمات البترولية عام ١٩٧٥م ومقرها ليبيا ، معهد النفط العربى عام ١٩٧٨م ومقره بغداد .

- وتهدف المنظمة إلى :

تنسيق السياسات النفطية بين البلدان الأعضاء ، مساعدة الدول الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات .

توفير فرص الاستخدام ودفع التعاون بين الأعضاء بهدف إيجاد حلول للمشاكل التى تواجهها فى ميدان الصناعة النفطية واستخدام موارد وإمكانيات البلدان الأعضاء بهدف تنفيذ مشاريع مشتركة فى مختلف مراحل الصناعات النفطية (٣) .

---

(١) على الرغم من كون تلك المنظمة لا تدخل فى نطاق جامعة الدول العربية ، وبالتالي لا تدخل فى نطاق هذا البحث إلا أن إنجازات تلك المنظمة من مشروعات عربية مشتركة قد انصبت فى دفع عملية العمل الاقتصادى العربى المشترك داخل إطار جامعة الدول العربية .

(٢) انظر ، د. خليل حسين ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ - .

(٣) انظر ، د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٤٨ : ٥٠ - .

وبجانب أهمية هذه المنظمة في تنفيذ تلك المشروعات والتي تعود بالنفع على العمل العربى المشترك داخل الجامعة فهي أيضا تعمل على حماية صناعة النفط في ظل تقلبات أسعاره ، ومحاولة الدول الغربية للسيطرة عليه مما يؤثر سلبا على تلك المشروعات ، كما يضر أيضا بمصالح وأمن تلك الدول وبالمناطق بأكملها (١) ، وهو ما أدى إلى اتخاذها عضواً في لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك .

#### ٤- قطاع العمل ويضم :

##### (١) منظمة العمل العربية :-

وافق المؤتمر الأول لوزراء العمل العربى في ١٢ يناير عام ١٩٦٥م في بغداد على إصدار ميثاق عمل عربى ، وبالتالي إنشاء منظمة للعمل العربى والذى وافق مجلس الجامعة عليها بقرار رقم (٢١٠٢) بتاريخ ٢١ مارس عام ١٩٦٥م .

وفى ٨ يناير عام ١٩٧٠م أصدر المؤتمر الخامس لوزراء العمل العرب ، الذى عقد في القاهرة ، قراراً بإعلان قيام منظمة العمل العربية .

وقد أنشئت هذه المنظمة من أجل تحقيق التعاون بين الدول العربية في الشؤون العمالية وتنسيق الجهود العربية في مجال العمل .

كما وضعت مبادئ لهذا التعاون في ميثاق العمل العربى ، والذى أعلنت فيه الدول العربية موافقتها على أن تتعاون فيه تعاوناً كاملاً وعلى أساس من التكامل .

وتعمل هذه المنظمة بصفة خاصة على التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختصة بالشؤون العمالية . وتضم المنظمة جميع الدول العربية ويقع مقرها في القاهرة (٢) .

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الأوابك ، تاريخ الدخول ٢٢-٣-٢٠١٢م .

- <http://www.oapec.org>

##### (٢) تتشكل منظمة العمل العربية من :

- مؤتمر عام :- يتكون من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء وهي السلطة العليا في المنظمة .  
ويقضى المؤتمر بتحديد الخطوط الأساسية للعمل داخل المنظمة ورسم سياستها ، تقديم المشورة إلى مجلس الجامعة في النواحي العملية ، دراسة التقارير السنوية التى ترسلها الدول الأعضاء بصفة دورية ، كما يملك إصدار التشريعات ، وإبرام الاتفاقيات ، وإصدار القرارات ، وهو الذى يملك الحق في تعديل دستور المنظمة بأغلبية الثلثين.

- مجلس الإدارة :- وهو يعد بمثابة الأمانة العامة للمنظمة ، ويختص بجمع المعلومات وتوزيعها وإعداد البحوث في مجالات العمل المختلفة وتقديم المعونة والمشورة لحكومات الدول الأعضاء . ويرأسه مدير عام وثلاثة من المديرين لمساعدته .

- انظر في ذلك ، أ/ صلاح الدين السيسى ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية - قضايا معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٩٣، ٩٢- .

وتهدف المنظمة وفقا لنص المادة الثالثة من اتفاقية تأسيسها إلى : (١)

تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي ، تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية ، تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء ، تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها ، تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء ، تنمية الموارد البشرية العربية للاستفادة من طاقاتها الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تنمية القوى العاملة العربية ورفع كفاءتها الإنتاجية ، إعداد دليل ، ووضع أسس التصنيف والتوصيف المهني ، تعريب مصطلحات العمل والتدريب المهني .

- ومن انجازات المنظمة :

عقدت المنظمة العديد من اتفاقات العمل العربية وعددها (١٧) اتفاقية منها ؛

الاتفاقية العربية بشأن مستويات العمل لعام ١٩٦٦م وتعديلاتها ، الاتفاقية العربية بشأن تنقل الأيدي العاملة لعام ١٩٦٧م وتعديلاتها ، الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة وبشأن الحقوق والحريات النقابية... إلخ .

(٢) المنظمة العربية للتنمية الإدارية : (٢)

وافق مجلس الجامعة على إنشائها بقرار رقم (١٧٥٤) بتاريخ ١ إبريل عام ١٩٦١م ، وبدأت عملها في ١ يناير عام ١٩٦٩م ، وتشترك جميع الدول الأعضاء فيها فيما عدا جيبوتي ومقرها الدائم في القاهرة .

- مهام المنظمة :-

نصت المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء هذه المنظمة على الغرض منها وهو :

العمل على تقدم العلوم الإدارية ، وتحسين الجهاز الإداري ، والعناية بالعلوم والشئون المالية والمتعلقة بالإدارة ، وتهدف إلى دراسة الوسائل المؤدية إلى تحسين الأداة الإدارية في الدول العربية ، والتقريب بين النظم الإدارية في الدول العربية تمهيدا لتوحيدها وتوحيد أسماء الوحدات والنظم الإدارية ومصطلحات العلوم الإدارية في الدول العربية ، ودراسة النظم الإدارية العربية في مختلف أدوار تاريخها والتعريف بها في المجال الدولي .

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة العمل العربية ، تاريخ الدخول ١٦-١٢-٢٠١٢م .

- <http://www.alolabor.org>

(٢) من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تاريخ الدخول ٢٢-٨-٢٠١٢م.

- <http://www.arado.org.eg>

وتستخدم المنظمة الوسائل الآتية لتحقيق اهدافها :-

والتي حددتها المادة الرابعة من اتفاقية إنشائها وهي : (١)

جمع الوثائق اللازمة للبحث والدراسات وتزويد أعضاء المنظمة بما يطلبونه من بيانات وتيسير الوسائل لتشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تساعد على تقدم العلوم الإدارية ، إنشاء المكتبات اللازمة لأغراض المنظمة وعقد الاجتماعات والمؤتمرات ، التعاون مع الهيئات والمنظمات المعنية بالدراسات الإدارية ، العمل على إنشاء مركز للتدريب والتأهيل لموظفي الدول العربية .

وقد اسهمت المنظمة : من خلال اتباع مجموعات من خطط العمل السنوية في تحسين وسائل الادارة العامة في البلدان العربية ، وتنسيق الأنظمة الإدارية والمالية في هذه البلدان من أجل توحيدها .

#### **٥- قطاع الاتصال والمعلومات :-**

أنشئت المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (١٤٢٧) بتاريخ ١٢ سبتمبر عام ٢٠٠١ م ، (٦٨/د) وموافقة مجلس الجامعة بموجب قراره رقم (٦١٢٦) الصادر في الدورة (١١٦) بتاريخ ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠١ م .

وقد أنشئت عام ٢٠٠٣ م ، وبشرت المنظمة عملها في يناير عام ٢٠٠٨ م ، وهي من أحدث المنظمات العربية المتخصصة التي أنشئت في هذا المجال ، ويقع مقرها الدائم في تونس ، وتضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية (٢) .

---

(١) انظر فيما سبق ، د. خليل حسين ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

#### **(٢) وتتكون أجهزة هذه المنظمة من :**

- **الجمعية العمومية:** وهي أعلى سلطة في المنظمة ، وتختص الجمعية بالعديد من الاختصاصات منها : اعتماد وإصدار اللوائح الداخلية الخاصة بالجمعية العمومية ومجلس المنظمة والأمانة العامة ، إقرار السياسة العامة للمنظمة، اعتماد البرنامج السنوي لعمل المنظمة ، اتخاذ القرار فيما يتعلق بانتهاء العضوية ، انتخاب الأمين العام للمنظمة بناء على ترشيحات الدول ---الخ .
- **مجلس المنظمة** ويختص : بإعداد مشاريع الأنظمة واللوائح الداخلية لأجهزة المنظمة وعرضها على الجمعية العمومية ، الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للمنظمة وبرامج عملها السنوية ، تقديم التقريرين السنويين العام والمالي إلى الجمعية العمومية ، اقتراح الميزانية السنوية التقديرية للمنظمة .
- **الأمانة العامة :** ويختص بالآتي : حضور اجتماعات الجمعية العمومية ولا يحق له التصويت، تعيين العاملين بالأمانة العامة حسب الهيكل التنظيمي الذي يتم إقراره من قبل الجمعية العمومية ، تنفيذ السياسة العامة للمنظمة وبرامج عملها .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، تاريخ الدخول ١٤-٨-٢٠١٢ م .  
- <http://www.aicto.org>

## - وتهدف المنظمة إلى :

المساهمة في تطوير تكنولوجيات المعلومات ، والاتصال في البلدان العربية ، وتوفير الآليات الضرورية لدعم التعاون والتكامل في المجال بين أعضاء المنظمة ، وتطوير سياسات واستراتيجيات مشتركة لنشر النفاذ العادل المستدام إلى التكنولوجيا وتطويعها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الرقي الاجتماعي في المنطقة العربية .

وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي بالمنطقة العربية في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ، والتعريف بفرص الاستثمار بالمنطقة العربية ورصد الحوافز والتشجيعات والتسهيلات المتوفرة في هذا المجال (١) .

## وقبل ختام بحثنا :

حول دور المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الاقتصادي ، وحجم ما حققته من إنجازات في مجال توثيق التعاون الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية ؛ يمكن القول أنه توجد مجموعة من المعوقات التي قد تحول دون اكتمال الأداء الكامل لتلك المنظمات في مجال نشاطها .

حيث أجمع الفقه الدولي على وجود مجموعة من المعوقات الأساسية والجوهرية التي قد يكون لها أثر سلبي على أداء تلك المنظمات بصفة خاصة وعلى العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي بصفة عامة (٢) ، وتتركز في الآتي :

تدخل العوامل السياسية في نشاط المنظمات العربية المتخصصة ، طبيعة العلاقة بين تلك المنظمات وجامعة الدول العربية ، ازدواجية نشاط وعمل تلك المنظمات .

وقد أسهمت تلك المشكلات بجانب المعوقات الأخرى التي تحيط بالعمل العربي المشترك في مجموعه إلى إضعاف فاعلية تلك المنظمات في كثير من الأحيان ، وبالتالي عرقلة مسيرة العمل العربي المشترك ، حيث إنها لم تحقق الكثير مما كانت ترنو إليه (٣) .

---

(١) أسهمت هذه المنظمة في : تنسيق مواقف الدول العربية في مجال تحقيق تنافس الإطار القانوني في قطاع الاتصالات ، والمساهمة في تفعيل الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات والتقنية المعلوماتية وفي تنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع المنبثقة عنها .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، تاريخ الدخول ١٤-٨-٢٠١٢م  
- <http://www.aicto.org>

(٢) تري الباحثه : أنه يمكن استخلاص عدد من المعوقات الفرعية من مجال عمل منظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الاقتصادي كلا على حده .

(٣) انظر ، د. محمد لييب شقير ، مرجع سابق ، ص٦٧٦- .

- بالنسبة لتدخل العوامل السياسية في نشاط المنظمات العربية المتخصصة :

نجد أن هذه المنظمات قد واجهت أثناء أداء عملها بتدخل الاعتبارات السياسية في نشاطها وفي أدائها لعملها ، وهو ما أطلق عليه جانب من الفقه بظاهرة التسييس Politisation (١) ويقصد بها إدخال اعتبارات السياسة الخارجية على نشاط المنظمات المتخصصة .

وتفضى هذه الظاهرة إلى نتائج متعددة تؤثر على أداء وفاعلية تلك المنظمات بداية من نطاق العضوية مروراً بتحديد الأهداف وبرامج العمل وانتهاءً بمضمون ونشاط تلك المنظمات . وتتجلى مظاهر تلك الظاهرة في أداء وعمل المنظمات المتخصصة مثل ؛

- التركيز على الجوانب السياسية عند مناقشة المسائل الفنية لأنشطة تلك المنظمات بمعنى أن الاعتبارات السياسية تكون محل النقاش بدلاً من المسائل الفنية الواجب مناقشتها .

- غموض وعمومية بعض نصوص موثائق المنظمات المتخصصة مما يؤدي إلى ظهور الخلافات السياسية بين الدول حول الأسس التي تستند إليها المنظمة المتخصصة .

- تأثر نشاط عمل المنظمة المتخصصة بالظروف السياسية المحيطة تأثر مباشر لدرجة أن تلك الظروف تتحكم في أداء وفاعلية تلك الأنشطة .

- وجود فترة زمنية تفصل ما بين تاريخ التوقيع على معاهدة إنشاء المنظمة المتخصصة وتاريخ البدء بالعمل بها ، وهو ما يوضح مدى اختلاف الإرادة السياسية للدول الأعضاء وتأثيرها على عقد تلك الاتفاقات (٢) . ومن أمثلة هذه المنظمات ؛

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (عامين تفصل بين تاريخ البدء وتاريخ التوقيع) .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٩ أعوام بين تاريخ التوقيع وتاريخ بدء النشاط) .

- اتحاد إذاعات الدول العربية (بين تاريخ الإنشاء وتاريخ بدء النشاط ١٤ عام) .

- المنظمة العربية للتكنولوجيا والاتصال والمعلومات (بين التوقيع على الاتفاقية ودخلها حيز النفاذ ٨ سنوات) .

---

(١) انظر ، د. مصطفى سلامة حسين ، تسييس المنظمات الدولية المتخصصة ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٨- .

(٢) قد تصيب هذه الاعتبارات أيضاً تحديد الكيان الهيكلي للمنظمة مثل : عدم التوافق حول تحديد شخصية الأمين العام لها ، أو تدخل الاعتبارات السياسية في تشكيل جهاز من أجهزة المنظمة عادة ما يكون الجهاز التنفيذي لها.

- انظر ، د. مصطفى سلامة حسين ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٦- .

- د. جميل مطر ، د. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣- .

لذا كان القرار بإعادة هيكلة المنظمات العربية المتخصصة في أوائل الثمانينات من القرن العشرين لم يكن فقط لتلافي الازدواجية بين أنشطه هذه المنظمات ، بل لجعلها تنطوى تحت لواء جهاز متخصص بعيد عن الاعتبارات السياسية يكون مسئولا عن إنشاء تلك المنظمات أو إلغائها أو تعديلها وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

والذى ترك لها حرية مزاوله نشاطها الوظيفى بالتنسيق معه ، إلا أنه على الرغم من ذلك لاتزال هذه المنظمات تعاني من بعض التدخل السياسى سواء فى إنشائها أو من حيث كيفية أدائها لنشاطها (١) .

#### - أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية : (٢)

ف نجد أن مشكلة عدم تحديد طبيعة تلك العلاقة راجعاً إلى عدم النص فى ميثاق الجامعة منذ نشأته على الوضع القانونى والتنظيمى لتلك المنظمات بداخله ، وتنظيم العلاقة بينها وبين الأجهزة المعنية والمتمثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الجامعة .

حيث لم تسع الجامعة العربية منذ نشأة المنظمات العربية المتخصصة إلى تحقيق الوصل أو الربط معها على عكس شكل العلاقة بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والتي تجمعها برباط وصل .

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات العربية المتخصصة تتمتع بالاستقلالية والذاتية بموجب اتفاق تأسيسها وأجهزتها الخاصة التى تقوم بتحقيق أهدافها (٣) ، والإشراف عليها مما يجعلها فى الكثير من الأحيان تعترض على التدخل فى شئونها أو على توجيه أى نقد أو فرض رقابة عليها من جانب أجهزة الجامعة العربية .

---

(١) انظر فى قرار اعادة هيكلة المنظمات العربية المتخصصة ، د. محمد محمود الإمام ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ٧٤ ، ٧٥ - .

(٢) يعد التنسيق داخل نطاق المنظمات المتخصصة من ناحية وبينها وبين المنظمة ذات الاختصاص العام من ناحية أخرى حجر الزاوية فى علاقة الترابط التى يجب أن تقوم بين تلك الأجهزة باعتبارها أجزاء متكاملة فى بنية تنظيمى واحد ، كما تشكل أيضا الأساس الذى يجب أن يصدر عنه تنظيم تلك العلاقة .

- د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٦٩٩ - .

(٣) انظر ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - .

ولذلك فقد طرحت مسألة تحديد شكل العلاقة بين تلك المنظمات والأجهزة المعنية بالجامعة العربية (١) ، وذلك من أجل حل هذه المشكلة وتنسيق شكل العلاقة ، ووضع إطار هيكلي لإدارة العمل العربي المشترك (٢) .

(١) تجدر الإشارة إلى أن معظم اتفاقات إنشاء المنظمات العربية المتخصصة عندما قامت أكدت على أنها قد قامت لتحقيق أهداف ميثاق الجامعة العربية ، ولكن هناك بعض موثائق تلك المنظمات نصت على أنها وكالات متخصصة فى نطاق الجامعة العربية مثل ؛ الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة ولأراضى القاحلة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ميثاق العمل العربى ، كما وجدت بعض موثائق تلك المنظمات أعطت للجامعة العربية اختصاص الإشراف والرقابة على أعمالها مثل منظمة العمل العربية المادة (٢/١) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المادة (١٠) ، كما وجدت منظمات حصرت العلاقة بينها وبين مجلس الجامعة على مجرد قيام الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة إلى الاجتماع الأول لمجلس المحافظين واحتفاظ الأمانة العامة للجامعة بأصل اتفاقية إنشاء المنظمة، مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى .

- انظر فى ذلك : د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٦٧٩ - .

- د. محمد عزيز شكري ، التكامل الوظيفى فى العالم العربى فى عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٧٧ : ٧٩ - .

(٢) قسم الفقه الدولى منذ نشأة المنظمات العربية المتخصصة طبيعة العلاقة بينها وبين مجلس الجامعة على ثلاث مراحل أساسية :

- المرحلة الأولى : أسلوب التعاون (رقابة غير مباشرة) : حيث اعتبر أول أسلوب فى بيان طبيعة العلاقة بين الطرفين كانت عن طريق اتفاقات للتعاون تم إبرامها ولكن لم يعم هذا الأسلوب على جميع المنظمات العربية المتخصصة . ومن أمثلة المنظمات المتخصصة التى أخذت بهذا الأسلوب ؛ اتحاد البريد العربى ، الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، مجلس الطيران المدنى للدول العربية . وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب تميز بأنه راعى استقلال تلك المنظمات وإقامة تعاون متبادل على أساس تعاقدى يستند إلى الرضاء المتبادل بين الأطراف، بجانب أنه حاول الوصول إلى توحيد أنظمة المنظمات على أساس من التراضي ، إلا أن المنظمات العربية المتخصصة عزفت عنه إلا القليل منها أخذت به كما أشرنا سلفاً .

- المرحلة الثانية : أسلوب الإشراف (رقابة مباشرة) : ويقصد بهذا الأسلوب أن الرقابة التى تتم على أداء وعمل المنظمات العربية المتخصصة تكون بناء على قرار من الجامعة العربية نفسها ممثلة فى أحد أجهزتها دون أن تشترك المنظمات المتخصصة المعنية فى إصدار هذا القرار . وقد لجأت الجامعة العربية لهذا الأسلوب منذ عام ١٩٧٢م بناء على تقرير رفعه الأمين العام للجامعة العربية إلى مجلس الجامعة بتاريخ ١٢ أغسطس عام ١٩٧٢م أشار فيه إلى ضرورة إعادة النظر فى أوضاع المنظمات العربية المتخصصة واقترح الأخذ بهذا الأسلوب على أن يكون لمجلس الجامعة إشراف على هذه المنظمات من الناحية الفنية والمالية . ولكن أخذ على هذا الأسلوب أنه يتنافى مع ما تتمتع به المنظمات العربية المتخصصة بمقتضى موثائق إنشائها بالاستقلالية والذاتية وخاصة إذا ما وجد نص صريح فى موثيقها يعطى لمجالسها التنفيذية حق الإشراف عليها . وبالتالي يقع التضارب بين اختصاصات تلك الأجهزة الأمر الذى يحتاج معه تعديل تلك الاتفاقات لوضع حل لهذه المشكلة . لذا بدأ مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بعد قرار مجلس الجامعة رقم (٣٥٥٢) أن ينتهجوا أسلوباً جديداً للإشراف على تلك المنظمات وهو أسلوب التنسيق .

- المرحلة الثالثة : مرحلة التنسيق بين أجهزة الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة : وهى المرحلة التى بدأت منذ قرار مجلس الجامعة رقم (٣٥٥٢) السابق حيث اعتبر هذا القرار أن عملية التنسيق بين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة هى الأساس فى تحديد وتشكيل تلك العلاقة

- انظر فى هذه المعلومات د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٦٨١ ، ٦٨٣ - .

- د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - .

لذا تم قبول وضع آلية للتنسيق تقوم على أساس من التشاور والتعاون ، والذي لا يمس الصفة الذاتية للمنظمات العربية المتخصصة .

وبالفعل تم تشكيل لجنة التنسيق العليا عام ١٩٧٤م ووضع اللائحة الداخلية لها عام ١٩٧٥م (١) وراعت اللجنة في ممارسة عملها تحقيق الآتي ؛ (٢)

- الاعتراف بحرية عمل المنظمات العربية المتخصصة وفق للسياسة العامة التي يرسمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي وفقاً لأهداف الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وهو ما يطلق عليه ( بمبدأ الوظيفة في التنظيم الدولي ) .

- الاعتراف بحق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة نشاط المنظمات المتخصصة عن طريق توجيهات المجلس وتقديم المنظمات للتقارير والبيانات .

- تقوم المنظمات المتخصصة برفع تقرير سنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمالها ونشاطاتها القائمة والمستقبلية .

- تتشاور الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة في كل المسائل ذات الأهمية المتبادلة لتدعيم جهودها لتحقيق الأهداف المشتركة ، تبادل التمثيل بين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة .

وقد لاقى أسلوب التنسيق استحساناً كبيراً من المنظمات العربية المتخصصة على أساس أنه يحافظ على الطبيعة الذاتية والاستقلالية لتلك المنظمات مما جعل مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٤م يقر هذا الأسلوب .

---

(١) جاءت أهم بنود هذه اللائحة تنص على : تحقيق التنسيق وتجنب الازدواجية بين برامج مؤسسات العمل العربي المشترك في جميع الخطوات ، تعزيز دور المنظمات العربية المتخصصة كبيت خبرة في مجال اختصاصاتها تجاه كافة المؤسسات العربية بشكل مباشر وغير مباشر ، النظر في التقرير التجميعي عن نشاط المنظمات العربية المتخصصة .

- انظر ، د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٦٨ ، ٧٠ - .

(٢) انظر ، د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - .

كما تم النص عليه في اجتماع صندوق النقد العربي عام ١٩٨٠م ، كما نصت عليه إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١) .

ومن هنا جاءت آلية التنسيق لحل ثالث مشكلات المنظمات العربية المتخصصة وهي مشكلة الازدواجية بين أنشطة تلك المنظمات (٢) ، نظراً لزيادة عددها واختصاص أكثر من منظمة بنفس النشاط أو لها نفس الاختصاصات التي تكون لمنظمة متخصصة أخرى (٣) .

---

(١) نظراً لمحدودية الدور الذي أدته لجنة التنسيق في أوائل السبعينات من القرن العشرين بجانب ظهور النزعة الفردية والاستقلالية للمنظمات العربية المتخصصة ، فقد أدى ذلك إلى عرض الأمانة العامة على مجلس الجامعة هذا الأمر في دورة انعقاده رقم (٦٤) عام ١٩٧٥م فأصدر قراره رقم (٣٣٧٥) بتشكيل لجنة خاصة تألفت من الأردن ، الإمارات ، تونس ، العراق ، مصر ، فلسطين ورئيس اللجنة الإدارية والمالية الدائمة للجامعة وذلك من أجل دراسة أوضاع المنظمات العربية المتخصصة داخليا وخارجيا وعلاقتها مع المنظمة العربية ، وقد قدمت تلك اللجنة أولى تقاريرها حول هذا الموضوع الذي عرض على مجلس الجامعة في دورته رقم (٦٥) بتاريخ ٢١ مارس عام ١٩٧٦م فأصدر مجلس الجامعة العربية قراره رقم (٣٣٨٦) والمتضمن الموافقة من حيث المبدأ على أميرين : تأكيد اللجنة على أهمية التنسيق لتحقيق التعاون العربي المشترك ، تكوين جهاز مركزي للإشراف على هذه المنظمات . ولذلك تم توسيع نطاق اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقب تعديل نص المادة الثامنة منه وأيضا عقب إقرار النظام الداخلي له بحيث يشمل إقامة وإلغاء تلك المنظمات والإشراف على أنشطتها مع عدم المساس بالطابع الاستقلالي لتلك المنظمات .

- انظر في ذلك : د. أحمد شعبان حافظ الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٥٢ : ٥٤ .  
- د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) أرجع الفقه وجود الازدواجية بين أنشطة تلك المنظمات إلى العديد من الأسباب منها : تتبع إنشائها في خلال فترات زمنية متباعدة عن طريق اتفاقات وضعت مستقلة وبعيدة عن الاتفاقات الأخرى ، عدم التركيز عند إنشاء أى منظمة متخصصة ألا تكون مكررة لنشاط منظمة قائمة أو تحمل اتفاقية إنشائها نفس النصوص في الاتفاقات الأخرى وبجانب غموض صيغ الاتفاقات وتعميم الأهداف المحددة لها ، وعدم وجود استراتيجية عربية موحدة للعمل العربي المشترك خاصة في فترة قيام الجامعة العربية وحتى عام ١٩٨٠م وهي الفترة التي شهدت فيها قيام المنظمات العربية الحالية ... إلخ .

- انظر ، د. محمد لبيب شقير ، المنظمات العربية المتخصصة ومشكلة علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها ، جامعة الدول العربية - الواقع والطموح ، ط ٢ ، ص ٧٠١ .

(٣) وجدت عدة أمثلة من منظمات عربية متخصصة تحمل موثائق إنشائها تلك الازدواجية مثل : اتفاقية ؛ مجلس الوحدة الاقتصادية ، و صندوق النقد العربي ، حيث نصت المادة (٩/٢/د) من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن من بين أهداف مجلس الوحدة تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف إلى الوحدة النقدية في حين أن هذا الاختصاص مذكور ضمن أهداف صندوق النقد العربي ومن اختصاصاتها الأساسية في "المواد (٤/و) ، (٥/د) ، (٦/ب)" .

- انظر د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٦٩٣ .

ثم جاء القرار بتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمات العربية المتخصصة ، أو ما أطلق عليه بإعادة الهيكلة ، وهو ما جاء ذكره في وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر من قمة عمان في نوفمبر عام ١٩٨٠م (١) .

وقد تم تكليف فريق عمل لوضع المشروع الموحد للنظام المالي والمحاسبي للمنظمات العربية المتخصصة الذي نوقش في الدورة رقم (٣٩) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المدة من ٣- ٥ سبتمبر عام ١٩٨٥م .

وفي الدورة (٤٠) للمجلس أصدر قراره رقم (١٠١١) بوضع النظام المالي والمحاسبي الموحد لتلك المنظمات .

وقد تم تبليغ هذا النظام للمنظمات المتخصصة من أجل قيام مجالسها التشريعية لتنفيذها (٢) حتى تم عقد دورة غير عادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٥ يوليو عام ١٩٨٨م في عمان ، وصدر قرار المجلس رقم (١٠٥٦) لإعادة هيكلة المنظمات العربية المتخصصة .

---

(١) جاء في البند العاشر من وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ( أن تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وأجهزته الشمولية فيها والقطاعية يكون بهدف زيادة فاعليتها وتعزيز التعاون وأحكام التنسيق فيما بينها ، وإزالة أى ازدواجية ضارة وتحديد دور كل منها في إطار هذه الإستراتيجية والخطط القومية التي يتم وضعها من أجل تنفيذها ) ، كما دعت الوثيقة إلى ضرورة وضع تقييم سليم لمؤسسات العمل العربي المشترك والعمل على إزالة الازدواج الضار بين المنظمات المتخصصة عن طريق دعم وتنشيط لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وتمكينها من أداء الدور الموكول إليها بفاعلية ، ومن ثم بدأ التفكير نحو دراسة أوضاع المنظمات العربية المتخصصة من أجل إعادة هيكلتها حيث أصبحت تلك المنظمات نظرا لازدياد عددها تمثل عبئا مالياً على الدول الأعضاء مما إلى تباطؤهم في سداد الأنصبة المالية الخاصة بهم ، بجانب امتناع البعض عن السداد .

- انظر في ذلك : د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص٦٢- .

- د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص٦٩٦- .

(٢) انظر ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص٦٤ ، ٦٥- .

وذلك انطلاقاً من احترامه لمبدأ الوظيفة وترشيده الهياكل المركزية واللامركزية في بنية المنظمات العربية (١) .

والآن أصبحت المنظمات العربية المتخصصة لها حساب خاص موحد لدى صندوق النقد العربي ، وذلك من أجل تكوين احتياطات لمواجهة أى ظروف طارئة على أوضاع المنظمات .

كما يوجد فى الحساب الموحد احتياطي خاص يشمل على عوائد الاستثمارات المحققة لدى هذا الحساب ، وعوائد الاستثمارات المحققة لدى المنظمات المتخصصة (٢) .

كما اشترك عدد من المنظمات العربية المتخصصة فى عضوية لجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك وهى :-

- 
- (١) قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى هذا القرار الآتى :
- الإبقاء على المنظمات التالية بعد إعادة النظر فى أهدافها وهى ؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
  - إقامة المنظمات التالية لتستوعب المنظمات القائمة بعد دمج أنشطتها وأهدافها وهى : إقامة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وتضم : (المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، المنظمة العربية للثروة المعدنية ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ويتولى مجلس وزراء الزراعة العرب مهمة الإشراف والإدارة عليها وعلى المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة والتنسيق بين نشاطاتها) ، المنظمة العربية للنقل والمواصلات وتضم وظائف ومهام كل من (مجلس الطيران الدول العربية ، الاتحاد البريدي العربى ، الاتحاد البريدي للمواصلات السلكية واللاسلكية حيث تم اختيار تطوير جهاز فى فى الأمانة العامة يعمل تحت إشراف مجالس وزارية متخصصة لقطاع النقل والمواصلات العربى ، الأكاديمية العربية للنقل البحرى) بجانب ما قد ينشأ مستقبلاً فى مجالات النقل والمواصلات . وقد تم الإبقاء على اتحادات إذاعات الدول العربية ، وقرر المجلس إلغاء الاتحاد البريدي العربى ، اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومجلس الطيران العربى ، وتم تشكيل مجلسين وزاريين أحدهما للنقل ، والآخر للاتصالات وتتولى الأمانة العامة للجامعة الأمانة الفنية للمجلسين ، كما قرر وضع استراتيجية خاصة لكل منظمة متخصصة تكون منبثقة عن استراتيجية قمة عمان يتم اعتمادها من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أما خطط المنظمات وبرامجها وموازنتها فيقوم المجلس باعتمادها بعد قيام لجنة التنسيق العليا بدورها فى حسن التنسيق بين تلك الخطط والبرامج .

- انظر ، د. سليمان المنذرى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

- (٢) المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالحساب الموحد هى : اتحاد إذاعات الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة العمل العربية ، صندوق النقد العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المركز العربى لدراسات الأراضى القاحلة والمناطق الجافة ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، الأكاديمية العربية للنقل البحرى والعلوم والتكنولوجيا ، منظمة المرأة العربية ، الهيئة العربية للطيران المدنى، المنظمة العربية للسياحة ، المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

- د. محمد محمود الإمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

- من الموقع الرسمى لجامعة الدول العربية - المنظمات العربية المتخصصة ، تاريخ الدخول ١٥-٩-٢٠١٢ م .

- <http://www.lasportal.org>

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، المنظمة العربية للاتصالات الفضائية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الهيئة العربية للطاقة الذرية ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، المنظمة العربية للسياحة (١) .

#### - ثالثاً : المجالس الوزارية المتخصصة العاملة بالقطاع الاقتصادي :

ظهرت الحاجة إلى إنشاء هذه المجالس في إطار جامعة الدول العربية من أجل تفادي ما سببته المنظمات العربية المتخصصة قبل إعادة هيكلتها من بعض المشكلات الناتجة عن ازدواجية نشاطها أو رفضها الخضوع لإشراف أجهزة الجامعة العربية ،

لذلك حاول مجلس الجامعة الخروج من تلك الأزمة بإنشائه لمجالس وزارية متخصصة تعمل تحت رقيبته ، وتتكون من الوزراء المعنيين في مجالات أنشطة المجالس .

وتتخصص في مجالات محددة ومعينة خاصة بالمجالات الاجتماعية ، الثقافية ، البيئية ، الإعلامية ، النقل ، المواصلات .

ونظراً لعدم وجود نظام قانوني خاص بتلك المجالس ، وبالتالي عدم وجود أمانات فنية لها فإن الدوائر المختصة في الأمانة العامة للجامعة هي التي تتولى مهمة الأمانة الفنية لهذه المجالس ، وهو ما رآه الكثيرون أنه يعد تلافياً للازدواجية فيما بينها بجانب منع التدخل في شؤونها وترشيد الإنفاق عليها.

وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على كيفية انعقاد دورات المجالس الوزارية المختصة ، وذلك في نص المادة السابعة فقرة أولى والتي " تطلبت حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة من دورات المجالس الوزارية العاملة في إطار الجامعة " .

كما جاء ذكر هذه المجالس في النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المادة الأولى منه والخاصة بالتعريفات على أن المقصود بتلك المجالس هي :

---

(١) من الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية - المنظمات العربية المتخصصة ، تاريخ الدخول ١٦-٩-٢٠١٢ م .

" المجالس الوزارية العاملة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أغراضه في مجال العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك " (١) .

وعلى الرغم من كون تلك المجالس أنشئت بموجب قرارات مجلس الجامعة ؛ إلا أنها بعد إعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ووضع نظام داخلي خاص به أصبحت المجالس الوزارية العاملة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي تدخل تحت لواء هذا المجلس عن طريق لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وذلك وفقا لنص المادة الثالثة - فقرة الحادية عشرة من النظام الداخلي له (٢) .

ووفقا لذلك فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على لجانه الاقتصادية والاجتماعية يقوم بالإشراف على تلك المجالس الوزارية المتخصصة عن طريق اقتراح مشاريع القرارات والتوصيات المتعلقة بنشاط تلك المجالس العاملة في نطاق الاختصاص الاقتصادي والاجتماعي .

كما تتلقى أمانة المجلس مقترحات الموضوعات التي تطلب المجالس الوزارية المتخصصة إدراجها على جدول أعماله وفقا لنص المادة السابعة الفقرة الثانية من النظام الداخلي للمجلس والمتعلقة بمهام أمانة المجلس (٣) .

---

(١) جاء ذكر المجالس الوزارية أول مرة في الميثاق جامعة الدول العربية في المادة السابعة فقرة أولى والمعدلة بموجب قرار قمة الجزائر رقم (٢٩٠ د.ع ١٧) بتاريخ ٢٣ مارس عام ٢٠٠٥م ، وذلك فيما يتعلق بالنصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة لمجلس الجامعة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية العاملة في إطار الجامعة وهو حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء ، وتساعد هذه المجالس على تطوير العمل العربي المشترك وذلك من خلال اتخاذ بعض منها أعضاء في لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ، كما ذكرت في نفس المادة فقرة (٥) أن لهذه المجالس نظام داخلي خاص بها ، وليس لتلك المجالس أمانة فنية خاص بها فيما عدا مجلس وزراء الداخلية العرب حيث تتولى الدوائر المختصة في الأمانة العامة للجامعة مهمة الأمانة الفنية لهذه المجالس وذلك لتلافى ازدواجية الأنشطة وترشيد الإنفاق ومنع التداخل .

- من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، القطاع الاقتصادي ، أمانه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٢) تنص المادة الثالثة- فقرة الحادية عشرة من النظام الداخلي للمجلس على أن "تتولى لجنة الشؤون الاقتصادية ولجنة الشؤون الاجتماعية متابعة القرارات والسياسيات التي يقرها المجلس ، واقتراح بنود جدول أعماله ومشاريع القرارات والتوصيات المتعلقة بنشاط كل منهما والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة المنطوية تحت كل من اللجنتين وعرضها على الاجتماع التحضيري للمجلس" .

- انظر في نص هذه المادة ، النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ص ٥٥ .  
- من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تاريخ الدخول ١٦-٩-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportalonline/>

(٣) انظر ، السفير محمد الخليشي ، مرجع سابق ، ص ٣٠ ، ٣٥ .

إذا فإن الوضع القانوني لتلك المجالس العاملة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي قد حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أما باقي المجالس الوزارية الأخرى فهي تظل خاضعة لمجلس الجامعة باعتباره الجهاز المنشئ لهم وتخضع لرقابته . ويبلغ عدد المجالس الوزارية العاملة في القطاع الاقتصادي سبع مجالس وزارية (١) هي:

#### ١- مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب :-

الذي أنشئ رسميا عام ١٩٨٢م بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (٤٢١٨) بتاريخ ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨٢م لوضع نظامه الأساسي .

ويقوم هذا المجلس بدور هام في تدعيم العمل الاقتصادي العربي المشترك عن طريق وضع حلول لمشكلة عربية عامة تتمثل في غياب توافر المساكن لجميع الشرائح في المجتمعات خاصة الطبقات الفقيرة وهو ما يظهر معه وجود خلل اجتماعي واقتصادي .

لذا فإن هذا المجلس يسعى إلى تحقيق الإعمار الأمن والذي يخدم البيئة ، وفي نفس الوقت توفير المساكن لمحدودي الدخل مع استخدام اساليب البناء الحديثة (٢) .

#### - تشكيله :-

يضم الوزراء والمسؤولين عن مرافق الإسكان والتعمير في الدول العربية ، وقبل تحويله إلى مجلس وزاري كان يعقد اجتماعاته على شكل مؤتمر سنوي وكان ذلك أول مرة عام ١٩٧٦م وبمبادرات فرديه .

#### - مهامه :- (٣)

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الإسكان والتعمير خاصة في ؛

---

(١) انظر في هذه المعلومات د. خليل حسين ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ : ١١٠ - .

- من الموقع الرسمي للجامعة الدول العربية المجالس الوزارية ، تاريخ الدخول ٢٠-٩-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal.org/treaties> .

(٢) انظر في هذه المعلومات ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٣ - .

(٣) من النظام الأساسي المعدل لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ، تاريخ الدخول ٢٠-٩-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal online.org>

- تبادل البحوث والتشريعات والدراسات والتجارب العملية والعلمية والدروس المكتسبة في مجال الإسكان والتعمير .

- التعاون في إقامة مراكز البحوث الإسكانية والإنشائية ومراكز التدريب الفنية والمهنية ، تبادل الخبراء والفنيين والتقنيات والنظم واللوائح الفنية في قطاع الإسكان والتعمير بين الدول العربية ، التعاون في مجال تمويل مشروعات الإسكان والتعمير بين الدول العربية .

- العمل على المحافظة على التراث الحضارى الأصيل والطابع العربى فى نطاق التطور العمرانى المعاصر فى الوطن العربى مع اقتراح الأساليب الكفيلة للمحافظة على مبانى التراث .

ولكن يواجه هذا المجلس فى تحقيق اهدافه العديد من المعوقات والتى من اهمها عدم التوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بالبناء وقدم تلك التشريعات فى الدول العربية .

## ٢- مجلس وزراء النقل العرب :- (١)

وافق مجلس الجامعة على النظام الأساسى لهذا المجلس بناء على قرار رقم (٤٤٦١) بتاريخ ٢٨ مارس عام ١٩٨٥ م .

ويسعى هذا المجلس خاصة بعد اقرار البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة إلى تطبيق الاتفاقات الخاصة بالنقل ، والتى عقدت فى اطار الجامعة العربية وتساعد فى ذات الوقت على تحقيق احدى حريات السوق العربية المشتركة والمتمثلة فى حرية التنقل للأشخاص والبضائع وتحسين حجم التجارة العربية العربية .

### - تشكيله :-

أنشئ من الوزراء المسئولين عن قطاع النقل فى الدول العربية بجميع أنواعه ؛ (النقل البرى البحرى ، الجوى) بناء على نص المادة الثانية من نظامه الأساسى .

### - مهامه :- (٢)

تنص المادة الثالثة من النظام الأساسى لهذا المجلس على أن الهدف العام للمجلس هو تنمية التعاون العربى فى قطاعات النقل وعلى الأخص :

---

(١) من الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية – مجلس وزراء النقل العرب ، تاريخ الدخول ٢٠-٩-٢٠١٢ م .

- <http://www.lasportal.online.org>

(٢) انظر فى هذه المهام ، د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى مرجع سابق ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

- وضع إستراتيجية عربية لقطاعات النقل وما ينبثق عنها من الخطط والبرامج الكفيلة لتحقيق الترابط العضوى بين الأقطار العربية .

- تيسير قضايا النقل بين أجزائها وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وكذلك الاتحادات العربية النوعية بصفتها بيوت خبرة عربية متخصصة فى القطاع .

- العمل على تطوير شبكة النقل البرى والبحرى والجوى بين الدول العربية وتحسينها وتنظيمها ورفع كفاءتها الفنية وتوسيع قاعدة نشاطاتها بما يعزز الاتصالات ، تيسير انتقال عناصر الإنتاج والسلع ويخفض تكاليف النقل .

- تقديم التوصيات إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن سبل تنفيذ أهداف استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك فى قطاع النقل وتطويره وتنسيق تعاونه مع القطاعات الأخرى بما يخدم أهداف الخطط الإنمائية والتكامل التنموى .

### ٣- مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة : (١)

انعقد هذا المجلس لأول مرة عام ١٩٨٦م على المستوى الوزارى وتناول الاعتبارات البيئية وعلاقتها بالتنمية ، وقد صدر عن هذا الاجتماع عدة قرارات هامة منها ؛

الإعلان العربى حول البيئة وتنميتها وتحسينها على المستوى القطرى والقومى ، الإسهام فى الجهد العالمى والانسانى لإدراك هذا الهدف ، ضمان حق الفرد فى أن يعيش فى بيئة سليمة ومصونة ، تحقيق تنميه دائمة بدون تخريب ، العمل على وقاية البيئة من عوامل التلوث ، إدخال اعتبارات البيئة فى التنمية وتحقيق وعى بيئى عام .

وقد وافق مجلس الجامعة على نظامه الأساسى عام ١٩٩٣م .

#### - تشكيله :-

يضم الوزراء المسؤولين عن شئون البيئة فى الدول العربية ، ويتولى متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر الوزارى وترجمة الإعلان العربى حول البيئة والتنمية إلى برامج ومشروعات يتم تنفيذها وفق خطة وأولويات محددة .

#### - مهامه :- (٢)

يهدف المجلس بصفه عامة إلى تنمية التعاون فى مجالات شئون البيئة وخاصة فيما يتعلق بالآتى :

---

(١) لمزيد من المعلومات عن تأسيس هذا المجلس ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) انظر ، د. محمد محمود الأمام - وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص ٨٠ ، ٨١ .

- وضع إستراتيجية عربية لإدارة البيئة وحمايتها وذلك بعد تشخيص وتحديد المشكلات البيئية الرئيسية فى الوطن العربى وأولويات العمل اللازم لمواجهتها .
- وذلك لتكون إطار للاستراتيجيات القطرية فى هذا المجال وأساسا لخطط وبرامج ومشروعات العمل العربى المشترك فى شئون البيئة وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية ذات العلاقة .
- العمل على وضع وتعزيز وتوحيد المواصفات والمقاييس والمحددات اللازمة للتقويم البيئي .
- العمل على إدخال الاعتبار البيئية فى جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعلها جزءا لا يتجزأ من التنمية واعتماد مبدأ التقويم البيئي لمشروعات التنمية .
- العمل على نشر الوعى البيئي وحث وسائل الإعلام العربية ومؤسسات التعليم المختلفة .
- وضع نظام شامل لحماية البيئة تتضمن القواعد الأساسية للمحافظة عليها وحمايتها .
- الاهتمام بوضع التشريعات والأنظمة والمصطلحات المتعلقة بالبيئة والعمل على الانضمام إلى المواثيق الإقليمية والدولية التى تعالج قضايا البيئة .
- تقديم توصيات للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى لتعزيز العمل العربى المشترك فى مجال البيئة وحمايتها .
- العمل على حماية الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى الوطن العربى وصون التراث الحضارى العربى والإسلامى والمحافظة عليه .
- تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن حماية وصون وتحسين البيئة .

ويعتبر من انجازات هذا المجلس :

أنه قام عام ٢٠٠٩م بإدراج الحد من مخاطر الكوارث فى السياسات الإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة بغرض تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث من خلال الحد من المخاطر وقابلية التضرر .

كما وافق على إعداد أول إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث ، وتأسيس المنتدى العربى للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوزاري وبمشاركة كافة الأطراف المعنية .

ويولى المجلس اهتمام كبير للوضع البيئي فى الدول التى تعاني من ازمتات بيئية مثل ؛ الوضع فى فلسطين المحتلة ، جانب توفير الدعم لبناء القدرات فى السودان والصومال وجيبوتي (١) .

#### ٤- مجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات :- (٢)

أنشئ هذا المجلس بعد إلغاء اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية بموجب إعادة الهيكلة لمؤسسات الجامعة العربية .

وقد تم وضع نظامه الأساسى بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (٥١٩٣) بتاريخ ٢٩ إبريل عام ١٩٩٢م بناء على دعوة المجلس الاقتصادى والاجتماعى لإنشائه بقرار رقم (١٠٨٦) دورة رقم (٤٧) بتاريخ ٢٥ أكتوبر عام ١٩٨٩م . وقد عقد هذا المجلس أولى اجتماعاته فى عام ١٩٩٤م .

#### - تشكيله :-

يتألف من الوزراء المسؤولين عن قطاع الاتصالات والمعلومات فى الدول العربية .

#### - مهامه :- (٣)

وفقا لنص المادة الثالثة من نظامه الأساسى يهدف المجلس بوجهة عام إلى تنسيق وتوحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق التعاون الوثيق بين الدول العربية فى إنشاء وتطوير وتحسين مرافق وخدمات الاتصالات وفى سبيل ذلك يسعى المجلس إلى تحقيق الأتى ؛

- وضع إستراتيجية عربية لتطوير قطاع الاتصالات بهدف تيسير الاتصال بين أجزاء الوطن العربى وبين العالم الخارجى .

- العمل على تطوير الوسائل الفنية والبحث العلمى فى مجال الاتصالات .

---

(١) تجدر الإشارة إلى إنه حاليا يبحث فى إطار الجامعة العربية انشاء مجلس الوزراء المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ والذى يهدف إلى مواكبة تطور علوم الأرصاد الجوية والمناخية وتطبيقها في كافة المجالات الحياتية والاقتصادية والتنمية ، ومواكبة الطفرة العالمية في تقنية معالجة وتبادل المعلومات الارصادية الجوية والوطنية ومساهمتها الإجمالية في اقتصاد البلدان العربية .

- أخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية - مجلس وزراء العرب لشئون البيئة تاريخ الدخول ٢٥-٩-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal.online.org>

(٢) انظر فى النظام الأساسى لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات ، تاريخ الدخول ١٩-٩-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal online.org>

(٣) د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ ، ٤٠- .

- العمل على توحيد التشريعات والأنظمة والمصطلحات المتعلقة بشئون الاتصالات واعتماد مواصفات فنية موحدة .

- العمل على الاستفادة من المعاهد التدريبية والمراكز القومية للبحوث فى مجالات الاتصالات والتنسيق فيما بينها وإعداد الكوادر البشرية التى تتطلبها احتياجات تشغيل هذا القطاع .

- ويختص المجلس وفقا لنص المادة الرابعة من نظامه الأساسى :

بتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافه واتخاذ القرارات المناسبة حيالها ، ورسم السياسات ووضع الخطط وتشجيع المؤسسات الكفيلة لتحقيق الأهداف واعتماد الخطط والبرامج والدراسات والبحوث فى قطاع الاتصالات .

#### ٥- مجلس الوزراء العرب لشئون الكهرباء :- (١)

عقد المؤتمر التأسيسي لهذا المجلس فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٣ م وأنشئ عام ١٩٩٥ م وعقد أول دوراته فى نفس العام بناء على القرار رقم (٥٣٩٤) الدورة (١٠١) لمجلس الجامعة العربية الذى عقد فى القاهرة يوم ٢٧ فبراير عام ١٩٩٤ م .

- تشكيله :-

من الوزراء المعنيين بشئون الكهرباء فى الدول الاعضاء .

ويعتبر من أهم ادوات المجلس : المكتب التنفيذى والذى يضم الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء فى ٥ دول عربية هي :

المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى جمهورية مصر العربية ، ولجنة خبراء الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذى .

- مهامه :-

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون وتنسيق الجهود فى مجال إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء بين الدول العربية من خلال عدة مجالات منها ؛

---

(١) انظر د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

- من الموقع الإلكتروني للشبكة العربية للمعلومات الصناعية ، تاريخ الدخول ٣٠-٩-٢٠١٢ م .

- <http://www.airfonet.org.ma>

- تنسيق السياسات العربية لإنتاج الطاقة الكهربائية .
- التخطيط لربط شبكات الكهرباء للدول الأعضاء .
- توحيد المصطلحات والمواصفات والمقاييس وإنشاء قاعدة معلومات في مجال الكهرباء .
- تشجيع البحث العلمي في مجال الطاقة الكهربائية .
- إنشاء قاعدة معلومات لقطاع الكهرباء في الدول العربية .
- كما يساهم المجلس بشكل جاد في دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ومن أجل ذلك اتخذ هذا المجلس العديد من القرارات الهامة منها ؛ (١)

- ١- الإسراع في تنفيذ الربط الكهربائي بين شبكات كل من مصر و ليبيا (تحت التنفيذ) ، ليبيا وتونس (مشروع لم يبدأ بعد) سوريا ولبنان (مشروع ربط إضافي بجانب المشروع القائم) الربط بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن (تحت التنفيذ) ، الربط الرباعي (مصر- الأردن - سوريا - العراق) وذلك لاستكمال الربط الكهربائي بين دول المشرق والمغرب العربي والذي أصبح ربطاً خماسياً بضم تركيا .
  - ٢- أهمية دراسة إمكانيات ربط شبكات الكهرباء مع كل من السودان ، الصومال ، جيبوتي ، موريتانيا ، فلسطين بشبكات الدول العربية المجاورة .
- ويسعى المجلس إلى تشجيع الدول العربية على استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية كمصدر من مصادر توليد الكهرباء مع ضرورة الحفاظ على البيئة ،
- كما يسعى المجلس إلى دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية وتوحيد المقاييس والمواصفات المتعلقة بقطاع الكهرباء ، وينظر المجلس في كيفية استكمال قاموس المصطلحات الكهربائية وكيفية التمويل (٢) .

---

(١) انظر ، د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٤١ - .

(٢) من الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الكويتية ، تاريخ الدخول ٣٠-٩-٢٠١٢ م .

## ٦- المجلس الوزرى العربى للسياحة :- (١)

نتيجة لإعادة الهيكلة وتقييم مؤسسات العمل العربى المشترك فى نهاية الثمانينات من القرن العشرين تم إلغاء المنظمة العربية للسياحة عام ١٩٨٩ م .

وظل قطاع السياحة العربى بدون تنظيم حتى تم تأسيس المجلس الوزارى الخاص به بعد موافقة مجلس الجامعة عليه بقرار رقم (٥٧١٠) بتاريخ ٢١ سبتمبر عام ١٩٨٩ م وتتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية أماناته الفنية .

### - تشكيله :-

يتألف من الوزراء المسؤولين عن شئون السياحة بالدول العربية .

### - مهامه :-

يهدف إلى تنمية قطاع السياحة فى الدول العربية لتعزيز مساهمته فى التنمية الدائمة والشاملة فى القطاعات الوظيفية الاقتصادية ، الاجتماعية ، البشرية ، الفنية ، التربوية ، والبيئة والعمل على تنمية حركة السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة العالمية إلى الأراضى العربية

### - ويختص المجلس بالآتى :

إقرار خطة عمل دورية فى ضوء أهدافه وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ، تشكيل الهيئات واللجان اللازمة لمساعدة المجلس فى تحقيق أهدافه مع تحديد اختصاصات تلك الهيئات واللجان وأسلوب عملها ، بحث موضوعات محددة وقابلة للتنفيذ تقترحها الدول الأعضاء أو الأمانة فى إطار الدور الحكومى فى النشاط السياحى .

ويعقد المجلس دورة عادية كل عام وله أن يعقد دورات استثنائية كما حدث فى يناير ١٩٩٨ م عقب حادثة الأقصر الشهيرة بمصر .

ويسعى المجلس إلى انشاء بنك سياحى من أجل تفعيل السياحة البينية العربية وذلك على اعتبار ان السياحة العربية جزء لا يتجزأ من القضية الاقتصادية فى العالم العربى .

كما يسعى المجلس إلى وضع استراتيجية عربية من أجل معالجة الآثار السلبية لأحداث الربيع العربى على السياحة العربية .

---

(١) انظر فى هذه المعلومات : الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية - المجلس الوزارى العربى للسياحة ، تاريخ الدخول ٢٠-٥-٢٠١٠ م .

- <http://www.lasportal.online.org>

- د. محمد محمود الأمام- وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص ٨٥ ، ٨٦ - .

حيث بلغ نسبة قطاع السياحة في العالم العربي عام ٢٠١٠م أعلى نسبة نمو في الشرق الأوسط حيث تجاوزت ١٤% ، ولكن بعد أحداث الربيع العربي تدنت هذه النسب إلى أقصى حد مما دعا وزراء السياحة العرب إلى المراجعة والتفكير الجاد في تنشيط السياحة البينية ومناقشة مختلف العوامل التي تحيط بهذا القطاع .

#### ٧- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب : (١)

وافق مجلس الجامعة على النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورة انعقاده الثالث والسبعين عام ١٩٨٠م .

ويتألف المجلس من وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، ويهدف إلى تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي ، وتحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومحاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير بيئة آدمية للإنسان العربي خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفقر في العالم العربي ، وانتشار المجاعات في عدد من الدول العربية .

وقد انشئ المجلس جهاز خاص يسمى الصندوق العربي للعمل الاجتماعي ، ومقره الأمانة الفنية للمجلس، ويهدف الصندوق إلى تمويل ودعم المشروعات الاجتماعية في حدود الإمكانيات المالية المتوفرة .

وقد تم وضع "خطة خمسية" لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب من " عام ٢٠١٢م – عام ٢٠١٦م " ، والتي تبلور دور المجلس في هذه المرحلة الدقيقة في تاريخ الدول العربي .

حيث تبني الخطة على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور اجتماعي تنموي يحقق الرعاية الاجتماعية لكافة فئات المجتمع ، ويضع في الاعتبار متطلبات واحتياجات الشباب والمرأة والطفل والأسرة العربية ، ويولي اهتمام خاص للفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة بهدف تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع .

وتعتمد الخطة أيضاً على قرارات القمم التنموية الاقتصادية الاجتماعية العربية السابقة "الكويت، وشرم الشيخ" ، وكذلك قرارات قمتي وسرت ، وأخيراً بغداد ، بالإضافة إلى الثوابت التي انتهجها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في خطته السالفة .

---

(١) انظر في هذه المعلومات الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية –مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، تاريخ الدخول ٣٠-٩-٢٠١٢م .

وسوف يتم تنفيذ الخطة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في المنطقة العربية وكذلك منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربى (١) .

### - تقييم المجالس الوزارية العاملة بالقطاع الاقتصادى :-

تتميز المجالس الوزارية بسهولة إنشائها ، حيث لا تحتاج إلى اتفاقات لعقدتها كما هو الحال بالنسبة للمنظمات العربية المتخصصة .

بجانب أن قوة إشراف مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى عليها تجعلها بعيدة عن تضارب وتداخل اختصاصاتها ، حيث لا تتمتع تلك المجالس بالشخصية القانونية المستقلة وبالتالي فهي مجبره على إيفاد مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بتقاريرها عن الأعمال المتخذة فى حدود اختصاصها .

كما أنها تتميز بأن نفقاتها معقولة بالمقارنة بنفقات المنظمات العربية المتخصصة ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى حجم المشروعات المنفذة من جانب الجهتين (٢) .

وقد أدت قرارات إعادة هيكلة مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك إلى تحويل بعض المنظمات العربية المتخصصة إلى مجالس وزارية مثل ؛ (٣)

المنظمة العربية للصحة (المجلس الوزارى للصحة) ، المنظمة العربية للسياحة (المجلس الوزارى العربى للسياحة) . كما توجد مجالس وزارية تعمل كهيئات مرجعية لمنظمات عربية متخصصة مثل ؛ (٤)

المجلس الوزارى للثقافة العربية ، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، مجلس وزراء العمل العربى (منظمة العمل العربية) .

وعلى الرغم من مميزات تلك المجالس ؛ إلا أنها أثارت العديد من الصعوبات فى مسيرة العمل العربى المشترك .

---

(١) انظر فى قرارات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية (قمتى الكويت وشرم الشيخ) الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربى ، التقارير الاقتصادية ، تاريخ الدخول ٢١-١٠-٢٠١٣ م .

- <http://amf.org.aewww>.

(٢) د. محمد محمود الإمام - وآخرون ، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ، ص٧٧- .

(٣) انظر ، د. محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٧٤٣ ، ٧٤٤- .

(٤) السفير محمد الخلميشى ، مرجع سابق ، ص٣١- .

وكان ذلك بسبب تداخل اختصاصاتها مع اختصاصات المنظمات العربية المختصة التي تعمل في نفس مجالات تلك المجالس ، ولكن بعد قرارات إعادة الهيكلة ودمج بعض المنظمات المتخصصة بدأت هذه المشكلة تقل تدريجيا (١) .

#### - رابعا : مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربية في تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي العربي :

يعتبر السماح بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك بمثابة خطوة تقدمية نحو تطوير هذا العمل .

ويرجع السبب في ذلك أن تلك المؤسسات تقوم على أساس إرساء دور للقطاع الخاص داخل الجامعة العربية ، وتوسيع دائرة التعامل لإكسابه نوعاً من المرونة ، وهو ما يعتبر تطوراً في عدم قصر تحقيق أغراض المنظمات الدولية على القطاعات الحكومية فقط بل يمتد ليشمل مشاركة القطاعات الخاصة .

وقد كان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور في مساعدة هذه المؤسسات في الدخول في إطار المنظمة العربية عن طريق مشاركتها في اجتماعاته .

حيث عمل على وضع معايير وضوابط لمشاركة تلك المؤسسات لديه وذلك بموجب قرار رقم (ق ١٥٤٠/د.غ.ع) بتاريخ ١٦ يناير عام ٢٠٠٥م (٢) .

وتطبق هذه المعايير فقط على تلك المؤسسات دون باقي مؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى وتتخلص في الآتي (٣)

---

(١) ظهرت مشكلة أخرى تتعلق باتسام تلك المجالس بنزعة استقلالية في مواجهة مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من عدم تمتعها بالشخصية القانونية المستقلة ، وقد ارجع السبب في ذلك إلى محاولة كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تطبيق أسلوب اللامركزية في العمل ، بجانب إشراك رؤساء تلك المجالس في عضوية لجنة التنسيق الخاصة بالعمل العربي المشترك والتي يرأسها الأمين العام مما أدى إلى اتجاه تلك المجالس في بعض الأحيان إلى عدم عرض قراراتها على مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

- انظر في نفس المعنى ، د. محمد لييب شقير ، مرجع سابق ، ص ٧٤٥ - .

(٢) انظر في هذه المعايير والضوابط ، من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تاريخ الدخول ١٨-٦-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal.online.org/>

(٣) أخذت هذه المعلومات من معايير وضوابط حضور مؤسسات المجتمع المدني العربية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الأمانة العامة - القطاع الاقتصادي - أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عام ٢٠٠٥م ، ص ١ : ٣ - .

- انظر كذلك ، الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١٦-١٠-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal.org/> المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

## - الشروط الموضوعية :

- ١- أن المقصود بمؤسسات المجتمع المدني العربية هي المؤسسات العربية غير الحكومية وغير الهادفة للربح والتي تعمل بشكل تطوعي .
- ٢- تحضر هذه المؤسسات اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة واللجان التي يتم إنشاؤها بموجب قرارات من المجلس بصفة مراقب أى لا يكون لها حق التصويت .
- ٣- أن تكون أهداف المؤسسة متوافقة مع ميثاق الجامعة وأهدافه .
- ٤- أن تكون المؤسسة مختصة بمسائل داخله ضمن اختصاصات المجلس وأجهزته وأن تعمل على دعم أنشطته .
- ٥- أن تضم المؤسسة فى عضويتها أعضاء ينتمون إلى ما لا يقل عن ثلث الدول العربية أو تكون المؤسسة تعمل فى إطار التجمعات الإقليمية العربية ، وتضم فى عضويتها أعضاء ينتمون إلى الدول العربية الأعضاء فى تلك التجمعات .
- ٦- أن تكون المؤسسة شاملة عددا من الدول العربية ومر على ممارسة انشطتها ثلاث سنوات ومستمرة فى ممارستها وفى عقد اجتماعات جمعيتها العمومية .
- ٧- أن تكون الموارد المالية الأساسية للمؤسسة من مساهمات الهيئات أو المنظمات العربية ذات الصلة بنشاطاتها أو من مساهمات أعضائها .
- ٨- أن تحتفظ المؤسسة بسجلات مالية منتظمة وتخضع لمدقق حسابات قانونى معتمد فى دولة عربية .
- ٩- تلتزم المؤسسة فى عملها بالشفافية وباحترام نظم وقوانين الدول العربية .

## - الشروط الشكلية :

- لتلك المؤسسات فهي : أن تتقدم تلك المؤسسات الراغبة فى حضور اجتماعات المجلس وأجهزته بصفة مراقب بطلب إلى الأمانة العامة وفق للنموذج المعتمد من جانب المجلس ويرفق به كافة الوثائق ذات الصلة على أن تتأكد الأمانة العامة للجامعة العربية من استيفاء طلب المؤسسة وكافة المتطلبات اللازمة وتقوم بعرضه على أول دورة للمجلس وذلك لاعتماد الطلب .
- كما تعد الأمانة العامة بصورة دورية قائمة لمؤسسات المجتمع المدني الموافق على حضورها اجتماعات المجلس أو أجهزته بصفة مراقب وتعميمها على الدول العربية مع توجيه الدعوة لحضور الاجتماعات مرفق بها جدول أعمال الدورة لتلك المؤسسات .

ويتولى المجلس المراجعة الدورية لهذه القائمة بهدف تحديثها ، ويجب أن يكون من شأن هذه الترتيبات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية فى أعمال المجلس ودون إعاقة له فى القيام بمهامه الأساسية .

وتزداد أهمية هذه المؤسسات فى الوقت الحالى فى ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية الهامة والفعالة والتي تلم بالوطن العربى ، حيث أدى التقدم التكنولوجي فى استخدام شبكات الانترنت إلى توسيع نطاق عمل هذه المؤسسات مما جعل لها دورا هاما ومؤثرا فى الحياة العامة للمجتمعات العربية .

وقد سعت الأمانة العامة للجامعة العربية إلى التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية غير الحكومية بغية خلق شراكة تقوم على أسس مؤسسية سليمة من أجل مساعدة مؤسسات الجامعة فى دفع العمل العربى المشترك إلى الأمام .

وبناء على ذلك تم استحداث مفوضية خاصة لمؤسسات المجتمع المدني ، وقد تم اختيار السيد/ طاهر الحصرى أول مفوض عربى لها .

كما تم استحداث إدارة فى هيكل الأمانة العامة متعلقة بمؤسسات المجتمع المدني ، وذلك بهدف تفعيل التعاون مع تلك المؤسسات لصالح المنظمة العربية (١) .

---

(١) نص قرار إعادة هيكلة المجلس الاقتصادى والاجتماعى الصادر عن القمة العربية فى تونس رقم (٢٨٠) بتاريخ ٢٣ مايو عام ٢٠٠٤م على ما يلى :

- حضور الجمعيات الأهلية وغير الحكومية العربية واتحادات المجتمع المدني المعتمدة لدى الدول الأعضاء بصفة مراقب اجتماعات المجلس ولجانه وذلك بدعوة من الأمانة العامة وفق للضوابط الموضوعية .
- إقرار المجلس للمعايير والضوابط التى يتم بموجبها مشاركة مؤسسات المجتمع المدني فى اجتماعاته بصفة مراقب وبموجب قراره الصادر عام ٢٠٠٥م . كما تم إعمال تلك المعايير والضوابط فى إعداد النظام الداخلى المعدل للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .
- قيام الأمانة العامة بإعداد استثمارات يتم استيفائها من جانب تلك المؤسسات الراغبة فى المشاركة فى اجتماعات المجلس آخذة فى الاعتبار المعايير والضوابط التى تم إقرارها سلفا مع تعميم تلك الاستثمارات على الدول الأعضاء لتلقى الملاحظات حولها .
- طرح موضوع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني فى اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة من خلال اجتماعات لجنة التنسيق العليا وتعمل هذه المنظمات من خلال مجالسها الوزارية على إشراك مؤسسات المجتمع المدني فى اجتماعاتها مستفيدة من المعايير التى تم إقرارها .

- انظر التقرير المقدم من السيد/ عمرو موسى إلى قمة الخرطوم ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ - .